دراسات اجتماعية (3)

بحوث اجتماعية



دار المعارف الإسلاميّة الثقافيّة

الـكـتـاب: **دراسات اجتماعيّة(3) بحوث اجتماعيّة**

تـألـيـف: **الشيخ مصطفى قصير** قدس سره

مراجعة وتنسيق: **مركز المعارف للمناهج والمتون التعليميّة**

إصـدار: **دار المعارف الإسلامية الثقافية**

الـطـبـعـة: الأولـى- 2019م/1440هـ

تصميم وطباعة: DB UK 009613336218

ISBN 978-614-467-???-?

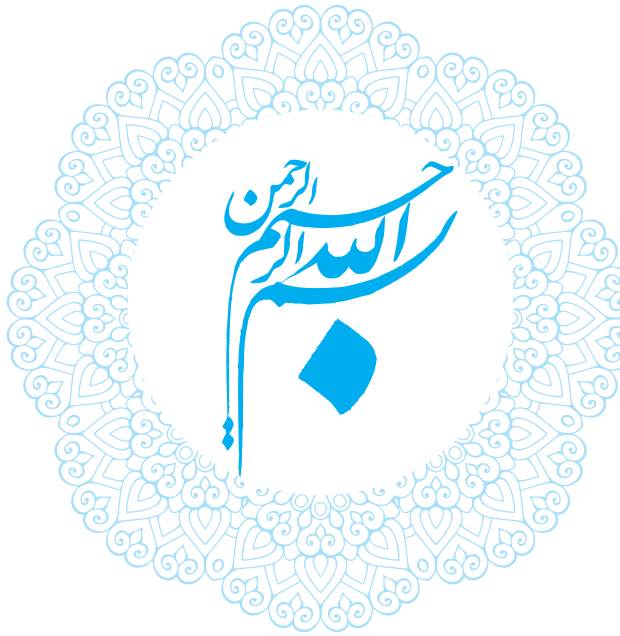
books@almaaref.org.lb
00961 01 467 547
00961 76 960 347

دراسات اجتماعية (3)

بحوث اجتماعية

الجزء العشرون

دار المعارف الإسلامية الثقافية


بسم الله الرحمن الرحیم

الفهرس

ما هي الحياة؟ 9

الفصل الأول: دور الثقافة في بناء المجتمع 13

تمهيد 15

المعالم الأساسيّة للثقافة الإسلاميّة 15

دور الثقافة في البناء الفكريّ والعقائديّ عن طريق ربط الإنسان بالمبدأ.... 18

دور الثقافة في تنمية القدرات والمهارات الفكريّة والعلميّة..... 19

صياغة الشخصيّة الفرديّة والاجتماعيّة الملتزمة والهادفة 21

الفصل الثاني: أثر مدرسة أهل البيت عليهم السلام في بناء الحضارة الإسلاميّة..... 29

تمهيد 31

مقوّمات الحضارة الإسلاميّة 32

حضارة الإسلام أم حضارة المسلمين..... 39

أتباع مدرسة أهل البيت عليهم السلام 40

أتباع أهل البيت عليهم السلام وأصالة النهضة 43

الفصل الثالث: ثورة العلم من الإمام الصادق عليه السلام حتّى الإمام الخمينيّ قدس سره 65

الإمام ضمانة الرسالة الخاتمة..... 67

عصر الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام 71

دور الإمام الصادق عليه السلام في تلك المرحلة..... 75

التخصّص عند تلامذة الإمام عليه السلام 77

المذهب الجعفريّ 78
مدرسة أهل البيت عليهم السلام وفقهاء الشيعة 78
الفصل الرابع: خصائص المجتمع الإسلاميّ 79
أوّلاً: الأساس الفكريّ والعقائديّ 81
ثانياً: حاكميّة القيم والأخلاق الاجتماعيّة 82
ثالثاً: العدالة الاجتماعيّة 83
رابعاً: التكافل الاجتماعيّ 87
الفصل الخامس: الأواصر الدينيّة والإنسانيّة 91
تمهيد 93
إنّما المؤمنون إخوة 94
وثيقة المدينة 96
أصالة الفرد أم أصالة المجتمع؟ 97
إرادة الفرد وإرادة الأمّة 100
الفصل السادس: القيم والأخلاق الاجتماعيّة في المجتمع الإسلاميّ ... 103
تمهيد 105
القيم والأخلاق الاجتماعيّة في المجتمع الإسلاميّ 105
الفصل السابع: المؤمن ومشاركة الناس نظرة الإسلام إلى الفرد والمجتمع 117
صفات المؤمن الاجتماعيّة 123
بناء المجتمع المتماسك 126
الفصل الثامن: ثقافة الاستهلاك آفة اجتماعيّة تفتك بالمجتمع .. 129
ثقافة الاستهلاك 131
أين تكمن المشكلة؟ 133
كيف تتشكّل ثقافة الاستهلاك؟ 136
الحلّ في تغيير الثقافة والحدّ من نموّ الظاهرة 140

الفصل التاسع: العلاج الإيجابيّ للمفاسد الاجتماعيّة 143
تمهيد 145
أنواع المفاسد الاجتماعيّة 145
العلاجات الإيجابيّة للمفاسد الاجتماعيّة 149
معالجة الإسلام للمفاسد الاجتماعيّة بالطرق الإيجابيّة 150
الفصل العاشر: الحرّيّة بين النظرة الدينيّة والنظرة العلمانيّة 155
قائمة المصادر والمراجع 165

ما هي الحياة؟

سؤال قد يبدو مستغرباً بعض الشيء، فكلّ واحد من البشر يعيش الحياة ويتلمّسها في وجوده وخفقان قلبه وحركة جوارحه، وهو ما يعبّر عنه علماء المنطق بالعلم الحضوريّ، لكنّ الكلام في المقام هو عن جوهر الحياة؛ أي الحياة بوصفها فلسفة وجود، والتي يكون لها غاية وهدف...

لم يُخلَق الإنسان ليمضي أيّام حياته في الأكل والنوم والملذّات، ثمّ فجأة ينتهي المشهد، وتنطفئ شعلة الحياة، وينتهي كلّ شيء وكأنّ شيئاً لم يكن...

لم يُخلق الإنسان ليحيا هكذا كما البهائم ويموت كما تموت، بل لا بدّ من فهم معنى الحياة وإدراك مغزاها، لكي نتمكّن من التعامل معها واستثمارها وَفق ذلك المعنى.

فبداية الطريق -إذاً- أن نعرف الغاية، ونعرف: من أين؟ وإلى أين؟ وكيف؟ فليس من العبث ولا من الصدفة أن يميّز الخالق الإنسان بالعقل والإدراك والقدرة على التفكير والتأمّل والفهم، فهذه القوى هي التي تعطي الحياة قيمتها الواقعيّة، وهي التي تفتح الباب أمام الإنسان إلى حياة لا يشوبها الموت ولا يعتريها النقص

على الإطلاق... ومَنْ مِنَ البشر لا يحبّ الحياة ولا يكره الموت، خاصّةً إذا كانت حياةً لا موت فيها! إلّا أنّ القضيّة في فهمنا لمعنى الحياة ومعنى الموت.

وعلى ضوء ما يحدّده معنى الحياة، يمكن لنا أن نرسم معالمها ومسارها، ونحدّد موقفنا من العلم والمعرفة والقيم التي تحكم المسار والاتّجاهات والمواقف والأولويّات والخيارات...

الحياة التي تتحدّد على ضوء الإيمان بمعناه الواسع والدقيق ذات قيمة خاصّة لا تضاهى، لها ديمومة واستمرار، ولها موقع سامٍ وسعادة مطلوبة، فإذا تهدّدها خطر داهم يستهدف تفريغها من معناها ومضمونها وجب الدفاع عنها وحماية ساحتها وحفظ سلامتها، وما يتمّ التضحية به أحياناً عندما يفرض علينا ذلك الجود بالنفس ليس تضحية بالحياة، وإنّما هو تضحية من أجل الحياة التي لا تفوت بالشهادة ولا تنقطع بالموت، حيث يقول -تعالى-: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾[1].

هذه هي ثقافة الحياة التي حدّدها القرآن الكريم، والتي يتحدّث عنها الإمام عليّ عليه السلام مع أصحابه عندما رأى فيهم تباطؤاً عن مواجهة العدوّ المتربّص بهم، فقال: «... **فَالْمَوْتُ فِي حَيَاتِكُمْ مَقْهُورِينَ وَالْحَيَاةُ فِي مَوْتِكُمْ قَاهِرِينَ**»[2].

(1) سورة آل عمران، الآية 169.

(2) الشريف الرضيّ، السيّد محمّد الرضيّ بن الحسن الموسويّ، نهج البلاغة (خطب الإمام عليّ عليه السلام)، تحقيق وتصحيح: صبحي الصالح، لا.ن، لبنان - بيروت، 1387هـ - 1967م، ط1، الخطبة51، ص89.

ولكنّ الأمر قد يلتبس على بعض الناس، كما حصل في فهم كلام أبي ذرّ (رضوان الله عليه)، كما ورد عن شعيب العقرقوقي، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: شيء يُروى عن أبي ذرّ (رضي الله عنه) أنّه كان يقول: ثلاث يبغضها الناس وأنا أحبّها: أحبّ الموت، وأحبّ الفقر، وأحبّ البلاء؟ فقال: **إنّ هذا ليس على ما يروون، إنّما عنى الموت في طاعة الله أحبّ إليَّ من الحياة في معصية الله، والبلاء في طاعة الله أحبّ إليَّ من الصحّة في معصية الله، والفقر في طاعة الله أحبّ إليَّ من الغنى في معصية الله**»[1].

نعم، يجب أن نربّي أبناءنا على ثقافة الحياة، حياة الإيمان والعلم والتقوى، حياة العزّ والكرامة والشرف، حياة الطهر والنقاء والصفاء، الحياة الدائمة والمستمرّة التي لا تنقطع بالموت ولا يعتريها الفناء.

(1) الكلينيّ، الشيخ محمّد بن يعقوب، الكافي، تصحيح وتعليق: عليّ أكبر الغفّاريّ، دار الكتب الإسلاميّة؛ مطبعة حيدريّ، طهران، 1365هـ.ش، ط4، ج8، ص222.

الفصل الأوّل

دور الثقافة في بناء المجتمع

تمهيد

الثقافة في اللغة معناها الحذق والفهم، ولكنّها اليوم أصبحت مصطلحاً يعبّر عن النسيج الذي يجمع بين العلوم والمعارف والآداب والقيم، والعادات والتقاليد، وهي بهذا المعنى تشكّل أبرز ما تتمايز به الأمم والشعوب.

وعليه، فإنّ للثقافة مرتكزات تقوم عليها، ونبعاً تستقي منه، فتأخذ معالمها وملامحها. والثقافة الإسلاميّة -بلا ريب- تستقي من نبع الإسلام الصافي، ومن قرآنه العظيم الذي يرسم للبشريّة طريق الهداية والسعادة، وينير لهم درب الكمال، فهو معدن الحكمة والعلم والموعظة والقيم والأخلاق والنظم الشرعيّة، وهذا ما يجعل الثقافة الإسلاميّة منسجمة مع الفطرة، ومع أهداف الخلقة بما يتناسب مع النظام الكونيّ.

المعالم الأساسيّة للثقافة الإسلاميّة

أوّلاً: الثقافة الإسلاميّة ثقافة توحيديّة إلهيّة تقوم على قاعدة الإيمان بالمبدأ؛ أي الإيمان بالله إلهاً واحداً أحداً صمداً حيّاً قيّوماً،

هو مبدأ الوجود وبيده ملكوت كلّ شيء.

ثانياً: هي ثقافة شاملة تنظر إلى الإنسان بأفراده كلّهم، لا تميّز بين الأجناس البشريّة، ولا تفرّق بين عنصر وآخر، ولا تهتمّ بجيل دون آخر ولا بأهل لغة دون غيرهم: «**لا فضل لعربيّ على أعجميّ إلّا بالتقوى**»[1].

ثالثاً: هي ثقافة تغييريّة حركيّة ليست جامدة ولا متقوقعة، تنطلق من قاعدة المسؤوليّة «**كلّكم راعٍ وكلّكم مسؤول عن رعيّته**»[2]، بل الإنسان مسؤول عن مشروع خلافة الله في الأرض، كما أنّ الثقافة التغييريّة تنطلق من كون الإنسان عبداً لله، والعبد يتحرّك في دائرة الطاعة المطلقة لمولاه وسيّده، ولا يتصرّف إلّا بإذنه وإرادته.

رابعاً: هي ثقافة تتّجه نحو الكمال، تدفع الإنسان في اتّجاه التكامل والتسامي، والتزكية المستمرة «**من استوى يوماه فهو مغبون**»[3]، فهي تفرض على الإنسان العمل ليكون يومه خيراً من أمسه، وغده أفضل من يومه، ليصل إلى الكمال والسعادة.

خامساً: هي ثقافة اجتماعيّة، قادرة على بناء الحياة الاجتماعيّة والانفتاح على أفراد البشر كلّهم، فالإنسان: «**إِمَّا أَخٌ لَكَ فِي الدِّينِ،**

(1) الجصّاص، أحمد بن عليّ، أحكام القرآن، ضبط نصّه وخرّج آياته: عبد السلام محمّد عليّ شاهين، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1415هـ.ق/1994م، ط1، ج1، ص393.

(2) ابن حنبل، أحمد، المسند (مسند أحمد)، دار صادر، لبنان - بيروت، لا.ت، لا.ط، ج2، ص54.

(3) الصدوق، الشيخ محمّد بن عليّ، الأمالي، تحقيق: قسم الدراسات الإسلاميّة - مؤسّسة البعثة، مركز الطباعة والنشر في مؤسّسة البعثة، إيران - قم، 1417هـ، ط1، ص766.

وإِمَّا نَظِيرٌ لَكَ فِي الْخَلْقِ»[1]. فهي لا تعجز عن استيعاب الناس كلّهم ومخاطبة البشر كلّهم على اختلاف أديانهم وأفكارهم ومذاهبهم وانتماءاتهم، دون أن تذوب في الثقافات الأخرى أو تعجز عن التعايش مع أصحابها.

إذاً، فالثقافة التوحيديّة التي تقوم على بناء فكريّ وعقائديّ مُحكم، ومتوافق مع الفطرة ومع الخلق وأسبابه ودواعيه وأهدافه وغاياته هي ثقافة أقدر على بناء المجتمع السليم، والمعافى، والقويّ، والمتماسك.

ومن الممكن الجزم بأنّ مستقبل الأمّة يرتبط ارتباطاً مباشراً بمقدار استفادته من رصيد تراثه العلميّ والفنّيّ والثقافيّ، وبمقدار امتلاكه للثقافة الأصيلة.

وما نشاهده اليوم من تصدّع في بنيان بعض المجتمعات الإسلاميّة، وانعدام للحضور الفاعل والمغيّر، وحالة الانهزام أمام الهيمنة الخارجيّة، إنّما يعود إلى انفصال هذه المجتمعات عن الثقافة الإسلاميّة الأصيلة، وانقطاعها عن جذورها التاريخيّة المتينة، وإهمالها لرصيدها الهائل الثمين من الفكر والمعرفة والآداب والقيم، واستعاضتها عن ذلك بسراب الثقافات العقيمة والهجينة، وانخداعها بنتاجات المدنيّة الحديثة التي يتوهّم الكثيرون أنّ الحصول عليها يتوقّف على التبعيّة الثقافيّة والفكريّة لمنتجيها.

(1) الشريف الرضي، نهج البلاغة، مصدر سابق، كتاب 53، ص427.

دور الثقافة في البناء الفكريّ والعقائديّ عن طريق ربط الإنسان بالمبدأ

من الثابت أنّ منظومة القيم والأحكام السلوكيّة لكلّ إنسان تقوم على أحد أمرَين:

الأوّل: العادات والتقاليد المكتسبة من البيئة التي يعيش فيها الإنسان في مراحل نموّه الأولى، والتي يمارسها فيما بعد انطلاقاً من الاعتياد دون كثير تأمّل في جدواها والغاية منها، وإن كانت هذه العادات والتقاليد تخضع في أحيان كثيرة في بدايات نشوئها وتكوّنها للأساس الثاني الآتي.

الثاني: الأساس النظريّ والرؤية الكونيّة، أو فلسفة المبدأ والمعاد، الذي يعطي لحركة الإنسان في الحياة بُعداً جديداً، فيربطها بالغاية التي من أجلها خُلق الإنسان وبفلسفة المبدأ وأصل الخَلق.

وعلى ضوء هذه الرؤية النظريّة، يصبح بالإمكان تحديد السلوك العمليّ المنسجم مع هذه الرؤية، والموقف المناسب من كلّ ما يواجهه الإنسان من أمور في حياته، فعلى ضوء هذه الرؤية النظريّة يحدّد موقفه من غرائزه وشهواته، ويحدّد تصرّفاته تجاه بني جنسه، وتجاه المخلوقات التي تشاركه الحياة أو الوجود. على ضوء هذه الرؤية يتمّ اختيار النظام الاجتماعيّ والسياسيّ والاقتصاديّ، وعلى هذا الأساس يحارب ويسالم ويأخذ ويُعطي ويتصرّف.

فليس ثمّة مواقف مجرّدة، بل هي تنطلق دائماً من الأساس النظريّ، فإذا كان الأساس النظريّ لا يؤمن بالمبدأ ولا بالمعاد،

فسوف يختلف في النتائج المترتّبة عليه ويأتي مغايراً تماماً لما تقدَّم؛ لأنّ الإنسان عندئذٍ لن يجد نفسه ملزماً بالتخلّي عن رغباته ومصالحه المادّيّة والدنيويّة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى مَن لا يؤمن بالحياة الأخرويّة، فإنّه لن يعدّ كماله الذي يسعى للوصول إليه متجسّداً في تلك الحياة، ولن يعدّ مصيره مرتبطاً بها، وهذا ينعكس بلا شكّ على طريقة تعامله مع الحياة الدنيا، ومع النظام والشريعة والقيم بما يتناسب مع تلك الرؤية.

دور الثقافة في تنمية القدرات والمهارات الفكريّة والعلميّة

الإنسان مخلوق عجيب يفتح عينيه على الدنيا بمجموعة من القابليّات والاستعدادات القابلة للنموّ والتفعيل، ليجد نفسه بعد مضيّ حقبة زمنيّة معيّنة في حالة ينكر معها الضعف ولا يعترف بالوهن. والإسلام كدين للفطرة يحثّ الإنسان على تنمية قدراته ومهاراته وتقوية استعداداته بما يتوافق مع الغاية التي يُراد له الوصول إليها والكمال الذي يُراد له أن يبلغه باختياره وإرادته.

فالإسلام يحثّ على العلم والمعرفة، حيث قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيما يروى عنه: «**تعلّموا العلم فإنّ تعلّمه لله حسنة، ودراسته تسبيح، والبحث عنه جهاد، وطلبه عبادة، وتعليمه صدقة، وبذله لأهله قربة...**»[1].

(1) الزمخشريّ، محمود بن عمر، ربيع الأبرار ونصوص الأخبار، تحقيق: عبد الأمير مهنا، مؤسّسة الأعلميّ للمطبوعات، لبنان - بيروت، 1412 - 1992م، ط1، ج4، ص15.

وقال: ﷺ: «**أربعة تلزم كلّ ذي حجى وعقل من أمّتي** ، قيل: يا رسول الله، وما هي؟ قال: **استماع العلم، وحفظه، والعمل به، ونشره**»[1].

لا نجد أحداً من العقلاء يرفض هذه الحقيقة ولا يجد في العلم كماله، إلّا أنّ المهمّ هو نوع العلم الذي يُطلَب، والغاية المراد تحقيقها من وراء طلبه، وهنا يمكن العودة إلى الثقافة والأسس النظريّة لها، وهو ما يدفع إلى تحديد ذلك، وفي الحديث الشريف المتقدّم إشارة إلى الهدف من وراء العلم، حيث قال ﷺ: «**فإنّ تعلّمه لله حسنة**».

والذي يجعل العلم لله هو أن يكون في سبيل خدمة الناس؛ لأنّ الناس هم عيال الله، والله يحبّ خدمة عياله، ويحثّ عليها.

والإسلام يحثّ أيضاً على العمل، ويرى أنّ العلم الذي لا يتبعه عمل هو علم مؤقّت زائل، حيث قَالَ الإمام عليّ عليه السلام: «**الْعِلْمُ مَقْرُونٌ بِالْعَمَلِ، فَمَنْ عَلِمَ عَمِلَ، والْعِلْمُ يَهْتِفُ بِالْعَمَلِ، فَإِنْ أَجَابَه وإِلَّا ارْتَحَلَ عَنْه**»[2].

وباب العمل واسع، ومجالاته مختلفة ومتنوّعة. وقيمة العمل في الإخلاص، وقد أشار الإمام الخمينيّ الراحل في بعض خطبه إلى هذه الحقيقة بقوله: «الإيمان والإخلاص جناحان يحلّق بهما الإنسان في مدارج الرقيّ»[3].

(1) القاضي النعمان المغربيّ، النعمان بن محمّد، دعائم الإسلام، تحقيق: آصف بن عليّ أصغر فيضيّ، دار المعارف، مصر - القاهرة، 1383هـ - 1963م، لا.ط، ج1، ص79.
(2) الشريف الرضيّ، نهج البلاغة، مصدر سابق، ص539.
(3) الخميني، الإمام روح الله، صحيفة الإمام الخميني قدس سره، ج17، ص153 (برنامج صحيفة النور الالكتروني).

كما أنّ العمل الفاعل والمؤثّر يحتاج إلى العلم والبصيرة والتجربة والخبرة وتوفير المهارات اللازمة، وهذه الأمور كلّها التي يتوقّف عليها العمل تشكّل مقدّمات ضروريّة تستمدّ أهمّيّتها من العمل نفسه، وإذا كان العمل طاعة لله فمقدّماته طاعة لله أيضاً؛ لأنّ التحضير للعمل الصالح هو عمل صالح أيضاً، ومقدّمات العبادة يمكن أن تصبح عبادة أيضاً.

وأهمّ ما في هذه المقدّمات البصيرة، «**فالعامل على غير بصيرة كالسائر على غير الطريق، لا يزيده كثرة السير إلّا بُعداً**»[1].

﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾[2].

من هنا، كان من الضروريّ تنمية القدرات والمهارات الفكريّة والعمليّة لتحقيق الأهداف.

صياغة الشخصيّة الفرديّة والاجتماعيّة الملتزمة والهادفة

لا شكّ في أنّ من المهامّ الثقافيّة الأساسيّة رسمَ معالم الشخصيّة على مستوى الفرد والمجتمع، وهدف الثقافة الإسلاميّة الوصول إلى «فرد مسؤول» يتحمّل مسؤوليّته بوعي وبجدّيّة، ومسؤوليّة الإنسان بالنظرة الواقعيّة للمسؤوليّة تتفرّع إلى شعب

(1) الشيخ الكليني، الكافي، مصدر سابق، ج1، ص43.
(2) سورة يوسف، الآية 108.

عدّة، تشمل مسؤوليّته تجاه نفسه، وتجاه أسرته، وتجاه مجتمعه، وتجاه دينه ودنياه وآخرته...

المسؤوليّة التي نتحدّث عنها هنا هي الحقوق والواجبات والتكاليف التي على الإنسان أن يقوم بها، والتي تكبر كلّما كبرت الإمكانيّات وتوافرت الطاقات، وتصغر عندما تضيق دائرتها، يقول -تعالى-: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾[1]، وفي آية أخرى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا﴾[2].

وقد تكون دائرة المسؤوليّة بحجم العالم، وذلك عندما يكون الإنسان باسطاً سلطانه على العالم، وقد تكون مسؤوليّاته أضيق عندما تصبح إمكاناته وسلطاته محدودة حتّى تصل إلى حدود الأسرة والفرد، «**اتَّقُوا اللَّه فِي عِبَادِه وبِلَادِه، فَإِنَّكُمْ مَسْئُولُونَ حَتَّى عَنِ الْبِقَاعِ والْبَهَائِمِ، أَطِيعُوا اللَّه ولَا تَعْصُوه**»[3].

ويمكن الوصول إلى مجتمع مسؤول من خلال تربية الإنسان المسؤول، بحيث نحقّق مجتمعاً هادفاً، متكافلاً، متعاوناً، عزيزاً، متماسكاً، ينظر الله -تعالى- إليه بعين الرحمة والرضى، فيفيض عليه من بركاته، ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾[4].

فعندما تكون التقوى حالة اجتماعيّة وظاهرة عامّة تتحقّق

(1) سورة البقرة، الآية 286.
(2) سورة الطلاق، الآية 7.
(3) الشريف الرضيّ، نهج البلاغة، مصدر سابق، خطبة 167، ص242.
(4) سورة الأعراف، الآية 96.

غاية الخَلق وأهداف الرسالات، ولهذه الظاهرة من الآثار الحتميّة واللوازم القطعيّة ما غفل عنه البشر، ولا نزال نقرأ ما وعد الله -تعالى- به في القرآن الكريم دون أن نحاول تجسيد الآيات عمليّاً. ويوجد في المقام أمران لا بدّ من الإلفات إليهما:

الأمر الأوّل: إنّ المسؤوليّة متفرّعة عن خلافة الإنسان في الأرض التي نصّ عليها القرآن، وأشار إليها في أكثر من موضع، حيث يقول -تعالى-: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[1].

ويقول: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ﴾[2]، تشريفاً وإنعاماً فحسب لا كما نتوهّم أحياناً.

فإنّ معنى الاستخلاف يقتضي ذلك، ويفرض أن يتصرّف الخليفة المُستخلف وَفق ما يستلزمه تحمّل الأمانة وأداؤها، ووفق ما يريده المولى المستخلِف ويأمر به، ووَفق ما يحتاج إليه المستخلَف فيه. فعندما جعل الله -تعالى- الإنسان خليفة، فهذا يقتضي أن يعمل الإنسان على إعمار الأرض والتصرّف فيها على حسب ما أمر به الله وأَذِن به، وإلّا كان الخليفة خائباً.

والنعم الإلهيّة كلّها التي تتوالى علينا هي من هذا القبيل، يقول -تعالى-: ﴿ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾[3].

(1) سورة البقرة، الآية 30.
(2) سورة الأنعام، الآية 165.
(3) سورة الحديد، الآية 7.

﴿ثُمَّ جَعَلۡنَٰكُمۡ خَلَٰٓئِفَ فِي ٱلۡأَرۡضِ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ لِنَنظُرَ كَيۡفَ تَعۡمَلُونَ﴾[1].

ولذا، كان من صفات الفاسقين: الإفساد في الأرض؛ أي العمل على خلاف مقتضى الاستخلاف: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلۡفَٰسِقِينَ ٢٦ ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقۡطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ﴾[2].

وعليه، فإنّ كلّ إنسان في هذا الوجود مسؤول؛ لأنّه مستخلَف -على اختلاف سَعة دائرة الاستخلاف-، ومقتضى المسؤوليّة أن يعمل الإنسان على بصيرة من أمره، وضمن الحدود التي رسمتها له الشريعة الإلهيّة والرسالات السماويّة، ليبتعد عن الخيانة والظلم والإفساد في الأرض.

والأمر الثاني: إنّ هذه المسؤوليّة لا مفرّ منها؛ لأنّها ترافق وجود الإنسان وتتفرّع إلى كلّ ما يرتبط به من كائنات وموجودات، بل تتعدّاها إلى النفس والذات.

وهنا يأتي دور الثقافة التي بإمكانها أن تدلّ الإنسان على كيفيّة أداء الأمانة وتسهّل عليه القيام بها، بل تدرّبه وتربّيه حتّى تصبح مَلَكةً لديه لا تكلُّفَ فيها.

فالنعم الإلهيّة لا تُعدّ ولا تُحصى، ومن موجباتها أن يشكرها الإنسان، وأن يؤدّي حقّها، سواء كانت هذه النعم مالاً يكسبه، أو

(1) سورة يونس، الآية 14.
(2) سورة البقرة، الآيتان 26-27.

رزقاً يطعمه، أو مأوى يأوي إليه ويسكنه، أو أبناءً هم زينة الحياة الدنيا، أو ما نجده من حولنا في الطبيعة، من شجر وحجر وماء وطير ودابّة... إلخ.

وإذا كان المسلمون قد تخلّوا عن مسؤوليّاتهم تجاه هذه النعم، فهذا لا يعني أنّ الإسلام لم يأمر بأداء حقّها وتحمّل المسؤوليّة تجاهها.

فالشريعة حرّمت الإسراف والتبذير ولو كان في مالٍ حلال امتلكه الإنسان بطرقه الشرعيّة، فكيف بالأموال والنعم التي يملكها أو التي يشترك مع غيره من بني البشر فيها!

وهذه بعض النصوص التي تشكّل نماذج من الحدود الشرعيّة في التعامل مع الطبيعة بكلّ ما فيها: يقول -تعالى-: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُسۡرِفِينَ ٣١ قُلۡ مَنۡ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِيٓ أَخۡرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزۡقِۚ قُلۡ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا خَالِصَةٗ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۗ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلۡأٓيَٰتِ لِقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ﴾[1].

﴿إِنَّ ٱلۡمُبَذِّرِينَ كَانُوٓاْ إِخۡوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِۖ وَكَانَ ٱلشَّيۡطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورٗا﴾[2].

(1) سورة الأعراف، الآيتان 31-32.
(2) سورة الإسراء، الآية 27.

ومن الجدير بالذكر، أنّ الإسراف والتبذير إذا تجاوزا حدّاً معيّناً عُدّا سفهاً وأوجبا حجراً في الإسلام، فتُرفع يد المالك عن التصرّف في مُلكه، وتسقط سلطته عليه:

«مَن نصب شجرة، وصبر على حفظها والقيام عليها حتّى تثمر، كان له في كلّ شيء يصاب من ثمرها صدقة عند الله»[1].

«مَن أحيا أرضاً ميّتة فله فيها أجر، وما أكلت العافية منها فهو له صدقة»[2].

«ازرعوا واغرسوا فلا والله ما عمل الناس عملاً أحلّ ولا أطيب منه»[3].

«مَن قتل عصفوراً عبثاً جاء يوم القيامة وله صراخ حول العرش يقول: ربِّ، سل هذا فيمَ قتلني من غير منفعة»[4].

ولعلّ تحريم الصيد مطلقاً في الحرم، وللمحرم في الحرم وغيره تدريب على التقرّب إلى الله -تعالى- بترك الصيد لما فيه من تعويد على المسالمة مع الطيور والسباع ما لم تكن تؤذيه.

«إنّ امرأة عُذّبت في هرّةٍ ربطتها حتّى ماتت عطشاً»[5].

(1) ابن حنبل، مسند أحمد، مصدر سابق، ج4، ص61.
(2) المصدر نفسه، ج3، ص327.
(3) الشيخ الكلينيّ، الكافي، مصدر سابق، ج5، ص260.
(4) القاضي النعمان المغربيّ، دعائم الإسلام، مصدر سابق، ج2، ص175.
(5) الصدوق، الشيخ محمّد بن عليّ، ثواب الأعمال، تقديم: السيّد محمّد مهديّ السيّد حسن الخرسان، منشورات الشريف الرضيّ، إيران - قم، 1368 ش، ط2، ص278.

«**إنّ رسول الله ﷺ نهى عن قطع الشجر المثمر أو حرقه**»؛ يعني في دار الحرب وغيرها إلّا أن يكون ذلك من الصلاح للمسلمين[1].

وقد ورد أنّ الاحتراز عن قطع الأشجار الرطبة ممّا يطيل في العمر. وما ورد في النهي عن تلويث الماء بالنجاسات وغيرها كثير، وكذلك في مسائل النظافة والتجمّل والتطيّب والتزيّن ممّا لا يُحصى كثرة.

ذلك كلّه يأتي ليكشف عن التفاصيل التي يجمعها عنوان واحد كبير هو البناء والإعمار وثقافة الإنتاج وصناعة الجمال، فالخالق جميل، والكون الذي خلقه آية في الجمال، ودقيق الصنع، متكامل مترابط، يخدم بعضه بعضاً، ويكمل بعضه بعضاً، ليشكّل لوحة الوجود الكبرى، فهل يرضى أو يأذن في أن يعمل الإنسان فيها فساداً وعبثاً! ليس لعاقل أن يتوهّم ذلك.

(1) القاضي النعمان المغربيّ، دعائم الإسلام، مصدر سابق، ج1، ص371.

الفصل الثاني

أثر مدرسة أهل البيت عليهم السلام في بناء الحضارة الإسلاميّة

تمهيد

تخطو الحضارة المادّيّة في عالمنا المعاصر خطوات سريعة نحو التطوّر العلميّ الذي استطاع -حتّى الآن- أن يختصر العالم في علبة، وأن يجوب الكون بحثاً عن الأسرار المدهشة، ولا زال يسير نحو المزيد من التطوّر ومن التسخير للطاقات والإمكانات وتذليل العقبات التي كانت تحول دون الإنسان وتحقيق أحلامه لقرون متطاولة، بل بدأ الطريق ينفتح نحو أحلام من نوع جديد.

أمّا الإنسان فيراقب عن كثب دون أن يدري ما يخبّئه المستقبل، وما ربّما تفاجئه به الأيّام، فلم يعد يوجد شيء مستبعد، وربّما قيل: إنّه لم يعد يوجد شيء مستحيل.

لكنّ المؤسف جدّاً، أنّ تطوّر الحضارة المادّيّة رافقه انحطاط على مستوى القيم الإنسانيّة والأخلاقيّة، حتّى بات الحديث عنها مثيراً للسخرية في بعض المجتمعات الغارقة في أحلامها وبريق أضوائها، أو في الأوساط التي أسكرتها نشوة الابتكارات الإلكترونيّة.

نحن نعترف بما قدّمته الصناعة الحديثة والتقنيّة المتطوّرة والمعلوماتيّة الراقية للبشريّة من خدمات، ولكنّنا نشعر بالقلق والخوف على مستقبل العالم الذي سقط أسيراً بيد وسائل الإنتاج

المتطوّرة ووسائل الدمار والفتك، وبات رهن إشارة بسيطة قد تصدّر في أيّ لحظة لتحيل العالم إلى رماد.

نشعر بالقلق في عالم يريد أن يتحلّل من القيود الأخلاقيّة والقيم الإنسانيّة، ويريد أن يفكّ أيّ ارتباط بينه وبين السماء، نشعر بالقلق والخوف جرّاء ما نشاهده من سيطرة لروح الاستغلال والاستكبار والعتوّ والتجبّر، وتحكيم الشهوات والأهواء التي ليس لها حدود ولا قيود.

نحن لسنا ضدّ التطوّر العلميّ والحضاريّ، ولا نعارض التقدّم التكنولوجيّ، بل نحن نشجّع الاستفادة من الفرص كلّها ومن جميع الإمكانات لبناء حضارة إنسانيّة أقوى وأعظم، لكنّنا نطالب بأن يكون ذلك جنباً إلى جنب مع تحكيم الضوابط الخلقيّة والقيم الإنسانيّة التي من شأنها أن تمسك بزمام النفوس، وتجعل تلك الإنجازات العلميّة تعمل في خدمة الإنسان ورقيّه، وتقي الإنسان من السقوط في أسر المادة، ومن الوقوع في مستنقع الرذيلة، وتحميه من جشع الطغيان.

مقوّمات الحضارة الإسلاميّة

في المقابل، فإنّ الإسلام يدعو إلى بناء حضارة تقوم على الأسس الآتية:

أوّلاً: العقيدة:

تشكّل عقيدة التوحيد عماد الحضارة الإسلاميّة؛ لأنّها تشيّدها على أساس متين وثابت، فهي تجعل النظام منسجماً تماماً مع حركة

الكون ومع نظام الخلقة؛ لأنّها تربط حركة الإنسانيّة كلّها بخالقها، وبارئها، ومصوّرها، ومالك الكون، والمهيمن عليه، والمدبّر له. ولا شكّ في أنّ مثل هذا النظام ينطلق من رؤية واضحة للمصير الذي ينتظر البشريّة، والحكمة التي من أجلها مُنح الإنسان وجوده وبقاءه، فالعقيدة الإسلاميّة ترسم الملامح البارزة للنظام، وتؤسّس لحضارة تقوم على أساس ثابت ومتين وراسخ.

وذلك بخلاف الحضارات التي سادت ثمّ بادت، أو التي تقوم على رؤية محدودة وخاطئة للوجود، وللعوامل المؤثّرة في حركته، والمصير الذي ينتظره، هذه الحضارات تقوم على أسس هشّة ومتزلزلة، وهي حضارات البُعد الواحد التي سوف تصطدم بعقبات وتُبتلى بأمراض وانحرافات تعمل على تدمير الإنسان بدلاً من خدمة أهدافه.

ثانياً: الشريعة والنظام:

الأنظمة التي يضعها الإنسان -مهما بلغت في نزاهتها ودقّتها- تبقى عاجزة عن بلوغ الكمال المنشود والدقّة المطلوبة؛ لأنّ المقنّن البشريّ للنظام ينطلق من خبراته وملاحظاته، ومن قدراته المحدودة في تحديد العلاج الأفضل لمشكلات البشر في مختلف مجالات حياته وأبعادها، وقد يلاحظُ مصالح الفرد أو المجتمع المحصور، ولا يلاحظ مصالح النوع البشريّ ككلّ، ولا مصالح الوجود بأكمله، هذا كلّه بقطع النظر عن عجز الإنسان حتّى اليوم عن إدراك كثير من أسرار الوجود وكوامن النفس الإنسانيّة، حيث نجد أنّ البشر يعالجون بُعداً على حساب بُعدٍ آخر، ويحقّقون مصلحة

على حساب مصلحة أخرى، ويرقعون فتقاً لينفتق آخر، وهكذا؛ أمّا النظام الإسلاميّ، فقد رسم خالق البشر والعارف بشؤونهم معالمه، وهو المطّلع على خفايا البشر وما يصلحهم وما يفسدهم، ومن أجل هذا فهو النظام الأكمل والأفضل والأدقّ.

ثالثاً: رصيد القيم الدينيّة والأخلاقيّة:

فالإسلام يمتلك من هذا الرصيد والقدر الكافي لحفظ التوازن الاجتماعيّ، وكبح جماح الغرائز الهدّامة، والنزعات البشريّة التي تعيق مسيرة الإنسان نحو الكمال؛ ذلك أنّ الإسلام لا يريد للإنسان أن يستغرق في البُعد الحيوانيّ والماديّ، فهو لم يخلق ليعيش هذا الجانب من شخصيّته، وإنّما جُعلت الحيوانيّة فيه لخدمة البُعد الروحيّ في شخصيّته، وسلّماً لبلوغ الأهداف الواقعيّة والحكمة الأساسيّة التي من أجلها خُلِقَ.

والقليل من التأمّل يكفي لإدراك أهمّيّة القيم الأخلاقيّة في بناء حضارة إنسانيّة سليمة وراقية. فالحضارة الماديّة التي سخّر الإنسان نفسه لخدمتها، وعاش الانبهار الشديد بها، فقدت طعمها، وباتت خطراً يهدّد الإنسان، عندما تجرّدت من الضوابط والروادع الأخلاقيّة، والقيم الدينيّة.

وأيّ مجتمع من المجتمعات في أيّ عصر من العصور يتخلّى عن قيمه وعن أخلاقيّاته، فهو يتّجه نحو الهاوية، ويقترب من نهايته. ومهما بلغت الحضارة الماديّة قوّة وجبروتاً، ومهما امتلكت من أدوات، فإنّها سوف تتآكل من الداخل وتنهار على نفسها. وقد أصبح

الإنسان المعاصر يعي هذا الواقع أكثر من أيّ وقت مضى، وانهيار الاتّحاد السوفياتيّ ونظريّاته وأنظمته السياسيّة والاقتصاديّة جاء أسرع ممّا كان متوقّعاً، لكنّه مع ذلك لم يفاجئ أصحاب البصائر الذين يدركون بدقّة أهمّيّة الأسس السليمة والصحيحة لبناء الحضارات، وأهمّيّة الرصيد الأخلاقيّ والقيميّ في بقاء الأنظمة واستمرارها وتماسكها.

فالإمام الخمينيّ العظيم قدس سره عندما تحدّث عن نهاية الشيوعيّة لم يكن العالم آنذاك يرى حجم الاهتراء والتآكل في جسم ذلك النظام، ولا عمق الفساد الذي وصل إليه[1].

فإنّه بالإمكان القول إنّ دور القيم في بناء الحضارات والأنظمة كبير جدّاً وخطير جدّاً، حتّى إنّه لا غنى لأيّ حضارة عنها، ولا بقاء لها دونها.

رابعاً: العلم والمهارات الفنّيّة التقنيّة:

يُعدّ هذا الركن من الأركان الأساسيّة. ولا يقصد من العلم في المقام العلم التجريبيّ، فإنّ العلم بحر واسع متعدّد الأغوار، ولكلّ باب منه دور حسّاس في بناء الحضارة الإسلاميّة التي تهتمّ بالإنسان في نشأتَيه، وفي عالمَيه، وفي مختلف أبعاد شخصيّته.

قد يتوهّم بعض الأشخاص أنّ الإسلام يحثّ على نوع معيّن من

(1) انظر: رسالة الإمام الخميني قدس سره إلى غورباتشوف قبل انحلال الاتّحاد السوفياتيّ بسنوات، راجع: الإمام الخميني، صحيفة الإمام الخميني قدس سره، مصدر سابق، ج21، ص202.

العلوم، وأنّه لا علاقة له مطلقاً بالعلوم التجريبيّة المادّيّة؛ باعتبار أنّه دين يهتمّ بجانب العقيدة والسلوك، ولا ارتباط لذلك بعلم الرياضيّات مثلاً أو علوم الطبيعة إلّا بالمقدار الذي يخدم الجانب المتقدّم.

إلّا أنّ هذا وهم وخيال، فإنّ الإسلام يدعو إلى العلم في مجالاته واتّجاهاته كلّها، خاصّة تلك التي تخدم الإنسان، وتسهّل الوصول لأغراضه وحاجاته. وقد أُثر عن جابر بن حيّان أنّه تلقّى أصول علم الكيمياء عن الإمام الصادق عليه السلام، واشتهر عنه -أيضاً- اهتمامه بعلم النجوم، وهذا يدلّ على اهتمام أئمّة أهل البيت عليهم السلام بنشر العلوم الطبيعيّة عندما يجدون طلّابها. وقد ورد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في تصنيف العلم أنّه قال: «**العلم علمان: علم الأديان وعلم الأبدان**»[1]، وعلم الأبدان يرتبط بالطبّ أوّلًا وبالذّات. وهذا النصّ ليس النصّ الوحيد الذي يدلّ على ذلك.

ويُحكى أنّ هارون الرشيد كان له طبيب نصرانيّ حاذق، فقال ذات يوم لعليّ بن الحسين ابن واقد: ليس في كتابكم من علم الطبّ شيء، والعلم علمان: علم الأديان وعلم الأبدان، فقال له عليّ: قد جمع الله الطبّ كلّه في نصف آية من كتابه، وهو قوله: ﴿وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْ﴾[2]، وجمع نبيّنا محمّد صلى الله عليه وآله وسلم الطبّ في قوله: «**المعدة بيت الداء، والحمية رأس كلّ دواء، وأعطِ كلّ بدن ما**

(1) أبو الفتح الكراجكيّ، الإمام العلاّمة محمّد بن عليّ، كنز الفوائد، مكتبة المصطفويّ، إيران - قم، 1369ش، ط2، ص239.
(2) سورة الأعراف، الآية 31.

عوّدته»، فقال الطبيب: ما ترك كتابكم ولا نبيّكم لجالينوس طبّاً[1].

والجدير بالذكر، أنّ ما ورد في النصوص المأثورة عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته عليهم السلام من القواعد الكلّيّة في الطبّ كثير جدّاً.

وعلى كلّ حال، فإنّ الحثّ على التعلّم والتعليم من أبرز ما أُثر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته الأطهار عليهم السلام، ومنه يُعلم أنّ الإسلام دين العلم والبحث، كما أنّه دين العمل والسعي.

وحسبنا من ذلك ما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال: **«تعلّموا العلم، فإنّ تعلّمه حسنة، ومدارسته تسبيح، والبحث عنه جهاد، وتعليمه لمن لا يعلمه صدقة، وهو عند الله لأهله قربة؛ لأنّه معالم الحلال والحرام، وسالك بطالبه سبيل الجنّة، وهو أنيس في الوحشة، وصاحب في الوحدة، وسلاح على الأعداء، وزين الأخلّاء، يرفع الله به أقواماً يجعلهم في الخير أئمّة يُقتدى بهم، ترمق أعمالهم وتقتبس آثارهم، وترغب الملائكة في خلّتهم، يمسحونهم بأجنحتهم في صلاتهم؛ لأنّ العلم حياة القلوب، ونور الأبصار من العمى، وقوّة الأبدان من الضعف، ينزل الله حامله منازل الأبرار، ويمنحه مجالسة الأخيار في الدنيا والآخرة، بالعلم يُطاع الله ويُعبد، وبالعلم يعرف الله ويوَحّد، بالعلم توصَل**

(1) الطبرسيّ، الشيخ الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، تحقيق وتعليق: لجنة من العلماء والمحقّقين الأخصائيّين، مؤسّسة الأعلميّ للمطبوعات، لبنان - بيروت، 1415هـ.ق- 1995م، ط1، ج4، ص245؛ الصدوق، الشيخ محمّد بن عليّ، الخصال، تصحيح وتعليق: عليّ أكبر الغفّاريّ، مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرّفة، إيران - قم، 1403هـ - 1362ش، لا.ط، ص512.

الأرحام، وبه يعرف الحلال والحرام، والعلم إمام العقل، والعقل تابعه، يلهمه الله السعداء ويحرمه الأشقياء»[1].

خامساً: الأمن والاستقرار والحرّيّة والاستقلال:

ولهذا العامل أهمّيّة خاصّة، فإنّ انعدام الأمن والاستقرار ويعوق حركة الأمّة، ويضع عقبة كؤودةً في طريق الحضارة وتشييد أركانها، ولا يمكن قراءة ملامح المشروع الحضاريّ بدقّة دون أمن واستقرار؛ لأنّ الاضطراب من شأنه أن يخلط الأوراق ويشوّش الصورة.

كما أنّ الحرّيّة والاستقلال يتيحان للحركة أن تأخذ طريقها نحو التطبيق، وترسم نهجها دون ضغوط ودون موانع ومطبّات، فإنّ الحرّيّة إذا انعدمت في مختلف أشكالها شلّت الحركة واضمحلّت الطاقات وتكبّلت الأيدي، وبالتالي تنعدم إمكانيّة العمل بوحي من المنهج الإسلاميّ والرؤية الإسلاميّة.

وانعدام الحرّيّة قد يكون بسبب الحكّام المسلمين الذين قد يرون في الحرّيّة خطراً يهدّد مناصبهم ومصالحهم، أو نتيجة جمود عقولهم ومحدوديّة تفكيرهم، وقد يكون ناتجاً عن سيطرة المستعمر غير المسلم الذي يسعى لإلغاء الثقافة الإسلاميّة واستبدالها بثقافته، ويعمل على بناء حضارته هو، وتطبيق سياسته الخاصّة خدمة لمصالحه.

(1) الشيخ الصدوق، الأمالي، مصدر سابق، ص492.

فقد يسخّر الطاقات الفكريّة والعلميّة والإمكانات المادّيّة لخدمة مصالحه، وتسويق حضارته على حساب حضارة الإسلام.

والمؤسف في هذا المجال ما أوردته بعض الفرق الإسلاميّة ونسبته إلى الإسلام زوراً وبهتاناً من الدعوة إلى الركون إلى الظالم، وإطاعة السلطان الجائر وتقديسه.

إنّنا لا نشكّ لحظةً في كونه من وضع أزلام أهل الجَور والطغيان، ودسّ عملائهم ومرتزقتهم، فالإسلام دين العدل ودين الحرّيّة والاستقلال. ولعلّ هذا ما يميّز مدرسة أهل البيت عليهم السلام التي تحمل الإسلام الأصيل، وتستقي أصوله من نبعه الصافي والعذب، فقد كانت هذه المدرسة عنواناً لرفض الظلم، وعدم الركون لحكّام الجور، والتمسّك براية العدالة؛ ممّا حوّل تاريخها إلى تاريخ إباءٍ ورفضٍ وثورة، فتعرّضت هذه المدرسة -بسبب ذلك- إلى أبشع أنواع الظلم والقهر والتعسّف، وعانت من مؤامرات الإبادة والإعدام والعزل والإلغاء، لكن على الرغم من ذلك بقيت مناراً للحرّيّة ومثالاً للتضحية، وتاريخها مليء بالشواهد والأرقام التي تثبت ذلك.

حضارة الإسلام أم حضارة المسلمين

يتغنّى المسلمون بحضارتهم التي بلغت ذروتها في بعض العصور، وفي بعض المدن الإسلاميّة الشهيرة. وفي الواقع، فإنّه ينبغي أن تدرس هذه الحضارة على مستوى عوامل النهوض وعوامل الانحطاط.

ففي نهوضها -على الرغم من أنّنا نرى فيه نهوضاً ناقصاً- تبرز بعض العوامل التي تحدّثنا عنها، لكنّها كانت تعاني من ثغرات عدّة، أهمّها الضعف الشديد في جانب القيم الأخلاقيّة على المستوى التطبيقيّ لا النظريّ الذي لا يمكن المساس به.

ومن تلك العوامل، اهتمام حكّام الأمصار الإسلاميّة بالجانب المادّيّ المدنيّ فقط -كما هي حضارات العصر المادّيّ-، حيث انصبّ اهتماماتهم على ما يخدم مصالحهم الفرديّة الضيّقة؛ ولذا نحن نرى في ملامح تلك الفترة ازدهاراً في بناء القصور العظيمة الفارهة كأبرز معالم للحضارة. وإذا كان ثمّة اهتمام علميّ وفنّيّ، فإنّه لم يكن ناتجاً عن تخطيط وتشجيع من حكّام العصر، وإنّما هو وليد انطلاقة جاءت استجابة لروح الإسلام التي وجدت طريقها بشكل وبآخر إلى نفوس بعض العلماء والفنّانين. ونحن هنا لا نريد الحطّ من قيمة تلك الجهود، لكنّنا في الوقت نفسه نريد الابتعاد عن المبالغة وعن التغنّي بالأمجاد، لنكون واقعيّين في دراستنا لعوامل النهوض والانحطاط.

أتباع مدرسة أهل البيت عليهم السلام

يمكن لنا أن نقول إنّ الانطلاقة الجديدة للإسلام في العصر الحاضر، والتي نأمل أن تكون مسدّدة ومستمرّة، تتميّز عن الانطلاقة الإسلاميّة في العصور السابقة بالأمور الآتية:

1- تأتي في زمان بلغ فيه التعقيد السياسيّ غايته، والحركة العلميّة

وصلت إلى مستويات عالية جدّاً، والصراع مع القوى العظمى بات أعقد من السابق وأكثر شدّةً وقسوة.

2- جاءت في زمان انحطاط وصل فيه المسلمون إلى الحضيض، وسيطر عليهم الغرب العلمانيّ الكافر ، ولا أقول المسيحيّ؛ لأنّ المسيحيّة في الغرب في العصر الحاضر باتت هي الأخرى في أسر الحركات السياسيّة العلمانيّة. وقد رزحت البلاد الإسلاميّة جميعاً في هذا القرن تحت وطأة الاستعمار الذي عمل على إلغاء الهويّة الإسلاميّة، وإدخال الثقافة الاستعماريّة الهجينة، وتشويه الإسلام في نظر أتباعه، حتّى تخلّى الكثير من المسلمين عن الإسلام إلّا مَن كان يرتبط بالانتماء الشكليّ والاسميّ.

3- تأتي على أكتاف أتباع مدرسة أهل البيت عليهم السلام ، التي لم يسمح لها في السابق أن تمارس دورها في بناء نموذج إسلاميّ متكامل للدولة والمجتمع والأمّة، والتي عاشت في السابق حالة من الإبعاد المستمرّ عن الساحة السياسيّة، وبقيت تؤثّر في المجتمع بشكل غير مباشر وغير رسميّ طيلة قرون متطاولة، وبشكل متفاوت شدّةً وضعفاً.

4- تاريخ هذه المدرسة حافل بالرفض والمقاومة -كما تقدّم-، وهذا الذي رشّحها وأهّلها في زمان الانحطاط لحمل راية الحرّيّة والاستقلال والتضحية والإباء، على الرغم من خنوع الجميع وانهزامهم، فهم أتباع مدرسة لا زالت منذ القِدَم تحمل في داخلها بذور حرّيّة خالصة غير ملوّثة بشوائب الاستسلام والرضوخ.

ومن المؤكّد أنّه ليست مهمّة هذه الانطلاقة الجديدة إعادة ما فقَدَه المسلمون من هويّة وما ذهب من سلطان، وإنّما سيكون

دورها بناء تجربة إسلاميّة جديدة، جديدة بكلّ ما للكلمة من معنى، فهي تحمل رؤية لم يكن يحملها قادة الانطلاقات السابقة، ومنهجاً كان مُبعداً عن الساحة السياسيّة فيما مضى، وروحيّةً لم تُترك يوماً ما تنطلق بحرّيّة لتبني حضارة قائمة على تعاليم الإسلام، كما أراده الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وكما أراده أمير المؤمنين عليّ عليه السلام والأئمّة من وُلده عليهم السلام.

لكن من أين بدأت هذه الانطلاقة وإلى أين؟ يمكن أن نقول في مقام الإجابة عن ذلك إنّها تقوم على أساس المرجعيّة الدينيّة لأئمّة أهل البيت عليهم السلام؛ أي أنّها تمتلك مخزوناً كبيراً من مدينة علم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، التي كان الإمام عليّ عليه السلام بابها ومدخلها، والتي لم يُستلهم منها إلّا القليل القليل طيلة القرون الماضية، وهي تقوم على أساس الحرّيّة والاستقلال ورفض التبعيّة لأحد إلّا الله، وعلى أساس العدل ورفض الظلم؛ فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، ولو كان ذلك المخلوق طاغية زمانه.

وهي تقوم على أساس التطلّع إلى حكومة العدل الإلهيّة الموعودة، التي تحتاج إلى العمل والمثابرة والسعي الكؤود دون تردّد ودون رهبة، وإلى شعور بالمسؤوليّة وتظافر للجهود وجمع للإمكانات وتسخير لها، وإلى تخطيط دقيق وحذر كبير وإصرار عظيم وصبر شديد، وقبل كلّ شيء وبعد كلّ شيء تحتاج إلى عناية إلهيّة ورعاية ربّانيّة تمنحها التوفيق والسداد.

أتباع أهل البيت عليهم السلام وأصالة النهضة

لا شكّ في أنّ العوامل التي جعلت الفكر الشيعيّ يختزن في أعماقه بذور النهضة وحوافز الثورة كثيرة، وهي ترجع في الواقع إلى طبيعة نشوء هذا الفكر ومفرداته، فلا بدّ من إلقاء نظرة سريعة على أهمّ تلك العوامل ودراستها بدقّة، لكنّنا هنا سنحاول عنونة الأمور، ووضع بعض النقاط على الأسطر، باعتبارها مداخل للدراسة واستكشاف الحقيقة.

الأمر الأوّل: وحدة المرجعيّة الدينيّة والسياسيّة عند الشيعة، ومواصفاتها وشروطها:

تُعدّ هذه المسألة من أهمّ المسائل التي يبتني عليها الفكر الشيعيّ التي تستند إلى فهمهم للنصوص الإسلاميّة الثابتة، وهي إحدى النقاط التي تميّزت فيها المدرسة الشيعيّة عن سائر الفرق الإسلاميّة.

فقد رأى الشيعة -استناداً إلى المعطيات القرآنيّة، وما ثبت من أقوال ومواقف نبويّة- أنّ الإمامة (بما هي مرجعيّة دينيّة وسياسيّة) منصب إلهيّ؛ بمعنى أنّه يرجع البتّ فيه إلى الله -عزّ وجلّ-، وهو -تعالى- يختار له من بين خلقه من يصطفيه ويجتبيه، ويأمر نبيّه صلى الله عليه وآله وسلم بتعيينه، خصوصاً بعد أن تضافرت الأدلّة عند الشيعة على اشتراط العصمة عن الخطأ والزلل -فضلاً عن المعصية- في صاحب هذا المنصب، واشتراط الإحاطة التامّة بأسرار الرسالة الإسلاميّة وشؤونها كلّها، وما فيها من معارف وأحكام، وكلّ ما يحتاج إليه الكتاب من تفسير وتأويل ومعرفة الناسخ والمنسوخ والمحكم والمتشابه وما إلى ذلك.

ولأجل ذلك تمسّكوا بولاية الإمام عليّ عليه السلام والأئمّة الأحد عشر من وُلده لتماميّة الشروط فيهم، وصدور النصّ فيهم، فكان أن ضمنوا المرجعيّة الرشيدة والمعصومة التي يأخذون عنها أحكام الشريعة كما أنزلها الله على رسوله صلى الله عليه وآله وسلم صافية خالية من الشوائب، ولا تعجز عن سدّ حاجاتهم، مهما تجدّدت الموضوعات، وتطوّر وعي الأمّة، وتوسّعت علومهم.

أمّا غير الشيعة، فنجد أنّهم قد فَصَلوا المرجعيّة الدينيّة عن المرجعيّة السياسيّة منذ البدء، وقبلوا في الإمامة السياسيّة (وكذلك الدينيّة) من لا تتوافر فيهم العصمة ولا العلم بالمستوى الذي ذكرناه، وصحّحوا بيعة غير المعصوم، ومن يخطئ ويصيب، ومن ترد عليه المسائل والمعضلات فيعجز عن حلّها.

وأمّا بالنسبة إلى المرجعيّة الدينيّة، فإنّهم وإن قالوا إنّ الأمّة معصومة لو أجمعت على أمر، ولكن ذلك لا يحلّ أيّ مشكلة ما دام ذلك لا يتحقّق إلّا في الضروريّات الدينيّة التي ليس ثمّة من مشكلة تجاهها.

ثمّ قالوا بعدالة الصحابة كلّهم ليمكن تكريس مرجعيّتهم الدينيّة، وظهرت الأحاديث وأُوّلت الآيات من أجل إثبات ذلك، على الرغم من الاختلاف الموجود في درجات الصحابة إيماناً وعلماً وعملاً، وتفاوت مدّة صحبتهم التي قد لا تتجاوز الأيّام والساعات في بعض الأحيان.

أمّا المرجعيّة السياسيّة، فانتهى بها الأمر أن أصبحت عارية

من أيّ شرط أو تحفّظ تقريباً، وأصبحت شروطها تؤخذ من خلال الأمر الواقع؛ أي من خلال مواقف الحكّام أنفسهم وممارساتهم ومواصفاتهم، حتّى إنّك إذا رجعت إلى كتب النظم الإسلاميّة التي ألّفها أصحاب هذا الاتّجاه، مثل الأحكام السلطانيّة للماوردي[1]، وأبي يعلى الفرّاء[2]، والفصل لابن حزم وأمثالها[3]، فإنك تلمس هذا الأمر بصورة واضحة، حيث تجدهم يستدلّون على الشرط الفلانيّ بما حصل لفلان الحاكم في الواقعة الفلانيّة، وعلى عدم اشتراط كذا بما حصل أو قاله الحاكم الآخر في الواقعة الأخرى، وهكذا.

ثمّ لمّا ظهر حكّام جبّارون ومنحرفون ظهرت روايات تأمر بطاعة الأمير أيّاً كان، ومهما كان، ومهما ارتكب من موبقات وفظائع. ومن تلك الروايات:

1. «**اسمع وأطع ولو لحبشيّ كأنّ رأسه زبيبة**»[4].
2. «**إنّ خليلي أمرني أن أسمع وأطيع وإن كان عبداً حبشيّاً مجدع الأنف**»[5].
3. «**تسمع وتطيع للأمير وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك، فاسمع وأطع**»[6].

(1) الماورديّ، عليّ بن محمد، الأحكام السلطانيّة والولايات الدينية، دار الحديث، القاهرة، لا.ت، لا.ط.
(2) القاضي أبي يعلى الفرّاء، محمد بن الحسين، الأحكام السلطانية، دار الكتب العلمية، لبنان - بيروت، 1421هـ - 2000م، ط2.
(3) ابن حزم الأندلسي، علي بن أحمد، الفصل في الملل والأهواء والنحل، مكتبة الخانجي، مصر - القاهرة، لا.ت، لا.ط.
(4) ابن حنبل، مسند أحمد، مصدر سابق، ج3، ص171.
(5) النوويّ، يحيى بن شرف، شرح النوويّ على صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، 1392هـ.ق، ط2، ج12، ص238.
(6) المصدر نفسه.

4. «**اسمعوا وأطيعوا، فإنّما عليهم ما حمّلوا، وعليكم ما حمّلتم**»[1].
5. «**مَن رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر، فإنّه ليس أحدٌ يفارق الجماعة شبراً فيموت إلّا مات ميتة جاهليّة**»[2].
6. «**ومن طاعتي أن تطيعوا أمراءكم، وإن صلّوا قعوداً صلّوا قعوداً**»[3].
7. «**أطع كلّ أمير، وصلِّ خلف كلّ إمام**»[4].
8. «**صلّوا خلف كلّ برّوفاجر، وصلّوا على كلّ برّوفاجر، وجاهدوا مع كلّ برّوفاجر**»[5].
9. «**لا تسبّوا السلطان، فإنّه ظلّ الله في الأرض**»[6].

وأمثال ذلك كثير جدّاً، ويمكن مراجعة المجاميع الحديثيّة للوقوف عليها.

يقول القاضي الفرّاء: «من غلب بالسيف حتّى صار خليفة، وسمّيَ بأمير المؤمنين، فلا يحلّ لمن يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت ولا يراه إماماً، برّاً كان أو فاجراً...، قال ابن عمر: نحن مع مَن غلب»[7].

(1) النوويّ، شرح النوويّ على صحيح مسلم، مصدر سابق، ج12، ص226.
(2) البخاريّ، محمّد بن إسماعيل، صحيح البخاريّ، دار الفكر، بيروت، 1401هـ.ق/1981م، لا.ط، ج8، ص87.
(3) الهيثميّ، عليّ بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، دار الكتب العلميّة، لبنان - بيروت، 1408هـ - 1988م، لا.ط، ج5، ص222.
(4) الطبرانيّ، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفيّ، مكتبة ابن تيميّة، القاهرة، لا.ت، ط2، ج20، ص173.
(5) البيهقيّ، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، دار الفكر، لبنان - بيروت، لا.ت، لا.ط، ج4، ص19.
(6) ابن أبي عاصم، عمرو بن أبي عاصم، السنّة (ومعه ظلال الجنّة بتخريج السنّة، بقلم: محمّد ناصر الدين الألبانيّ)، المكتب الإسلاميّ، لبنان - بيروت، 1413 - 1993م، ط3، ص473.
(7) القاضي أبي يعلى الفرّاء، الأحكام السلطانية، مصدر سابق، ص23.

وقال: «إنّ الفسق لا يمنع من استدامة الإمامة، سواء أكان متعلّقاً بأفعال الجوارح، وهو ارتكاب المحظورات وإقدامه على المنكرات اتّباعاً للشهوات، أم كان متعلّقاً بتأوّل وهو التأوّل لشبهة تعرض يذهب معها إلى خلاف الحقّ»[1].

وجاء في المغني لابن قدامة: «لو خرج رجل على الإمام فقهره، وغلب الناس بسيفه حتّى أقرّوا بطاعته وتابعوه، صار إماماً يحرُم قتاله والخروج عليه، فإنّ عبد الملك بن مروان خرج على ابن الزبير فقتله، واستولى على البلاد وأهلها حتّى بايعوه طوعاً أو كرهاً، فصار إماماً يحرُم الخروج عليه»[2].

وأشار الباقلّانيّ إلى ما يوجب خلع الإمام (الحاكم) وسقوط طاعته، قال: «ومنها تركه إقامة الصلاة والدعاء إلى ذلك ومنها عند كثير من الناس فسقه وظلمه بغصب الأموال وضرب الأبشار وتناول النفوس المحرمة وتضييع الحقوق وتعطيل الحدود.

وقال الجمهور من أهل الإثبات وأصحاب الحديث لا ينخلع بهذه الأمور ولا يجب الخروج عليه بل يجب وعظه وتخويفه وترك طاعته في شيء مما يدعو إليه من معاصي الله...»[3].

(1) القاضي أبي يعلى الفرّاء، الأحكام السلطانيّة، مصدر سابق، ص23.
(2) ابن قدامة، عبد الله، المغني، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركيّ وعبد الفتّاح الحلو، دار عالم الكتب، لا.م، 1417هـ/1997م، ط3، ج1، ص107.
(3) راجع: الباقلاني، محمد بن الطيب، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، تحقيق: الشيخ عماد الدين أحمد حيدر - مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، مؤسسة الكتب الثقافية، لبنان - بيروت، 1414 هـ ق- 1993م، ط3، ص478.

إذا قارنّا هذه النصوص بما رويَ من نصوص عند الشيعة عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته عليهم السلام، فإنّنا نجد خطاباً مختلفاً. ويمكن أن نستعرض بعض النماذج من الروايات الواردة، ومنها:

1. **«من رأى سلطاناً جائراً، مستحلّاً لحرم الله، ناكثاً لعهد الله، مخالفاً لسنّة رسول الله، يعمل في عباد الله بالإثم والعدوان، ثمّ لم يغيّر بقولٍ ولا فعل، كان حقيقيّاً على الله أن يدخله مدخله»**[1].
2. **«أفضل الجهاد كلمة عدلٍ عند إمام جائر»**[2].
3. **«من أرضى سلطاناً بما يُسخط الله خرج عن دين الله -عزّ وجلّ-»**[3].
4. **«لا دين لمن دان بطاعة مَن عصى الله...»**[4].
5. **«لا دين لمن دان بولاية إمام جائر ليس من الله...»**[5].
6. **«لا دين لمن دان الله بطاعة ظالم»**[6].
7. **«إنّ الله فوّض إلى المؤمن أمره كلّه ولم يفوّض إليه أن يكون ذليلاً»**[7].

---

(1) الطبريّ، محمّد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك (تاريخ الطبريّ)، مراجعة وتصحيح وضبط نخبة من العلماء الأجلّاء، مؤسّسة الأعلميّ للمطبوعات، لبنان - بيروت، 1403هـ - 1983م، ط4، ج4، ص304.

(2) الشيخ الكلينيّ، الكافي، مصدر سابق، ج5، ص60.

(3) الصدوق، الشيخ محمّد بن عليّ، عيون أخبار الرضا عليه السلام، تحقيق: تصحيح وتعليق وتقديم: الشيخ حسين الأعلميّ، الناشر: مؤسّسة الأعلميّ، بيروت - لبنان، 1404 - 1984م، لا.ط، ج2، ص74.

(4) الشيخ الكلينيّ، الكافي، مصدر سابق، ج2، ص373.

(5) ابن أبي زينب النعمانيّ، الشيخ محمّد بن إبراهيم، الغيبة، تحقيق: فارس حسون كريم، أنوار الهدى، إيران - قم، 1422هـ، ط1، ص132.

(6) الكوفيّ، حسين بن سعيد، الزهد، تحقيق: ميرزا غلام رضا عرفانيان، لا.ن، لا.م، 1399هـ، لا.ط، ص19.

(7) الطبرسيّ، الشيخ عليّ، مشكاة الأنوار في غرر الأخبار، تحقيق: مهدي هوشمند، دار الحديث، 1418، ط1، ص103.

8. «**ما الإمام إلّا الحاكم بالكتاب، القائم بالقسط، الداين بدين الحقّ، الحابس نفسه على ذات الله**»[1].

الأمر الثاني: ثورة الإمام الحسين عليه السلام، والاحتفال المستمرّ بذكرى عاشوراء:

قامت هذه الثورة على أساس رفض الرضوخ لحاكم الجَور. وتشكّل هذه الثورة المباركة مدرسة للاستنهاض، يرجع إليها، ويستمدّ من روحها، ويستضيء بنورها المظلومون والثائرون كلّهم.

وقد رسم الإمام الحسين عليه السلام لثورته المباركة خريطة حدّد فيها الدوافع نحو الثورة والأهداف وأدوات الثورة وشروطها.

أمّا على مستوى الدوافع، فقد قال: «**... ويزيد رجل فاسق، شارب الخمر، قاتل النفس المحترمة، مُعلن بالفسق... ومثلي لا يبايع مثله...**»[2].

وأمّا على مستوى الأهداف، فقد قال: «**إنّي لم أخرج أشراً ولا بطراً، ولا مفسداً ولا ظالماً، وإنّما خرجت لطلب الإصلاح في أمّة جدّي، أريد أن آمر بالمعروف وأنهى عن المنكر**»[3].

وقال: «**إنّ الدعيّ ابن الدعيّ قد ركز بين اثنتين؛ بين السلّة والذلّة، وهيهات منّا الذلّة! يأبى الله لنا ذلك ورسوله والمؤمنون،**

(1) ابن نما الحلّيّ، محمّد بن جعفر، مثير الأحزان، المطبعة الحيدريّة - النجف الأشرف، 1369 - 1950م، لا.ط، ص16.

(2) ابن طاووس، السيد علي بن موسى، اللهوف في قتلى الطفوف، أنوار الهدى، إيران - قم، 1417هـ، ط1، ص17.

(3) ابن أعثم الكوفي، أحمد، الفتوح، تحقيق: علي شيري، دار الأضواء للطباعة والنشر والتوزيع، لا.م، 1411، ط1، ج5، ص21.

وحجور طابت وطهرت، وأنوف حميّة ونفوس أبيّة من أن نؤثر طاعة اللئام على مصارع الكرام»[1].

وحدّد أفق الثورة بقوله: «**إنّي لا أرى الموت إلّا سعادة، والحياة مع الظالمين إلّا برماً**»[2].

لقد كانت ثورة الإمام الحسين عليه السلام صوتاً هادراً أيقظ الضمائر الميّتة وأحياها، وزرع روح المقاومة والإباء ورفض الذلّ والخنوع. وهذه الثورة لم تكن ارتجاليّة -كما قد يصوّرها بعضهم- وإنّما تُظهر تخطيطاً دقيقاً عند قيادتها لأجل أن تحقّق الغاية منها؛ فإنّ امتناع الإمام الحسين عليه السلام عن البيعة كان سيؤدّي حتماً إلى قتله حسب ما كانت تقتضيه القراءة السياسيّة للوضع القائم آنذاك، وربّما اعتمد يزيد في سبيل الوصول إلى ذلك أسلوب الاغتيال والتعتيم الإعلاميّ، وهذا كان سيؤدّي إلى سفك دمه هدراً، فوضع عليه السلام خطّة دقيقة لتفويت الفرصة وفضح السلطة. حصلت واقعة كربلاء أمام عشرات الآلاف من الشهود الذين حشدهم عبيد الله بن زياد، وبعد ذلك قام موكب السبايا (وهم نساء الحسين عليه السلام وأهل بيته وأطفاله) بدور كبير في نشر أخبار الثورة، وكشف القناع الذي كان يغطّي وجه الحاكم آنذاك.

ثمّ إنّ اهتمام الشيعة بإحياء هذه الذكرى بما تتضمّنه من جوانب مأساويّة وسياسيّة وثقافية شكّل عاملاً في المحافظة على

(1) ابن شعبة الحرّانيّ، الحسن بن عليّ، تحف العقول عن آل الرسول صلى الله عليه وآله، تصحيح وتعليق: عليّ أكبر الغفّاريّ، مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرّفة، إيران - قم، 1404هـ - 1363ش، ط2، ص241.

(2) ابن شعبة الحرّاني، تحف العقول، مصدر سابق، ص245.

هذه الروح الأبيّة الاستشهاديّة، والمنهجيّة الفريدة في المقاومة ورفض الاستسلام للأمر الواقع مهما بلغ في تعاظمه وتعقيده. كيف لا! وهم يربّون أطفالهم على استماع قصّة كربلاء وحفظها والتبرّك بها منذ السنوات الأولى لهم.

ولا شكّ في أنّ لتاريخ كلّ أمّة تأثيره في صناعة حاضرها، فإنّ الحاضر يُستلهم من الماضي دائماً، فكيف إذا كان الماضي متجذّراً في الوجدان ومرتبطاً بالعقيدة والمبدأ!

الأمر الثالث: الغاية لا تبرّر الوسيلة:

تحفظ هذه القاعدة الخطّ السياسيّ العامّ ضمن الحدود التي رسمتها الشريعة المقدّسة، ومن جملة الغايات التي يطلبها البشرة عادةً هي الرئاسة والحكم، إلّا أنّ الشيعة يعتقدون بأنّ ذلك لا يبرّر قتل الخصوم السياسيّين وتقييد حرّيّاتهم، كما لا يبرّر إقرار أحد من مواقع القوّة على شيء من المال أو منصب من المناصب لأجل التوصّل من خلال ذلك إلى إحراز تأييده وسكوته، وهم بذلك يقتدون بأمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام الذي أشير عليه بأن يقرّ معاوية على ولاية الشام كما كان في عهد عثمان ليأخذ منه البيعة ثمّ يرى فيه رأيه، فامتنع الإمام عليّ عليه السلام مستشهداً بقوله -تعالى-: ﴿وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾[1].

(1) سورة الكهف، الآية 51.

وطُلب منه عليه السلام أن يُقلع عن مبدئه بالمساواة في العطاء لأغراض سياسيّة، فقال: «**أَتَأْمُرُونِّي أَنْ أَطْلُبَ النَّصْرَ بِالْجَوْرِ!**»[1]. وغيرها من مواقفه.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ الفرق كبير بين إجراء قاعدة التزاحم بين المهمّ والأهمّ وبين قاعدة "الغاية تبرّر الوسيلة"، فإنّ التزاحم إذا حصل بين حَكَمين شرعيّين في مقام التنفيذ والامتثال، وكان امتثالهما معاً غير ممكن، فمقتضى العقل رفع اليد عن المهمّ لصالح الأهمّ، وهو الحرص على تطبيق الشريعة، ومنه ما لو توقّف النصر على الأعداء في الحرب على الدخول في أرض الغير، أو إتلاف زرعه، أو التسبّب بالهدم وما شابه، كما يحصل في الحروب كلّها عندما يكون القتال سبباً في إقدام العدوّ على قصف المدن وما شابه أو لأمور يقتضيها الدفاع وطبيعة اختيار الموقع.

فهنا يرفع اليد عن الواجب الأقلّ أهمّية لصالح امتثال الواجب الأهمّ. وأمّا في مورد بحثنا، فإنّ الإمارة إنّما تطلب وتشرّع لتحفظ حقوق الناس، فإذا كان الوصول إليها والحفاظ عليها لا يتمّان إلّا بتجاوز حقوق الناس وقتلهم ومصادرة أموالهم فهو خلاف الغرض، ولا يوجد تزاحم، لكن قد يغالط بعضٌ فيصوّر أنّ حاكميّة هذا الحاكم بالذات لها من الأهمّيّة بمكان، بحيث يجوز له التجاوز على كلّ شيء في سبيل تحقيقها، وأين هذا من روح الإسلام!

(1) الشريف الرضيّ، نهج البلاغة، مصدر سابق، خطبة 126، ص183.

الأمر الرابع: بقاء التشيّع رغم تعرّضه لأعتى محاولات الإبادة:

فقد مرّت في تاريخ الإسلام كثير من حركات المعارضة التي قُضيَ عليها وتلاشت، وكان لها طابع الانتفاضة السياسيّة في الغالب، وكثيراً ما يكون وجودها قائماً بوجود رأسها وقيادتها، فتنتهي بانتهاء زعامتها. ويعتبر التشيّع من حركات المعارضة، لكنّ التشيّع استمرّ رغم محاولات التصفية، وكان يشكّل همّاً للحكّام، فما هو السرّ في بقائه على خلاف الحركات الأخرى؟ هذه النقطة بالذات تستحقّ الدراسة بدقّة.

ولا شكّ في أنّ امتلاك التشيّع لأسس فكريّة متينة وامتلاكه لرؤية عقائديّة واضحة جعله أقدر على المقاومة والاستمرار، ولم تعدُ محاولات القضاء عليه قطع الأغصان والفروع مع بقاء الجذور عميقة في الأرض لتعاود النموّ من جديد. فالتشيّع لم يكن حركة سياسيّة، ولم يكن فرقة قائمة على شبهةٍ أو مذهبٍ في مسألة كلاميّة، كما هي الحال في العديد من الفرق الأخرى.

والعامل الآخر هو اعتماد التشيّع على أئمّة يحملون علوم الشريعة ومعارفها التي تلقّوها من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. ولم يدخل الشيعة الريب ولا الشكّ، فهم يرجعون إليهم باستمرار فلا يقعون في ضياع وتشتّت.

ومن العوامل أيضاً، «التقيّة» التي لجأ إليها الشيعة بأمر من أئمّتهم، لحفظ أنفسهم من القتل والاستئصال. ومن المؤسف أنّ كثيراً من المسلمين لم يدركوا فلسفة التقيّة عند الشيعة، فأُسيء فهمها واستُغلّت للطعن والتشنيع عليهم، إلّا أنّ الشيعة إنّما لجؤوا

إلى التقيّة بهدف إفشال الخطة الرهيبة التي وضعت لاستئصالهم والقضاء عليهم، فاضطُرّوا إلى التظاهر بمجاراة الحكّام وإخفاء عقيدتهم والأحكام التي يتلقّونها عن أئمّتهم ليضمنوا بقاءهم والإفلات من الحصار الشديد المفروض عليهم، ولا شكّ في أنّ الحركات السياسيّة قاطبة تلجأ إلى العمل السرّيّ إذا حوصرت وتعرّضت لهجمات تستهدف القضاء عليها.

وقد لجأت الكثير من الحركات المعارضة والفرق التي تعرّضت للضغط إلى السرّيّة والكتمان، لكن -ومع الأسف- كان ذلك يؤدّي بها -إذا استمرّت وبقيت- إلى الوقوع في الباطنيّة والانغلاق والانكماش على نفسها؛ الأمر الذي يقودها إلى الانحراف، لكنّ التشيّع لم يقع في هذا المطبّ، حيث تجنّب الشيعة هذا الخطر بسبب الدقّة في استعمال التقيّة والتوجيهات التي تلقّوها باستمرار من أئمّتهم، فحافظوا على الحيويّة والتعامل مع الواقع، بل إنّ كثيراً من أتباع مدرسة أهل البيت استطاعوا اختراق بلاط السلطة ووصلوا إلى مواقع مهمّة، وتركوا آثاراً إيجابيّة على طريق حفظ التشيّع.

الأمر الخامس: دور العدالة واشتراطها في العديد من المواقع الحسّاسة:

العدالة مَلَكة رادعة عن ارتكاب المعاصي، ولها أهمّيّة كبيرة يجب أن تُلحظ في المواقع المؤثّرة في المجتمع، وخاصّةً الدولة.

فالشيعة يشترطون -كما ذكرنا- في الإمام العصمة التي هي أعلى من العدالة درجة، وأمّا في الإمامة غير المعصومة التي تكون في

عصر الغيبة -كالحال الحاضر- فهم يشترطون أعلى مراتب العدالة والورع في الفقيه المنصوب لإدارة شؤون الأمّة، وكذلك في الفقيه الذي يرجعون إليه في التقليد. واختلال عدالته يوجب عزله عن منصبه الذي ولّي عليه، بل أكثر من ذلك، فإنّ الشيعة يشترطون العدالة في كلّ من القاضي، والشهود، وفي إمام الجماعة، وفي المولّى على الأوقاف والأموال العامّة، والمولّى على الأيتام والقصّر وأموال الغائب وغير ذلك ممّا يمكن استقصاؤه في كتب الفقه.

هذا الأمر يجعل محور المصالح العامّة للمجتمع قائمة على أساس العدالة؛ وبذلك يمكن ضمان الحقوق العامّة والخاصّة وتربية المجتمع على أساس الاهتمام بدراسة أوضاع الأشخاص الذين يولّون عليهم، وعدم التسليم للأمر الواقع دون تدقيق وتأمّل، مضافاً إلى أنّه لمّا كانت العدالة عندهم -كما ذكرنا- مَلَكة نفسانيّة رادعة عن ارتكاب المحرّمات وترك الواجبات، فهي بطبيعتها تُخضع الإنسان لاختبار مرير، يندر أن يتمكّن من تجاوزه أصحاب الفسق والنوايا الخبيثة والاستهانة بالأحكام.

الأمر السادس: رفض عقيدة الجبر:

يرى الشيعة أنّ الإنسان مسؤول عن جميع أفعاله وتصرّفاته، وأنّه غير مجبور عليها، وهم مع ذلك لا ينفون سلطة الله عليه وقدرته المطلقة (يراجع تفصيلها في كتب العقائد عند الشيعة)، وهذا يعني أنّ الحاكم مسؤول عن تصرّفاته دائماً، فإذا كان ظالماً فهو مسؤول عن ظلمه وطغيانه وعبثه، لكنّ هذا الأمر لا يروق لحكّام الجَور؛ ولذلك نراهم يدعمون الاتّجاه الذي ينظّر لعقيدة

الجبر، فهم يجدون في هذه العقيدة المبرّر لظلمهم وتعسّفهم، حيث إنّ ظلمهم يكون -ببركة عقيدة الجبر- فعلاً من أفعال الله -تعالى عن ذلك-، فلا يكون الحكّام مسؤولين عنها، ولا يحقّ للناس الاعتراض عليها. ومن الواضح أنّ هذه العقيدة تنسجم تماماً مع وجوب طاعة الأمراء والسلاطين حتّى لو فسقوا وفَجَروا، وقد صرّحت المصادر التاريخيّة وكتب الملل والنحل بأنّ معاوية هو أوّل من أوجد عقيدة المجبّرة في التاريخ الإسلاميّ، وأنّه برّر بذلك عهده ليزيد في جواب أمّ المؤمنين عائشة.

وقد التفت وزير الخارجيّة الفرنسيّة (هانوتو) إلى هذه النقطة، فكتب مقالاً مطوّلاً في كيفيّة استعمار بلاد المسلمين، وأشار إلى طرق عدّة يمكن من خلالها السيطرة عليهم منها هذه العقيدة عند المسلمين، ومنها تفكيك الدين عن السياسة، وقد استعملوا هذه الطرق وخطّطوا لها إعلاميّاً في الجزائر، وقد عمد الشيخ محمّد عبده في ردّه عليه إلى القول: «إنّ القول بالجبر قول طائفة ضئيلة انقرضت وغلب على المسلمين مذهب التوسّط بين الجبر والاختيار»[1].

ويعتقد بعض المحقّقين أنّ عقيدة الجبر لم تكن بين المسلمين في الصدر الأوّل، وقد عمل معاوية على نشرها بين المسلمين، وتبعه في ذلك من جاء بعده من خلفاء بني أميّة للأغراض التي ذكرناها، ثم تفشّت بعد أن وُضع لها عدد من النصوص المؤيّدة، على الرغم من

(1) راجع: السبحانيّ، الشيخ جعفر، الإلهيّات على هدى الكتاب والسنّة والعقل، الدار الإسلاميّة، بيروت، 1409هـ‍ق/ 1989م، ط1، ج2، ص255.

أنّ القرآن الكريم يصرّح ببطلانها، كما في قوله -تعالى-: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدۡنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيۡءٖ نَّحۡنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمۡنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيۡءٖۚ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۚ فَهَلۡ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ﴾[1].

وقد رفض الشيعة عقيدة الجبر وقالوا إنّه يستحيل صدور الظلم عن الله -سبحانه وتعالى-، ويستحيل أن يساوي بين المجرم والمؤمن، وبين المحسن والظالم، ومن ثمّ يستحيل أن يأمر العباد بشيء ثمّ يعاقبهم على فعله، وأن يجبرهم على عمل ثمّ يحمّلهم وزره، وهو غنيّ عن الظلم، ومقتضى غناه العدل.

الأمر السابع: حركات التصوّف وأثرها السلبيّ:

لا يخفى أنّ التصوّف (بالمعنى المعروف) يؤدّي قهراً إلى الابتعاد عن الواقع وعن قضايا المجتمع، ويدعو إلى العزلة والجمود. فالمنحى الصوفيّ يعوق بشكل غير مباشر حركات المعارضة ومقاومة الظلم والجور؛ ومن هنا يتّضح أنّ التصوف يخدم حكّام الجَور، وبذلك يصبح محلّ احترامهم وتشجيعهم. وقد فشت النزعة الصوفيّة بشكل واسع في المراحل التي اشتدّت فيها معاناة الأمّة من حكّامها. وقد حارب العلماء هذه النزعة نظراً إلى ما رافقها من انحرافات عقائديّة، بل ترك بعض الصوفيّة العبادات، واكتفوا بالطقوس الفارغة.

(1) سورة النحل، الآية 35.

وتجدر الإشارة إلى أنّ التصوّف يختلف جذريّاً عن العرفان الذي يلتزم به علماء الشيعة؛ باعتبار أنّ العرفان ليس سوى تزكية النفس ومجاهدتها على نحو يوجب عندها الصفاء والنقاء. ولا شكّ في أنّ هذا الأمر لا يخرج عن أغراض الدين الأساسيّة، ويدعو إليه القرآن وتشجّع عليه السنّة الشريفة؛ ومن هنا نجد أنّ العرفانيّين من أشدّ الناس تقيّداً بالأحكام الشرعيّة والعبادات، وهم لا يتعدّون الطرق الواردة في السنّة المطهّرة، فليس من العجيب أن يكون الإمام الخمينيّ قدس سره الذي قاد أكبر نهضة في التاريخ الحديث -على الأقلّ- من روّاد العرفان، ومن علمائه.

الأمر الثامن: عقيدة المهدويّة عند الشيعة:

الإمام المهديّ هو الإمام الثاني عشر من أئمّة الشيعة. يعتقد الشيعة أنّه حيٌّ يُرزَق غائب عن الأنظار. ولغيابه عوامل موضوعيّة ترتبط بالمحنة التي عاشها أئمّة أهل البيت عليهم السلام وشيعتهم. وقد تضافرت عندهم النصوص عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والأئمّة عليهم السلام أنّه هو بقيّة الله في أرضه، وأنّه سيتحقّق على يديه الوعد الإلهيّ بالحكومة العالميّة الإلهيّة، فأنظار الشيعة كلّهم منشدّة إليه، وآمالهم متّجهة نحوه؛ باعتباره الأمل المنقذ الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً.

وهذا الاعتقاد ينزع اليأس من قلوب المظلومين والمضطهدين، ويزرع إشراقة الأمل والرجاء في نفوسهم، ويبعثهم على الاستعداد والتأهّب باستمرار وتنمية روح المقاومة في أنفسهم.

وليس من الغريب أن تقترن هذه العقيدة بانتفاضات عديدة،

وتقوم على أساسها ثورات كثيرة في مختلف العهود؛ إذ إنّها عقيدة تحمل في أعماقها بذور النهضة والحافز على الثورة.

ولا ينقضي العجب من الذين يعدّون هذه العقيدة باعثاً على الركون والاستكانة، ومانعاً من النهوض والتحرّك لتغيير الواقع؛ بحجّة أنّ المهدويّة تقتضي إيكال الأمر إلى إمام غائب، وتعليق التحرّك على ظهوره، والحقّ أنّ هذا ناتج عن قصور في إدراك حقيقة المهدويّة والانتظار عند الشيعة، والواقع يكذّب ذلك.

وقد كان لعلامات الظهور الواردة في النصوص الكثيرة دور مهمّ في شحذ العزائم والهمم، وإثارة المشاعر عندما تراها الشيعة تتحقّق تدريجيّاً على صفحة الواقع، فتكون بمثابة ماء الحياة الذي يعيد الحيويّة والنشاط. وأودّ أن أشير باختصار إلى أنّ الشيعة ينظرون إلى غيبة الإمام عجل الله فرجه على أنّها تغيير للموقع الذي يتابع من خلاله الإمام مهامّه ومسؤوليّاته، هذا التغيير فرضته الظروف الصعبة، فلجأ إليه ليقوم بدور آخر من خلال ذلك الموقع، ومن أهمّ مسؤوليّاته فيه المحافظة على منجزات الإمامة في العصور السابقة، والتدخّل في تسديد الأمّة وحفظ مسيرتها الفكريّة عندما تقع في المخاطر وما إلى ذلك.

الأمر التاسع: دور المرجعيّة الدينيّة في عصر الغيبة:

بعد غيبة الإمام الثاني عشر عجل الله فرجه اتّبع الشيعة نظاماً -بتوجيه من أئمّتهم- اشتهر باسم المرجعيّة. والمراجع هم مِنَ العلماء العِظام والمجتهدين الكبار الذين يقومون بدور الإمام في توجيه

الأمّة والحفاظ على وحدتها، مضافاً إلى مهمّة الإفتاء. ويحتلّ المرجع موقعيّة حسّاسة في المجتمع المتديّن عند الشيعة، وهم يعدّونه نائب الإمام المعصوم عليه السلام.

ويعدّ نظام المرجعيّة نظاماً فريداً، حيث يتمحور الناس حول المرجع. وعلى الرغم من عدم توافر مقوّمات الدولة في العصور السابقة، فقد حافظ الشيعة من خلال هذا النظام على وحدتهم وكيانهم المستقلّ وشخصيّتهم المتميّزة.

فالمرجع عندهم لا يكون إلّا من ذوي الاجتهاد والباع الطويل في العلم، ولا يكون إلّا من أهل التقوى والورع، ويرجعون إليه في التقليد في فروع دينهم وفضّ نزاعاتهم وتقسيم تَرِكاتهم، وهو يعيّن القيّمين على الأوقاف العامّة، ويرعى شؤونهم، ويدير حوزاتهم العلميّة، ويشرف على مؤسّساتهم التبليغيّة، ويتكفّل فقراءهم وأيتامهم وما إلى ذلك.

وقد حفظ النظام الماليّ للشيعة استقلاليّة المرجعيّة والحوزات العلميّة على مرّ التاريخ، فالشيعة يدفعون خُمس أرباحهم التي تزيد على مؤونتهم، ويدفعون الزكوات والحقوق الشرعيّة الأخرى إلى مراجعهم، ممّا يشكّل ميزانيّة كبيرة يديرون من خلالها الحوزات العلميّة والمؤسّسات الدينيّة الأخرى، دون أيّ حاجة إلى الارتباط بالدولة وتلقّي المساعدة منها، بل جرت عادتهم على رفض المساعدات من الجهات الرسميّة مطلقاً، وصار تلقّي أحدهم لها مستنكَراً عندهم يؤدّي إلى سقوطه في أنظارهم؛ الأمر الذي يفقده القدرة على التأثير، ويؤدّي إلى إعراض الناس

عن الرجوع إليه؛ وبذلك حُفظت استقلاليّة المرجعيّة عبر تاريخ الشيعة. وهذا العامل له دور كبير في الحفاظ على حرّيّة اتّخاذ الموقف ونزاهته، ولم يكن يوجد منافذ يمكن للحكم من خلالها أن يضغط على المؤسّسة الدينيّة وينتزع الموقف المناسب له منها.

ولا ينكر أحدٌ ما يمكن أن تؤدّي إليه التبعيّة الاقتصاديّة من السقوط في كمين التبعيّة السياسيّة، حتّى على صعيد الدول والمؤسّسات الدوليّة، فضلاً عن المؤسّسات الخاصّة.

الأمر العاشر: الاجتهاد وحرّيّة الفكر:

ظلّ باب الاجتهاد عند الشيعة مفتوحاً حتّى اليوم، يلجه كلّ من كانت له الكفاءة والأهليّة، وحظيَ بمَلَكة الاستنباط التي يكتسبها من خلال الدراسة والبحث وبذل الجهود المضنية. ولا شكّ في أنّ إغلاق باب الاجتهاد يحول دون الاستفادة من مواهب العلماء وتطوير أدوات الاستنباط والبحث، ويؤدّي إلى تجميد حركة العلم؛ ولهذا فإنّ إبقاء باب الاجتهاد مفتوحاً عند الشيعة قد أسهم في بعث الحركة العلميّة في مجالات شتّى، وشارك في إنماء الروح العقليّة، ودفعها إلى أفق رحيب، وأدّى إلى بروز علماء كبار قلّ نظيرهم قديماً وحديثاً.

ومن الجدير بالذكر، أنّ الاجتهاد عند الشيعة يعني استنباط الأحكام الشرعيّة من مصادرها الأصليّة؛ أي الكتاب الكريم والسنّة الشريفة، وتطبيق الأصول على الفروع، والفقيه هنا يُعمِل فكره وجهده في دراسة المصادر الأساسيّة وفهم المرادات الدقيقة

للشريعة، وهو بذلك يحتاج إلى العديد من العلوم، وإلى سَعة في الاطّلاع على اللغة والاستعمالات العرفيّة.

ولا يتعدّى الفقيه النصوص الشرعيّة والقواعد التي استنبطها من النصوص الشرعيّة أو التي دلّ عليها العقل، ولا يفتي استناداً إلى الاستحسان والرأي.

هذا في الفروع والأحكام الشرعيّة، وأمّا في أصول الدين والفروع والعقائديّة، فإنّ الشيعة لا يجوّزون التقليد فيها، حيث يرون أنّه لا بدّ من تحصيل العلم بها والاعتقاد الجازم عن دليل واجتهاد حتّى بالنسبة إلى عامّة الناس. وقد أدّى هذا المنحى إلى أن يكون للعقل عند الشيعة مكانة كبرى في شتّى المجالات التي تقع في ساحة مدركاته.

مضافاً إلى أنّ حرّيّة الفكر والاعتقاد السائدة عند الشيعة حافظت على النقاء الفكريّ والعقائديّ، حيث يُسمح بالاطّلاع على أيّ فكر وطرح أيّ سؤال مسموح به لكلّ أحدٍ، وهم يرفضون قبول أيّ عقيدة بلا دليل، فحافظوا بذلك على الأصالة والاستقلال، فازدهرت عند أتباعهم وعلمائهم روح النقد.

ويرفض الشيعة نشر الأفكار والاعتقادات بالقوّة والإرهاب، كما حصل عند غيرهم، وتنقل لنا المصادر التاريخيّة ما عُرف بفتنة «خلق القرآن»، حيث تعرّض بعض العلماء للاضطهاد والقتل والاتّهام بالزندقة لمخالفتهم ما يميل إليه الحاكم في هذه المسألة. هذه القضيّة وأمثالها تدلّ على تدخّل عنصر الإرهاب في صياغة الفكر بحيث لا يُؤْمَن أن تكون العديد من المسائل الاعتقاديّة قد

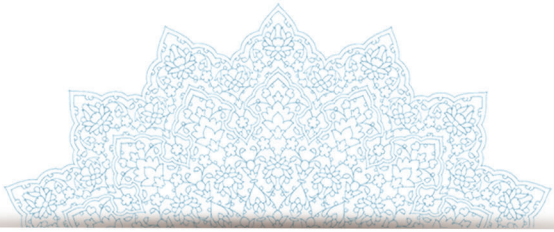
انتشرت بمثل هذه الأساليب.

من خلال هذه المقدّمات، يمكن لنا أن نتلمّس طريق البحث، وأن ندرس عوامل الاستنهاض عند الشيعة، وأن نقارنها مع غيرها. ولا يخفى أنّ العديد من تلك النقاط يحتاج إلى دقّة أكثر وإسهاب، لكن تركت الأمر اختصاراً، وكان الغرض فتح الأفق فقط.

والجدير بالباحث المنصف أن يعتمد المصادر البعيدة عن التهمة والخالية من التعصّب حرصاً على سلامة الفكر ونزاهته، حيث لا بدّ في دراسة كلّ فرقة أو مذهب أن يتمّ الرجوع إلى مصادرهما المعتمدة عندهما، وعدم الاعتماد على مصادر الآخرين، فإنّ ذلك يوجب الوثوق بالنقل، والدقّة في نسبة الأقوال إلى أصحابها، وقد لمسنا بأيدينا كثيراً من الاتهامات والافتراءات التي تلصق بهذا الفريق أو ذاك دون أن يكون لها أصل إلّا إرادة الطعن والتشنيع.

والتشيّع -كبقية الحركات المعارضة- وقع ضحيّة الإعلام الرسميّ على مرّ العصور، وألصقت به الكثير من التهم زوراً دون أن يكون لها أيّ واقع، وفي أغلب الأحيان لم يسمح لاتباعه حتّى بالدفاع عن أنفسهم، ولم يُصغَ إلى نفيهم ذلك عن أنفسهم، فالأَوْلى الرجوع إلى مصادر مفكّري الشيعة وعلمائهم مباشرة لمعرفة آرائهم وأفكارهم واعتقاداتهم، وكذلك بالنسبة إلى الآخرين، ومحاكمة النصوص على أساس الإنصاف بعيداً عن التعصّب، وإلّا فإنّ العديد من مؤلّفي العصر درس التشيّع من خلال ما كتبه غيرهم، ومن خلال الخلفيّات والارتكازات التي جاءت من ترسّبات الإعلام المعادي للتشيّع.

الفصل الثالث



ثورة العلم من الإمام الصادق عليه السلام حتّى الإمام الخميني قدس سره

الإمام ضمانة الرسالة الخاتمة[1]

في البداية ينبغي الإشارة إلى أنّ أئمّة أهل البيت عليهم السلام من الإمام عليّ أمير المؤمنين حتّى بقيّة الله الأعظم (أرواحنا لتراب مقدمه الفداء)، هم معادن العلم وأبواب مدينة علم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «**أنا مدينة العلم وعليّ بابها**»[2] يعطي أهل البيت عليهم السلام خصوصيّة لا يمكن لغيرهم أن يدّعيها، ولا لأحد سواهم أن يزعم الإحاطة بكوامن علم الرسالة المحمّديّة. أمّا الخصوصيّة الثانية لهم عليهم السلام فهي العصمة؛ هاتان الخصوصيّتان تشكّلان القاعدة والأساس الصلب للإمامة، وتجعلان من الأئمّة المعصومين عليهم السلام سفينة نجاة للأمّة، وصمّام أمان، وعاصماً من الضلالة.

ولعلّ من متطلّبات الرسالة الخاتمة والرسالة الدائمة أن يوفّر لها ضمانة البقاء والدوام في أبعادها ومستوياتها كلّها. وقد تمثّلت هذه الضمانة في الثقلين اللذين أوصى بالتمسّك بهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله: «**إنّي تارك فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، لن تضلّوا**

(1) يظهر أنّ سماحة الشيخ لم يكمل هذه الدراسة حول ثورة العلم إلى عصر الإمام الخمينيّ قدس سره.

(2) الصدوق، الشيخ محمّد بن عليّ، التوحيد، تصحيح وتعليق: هاشم الحسينيّ الطهرانيّ، مؤسّسة النشر الإسلاميّ، قم المقدّسة، لا.ت، لا.ط، ص307؛ وغيره.

ما إن تمسّكتم بهما، وإنّهما لن يفترقا حتّى يردا عَلَيّ الحوض»[1].

وقد أدّى التخلّي عن هذه الوصيّة إلى وقوع كثير من المآسي التي حلّت ولا زالت تحلّ بالأمّة الإسلاميّة؛ فما حالة الضياع والتمزّق والاختلاف التي تعاني منها إلّا جانباً من تلك المآسي.

وعلم الإمامة الذي نتحدّث عنه علم واسع وشامل، ونبع لا ينضب، صافٍ لا يشوبه شيء من الجهل، لا يبخل به أحد منهم عندما يجد الواعية، ويجد الطالب المستعدّ لحمله والإفادة منه، فكلمات أمير المؤمنين عليه السلام تنبئك عن هذه الحقيقة، وتصوّر لك مقدار الألم الذي كان يعانيه عليه السلام لفقدان الوعاء ليُلقي إليه ما يختلج في صدره، فهو يشير إلى صدره الشريف ويقول: «... **هَا إِنَّ هَاهُنَا لَعِلْماً جَمّاً -وأَشَارَ بِيَدِه إِلَى صَدْرِه- لَوْ أَصَبْتُ لَه حَمَلَةً، بَلَى أَصَبْتُ لَقِناً غَيْرَ مَأْمُونٍ عَلَيْه، مُسْتَعْمِلًا آلَةَ الدِّينِ لِلدُّنْيَا، ومُسْتَظْهِراً بِنِعَمِ اللَّه عَلَى عِبَادِه وبِحُجَجِه عَلَى أَوْلِيَائِه، أَوْ مُنْقَاداً لِحَمَلَةِ الْحَقّ لَا بَصِيرَةَ لَه فِي أَحْنَائِه، يَنْقَدِحُ الشَّكُّ فِي قَلْبِه لأَوَّلِ عَارِضٍ مِنْ شُبْهَةٍ، أَلَا لَا ذَا ولَا ذَاكَ، أَوْ مَنْهُوماً بِاللَّذَّةِ سَلِسَ الْقِيَادِ لِلشَّهْوَةِ، أَوْ مُغْرَماً بِالْجَمْعِ والِادِّخَارِ، لَيْسَا مِنْ رُعَاةِ الدِّينِ فِي شَيْءٍ، أَقْرَبُ شَيْءٍ شَبَهاً بِهِمَا الأَنْعَامُ السَّائِمَةُ، كَذَلِكَ يَمُوتُ الْعِلْمُ بِمَوْتِ حَامِلِيه، اللَّهُمَّ بَلَى لَا تَخْلُو الأَرْضُ مِنْ قَائِمٍ لِلَّه بِحُجَّةٍ، إِمَّا ظَاهِراً مَشْهُوراً وإِمَّا خَائِفاً مَغْمُوراً، لِئَلَّا تَبْطُلَ حُجَجُ اللَّه وبَيِّنَاتُه، وكَمْ ذَا؟، وأَيْنَ أُولَئِكَ؟ أُولَئِكَ -واللَّه- الأَقَلُّونَ عَدَداً، والأَعْظَمُونَ**

(1) ابن حنبل، مسند أحمد، مصدر سابق، ج3، ص14؛ الحاكم النيسابوريّ، محمد بن عبدالله، المستدرك على الصحيحين، إشراف: يوسف عبد الرحمن المرعشليّ، دار المعرفة، بيروت - لبنان، لا. ت، لا. ط، ج3، ص148.

عِنْدَ اللَّه قَدْراً، يَحْفَظُ اللَّه بِهِمْ حُجَجَه وبَيِّنَاتِه حَتَّى يُودِعُوهَا نُظَرَاءَهُمْ، ويَزْرَعُوهَا فِي قُلُوبِ أَشْبَاهِهِمْ. هَجَمَ بِهِمُ الْعِلْمُ عَلَى حَقِيقَةِ الْبَصِيرَةِ، وبَاشَرُوا رُوحَ الْيَقِينِ، واسْتَلَانُوا مَا اسْتَوْعَرَه الْمُتْرَفُونَ، وأَنِسُوا بِمَا اسْتَوْحَشَ مِنْه الْجَاهِلُونَ، وصَحِبُوا الدُّنْيَا بِأَبْدَانٍ أَرْوَاحُهَا مُعَلَّقَةٌ بِالْمَحَلِّ الأَعْلَى، أُولَئِكَ خُلَفَاءُ اللَّه فِي أَرْضِه، والدُّعَاةُ إِلَى دِينِه، آهٍ آهٍ شَوْقاً إِلَى رُؤْيَتِهِمْ، انْصَرِفْ يَا كُمَيْلُ إِذَا شِئْتَ»[1].

ولقد بحث أمير المؤمنين عليه السلام، وبحث من بعده أبناؤه الأئمّة الكرام عن طلّاب العلم ووعاته، ولم يجدوا إلّا النزر اليسير من الأمّة ممّن له القدرة على تحمّل بعضٍ من علومهم والقليل من المعارف التي يختزنونها. وأعظم البلاء هو تلك المؤامرات المستمرّة التي استهدفت عزلهم عن الأمّة، ووضع العوائق بينهم وبين الناس، وتوجيه الأنظار نحو غيرهم ممّن ليس له حظّ وافر من العلم.

ويوم قال عليه السلام: «**أَيُّهَا النَّاسُ، سَلُونِي قَبْلَ أَنْ تَفْقِدُونِي، فَلأَنَا بِطُرُقِ السَّمَاءِ أَعْلَمُ مِنِّي بِطُرُقِ الأَرْضِ**»[2]، لم يشعر أحد بأهمّيّة الفرصة، ولم يقم إلّا سفهاء القوم ليطرحوا مسائل سخريّة وهزء، فحرمهم الله من ذلك الفيض الزاخر، وحجب عنهم تلك النعمة العظيمة التي لم يعرفوا قدرها.

(1) الشريف الرضيّ، نهج البلاغة، مصدر سابق، حكمة 147، ص495.
(2) المصدر نفسه، خطبة 189، ص280.

هذا الواقع استمرّ بشكل أشدّ مأساويّة وأكثر إيلاماً حتّى مضى القرن الأوّل. ومن أهمّ ملامح هذه المرحلة التاريخيّة:

1- سياسة التجهيل التي بدأت بالمنع من تدوين الحديث، والحدّ من نشره، خاصّة في ما يرتبط بفضائل أهل البيت عليهم السلام وما يرتبط بشؤون الإمامة، فقد فرض عمر بن الخطّاب حصاراً على الصحابة وحدّ من تحرّكاتهم، ولم يأذن لهم في السفر حيث يحلو لهم. والغريب أنّ ذلك موافق لما ورد في التلمود من أنّه لا يسمح بإثبات الأمور التي تُروى مشافهة عن طريق الكتابة.

2- فسح المجال أمام اليهود بنشر أفكارهم، والسماح للمسلمين بأن يحدّثوا عنهم، ونسبوا ذلك زوراً إلى لرسول صلى الله عليه وآله وسلم، بينما الثابت عنه صلى الله عليه وآله وسلم النهي عن الأخذ منهم وقراءة كتبهم.

ينقل الذهبيّ في (تذكرة الحفّاظ) عن أبي بكر أنّه قال: «فلا تحدّثوا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً، فمن سألكم فقولوا: بيننا وبينكم كتاب الله، فاستحلّوا حلاله وحرّموا حرامه»[1]، وينقل عن عمر قوله: «أقلّوا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا شريككم»[2]، وينقل عن معاوية: «عليكم من الحديث بما كان في عهد عمر، فإنّه كان قد أخاف الناس في الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم»[3].

3- محاصرة أهل البيت عليهم السلام وعزلهم حتّى نسيهم الناس وابتعدوا عنهم وجفَوهم، بل عمل بنو أميّة من خلال سياسة السبّ على

(1) الذهبيّ، محمّد بن أحمد، تذكرة الحفّاظ، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، لا.ت، لا.ط، ج1، ص2.
(2) المصدر نفسه، ص7.
(3) المصدر نفسه.

المنابر إلى زرع البغض في نفوس الأجيال تجاههم[1].

4- تشجيع الوضّاعين على وضع الحديث بما يناسب أهواء السلطات، وبذل الأموال الطائلة في سبيل ذلك؛ ممّا ساعد على تشويه الحقائق وقلبها، ونشوء طبقة من المحدّثين والقصّاصين والوعّاظ المأجورين للسلطة.

5- وصول بعض الأشخاص إلى السلطة والحكم ممّن قد أسرفوا في الظلم والاستبداد والفسق والفجور، حتّى كادت معالم الدين تُمحى وتزول، ولم يبقَ إلّا بعض الشكليّات والمظاهر.

فبين أمير المؤمنين والإمام الصادق عليهما السلام كانت الأمور تراوح مكانها، بل تزداد سوءاً، ولم تُتَح الفرصة أمام أئمّة أهل البيت الثلاثة (الإمام الحسن والإمام الحسين والإمام عليّ بن الحسين عليهم السلام)، لنشر معارف الدين وعلوم الرسالة إلّا ضمن دائرة ضيّقة وبمستوىً محدود.

عصر الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام

وُلد الإمام الصادق عليه السلام سنة 83 للهجرة في زمان حكم عبد الملك بن مروان، ورحل عن الدنيا في عصر المنصور العبّاسيّ عام 148هـ[2]، وهذا يعني أنّ ولادته كانت في حكم أعتى خلفاء بني أميّة،

(1) ابن أبي الحديد، عبد الحميد بن هبة الله، شرح نهج البلاغة، تحقيق وتصحيح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، نشر مكتبة آية الله المرعشيّ النجفيّ، إيران - قم، 1404هـ، ودار إحياء الكتب العربيّة - عيسى البابيّ الحلبيّ وشركاه، 1378هـ - 1959م، ط1، ج20، ص299.

(2) راجع: المفيد، الشيخ محمد بن محمد، الإرشاد، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لتحقيق التراث، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان - بيروت، 1414هـ - 1993م، ط2، ج2، ص179.

وأنّ شهادته وقعت في أيّام حكم أبي جعفر المنصور الدوانيقيّ أيّام قوّة الدولة العبّاسيّة، ولكنّ هذا العصر وهذه الفترة، خاصّة فترة تولّي الإمام الصادق عليه السلام الإمامة؛ أي بين 114-148هـ، تميَّزت بما يأتي:

1- تراوح بين مرحلتين: مرحلة العدّ العكسيّ لقوّة الدولة الأمويّة وانشغال الحكّام باللّهو والشراب وزينة الدنيا، ومرحلة نشوء الدولة العبّاسيّة وانشغال حكّامها بإرساء دعائمها وترسيخ قواعدها.

2- حدثت في عصره عليه السلام مجموعة من الحركات الثوريّة للهاشميّين، منها ثورة زيد وثورة ابنه يحيى، وحركة العبّاسيّين التي انطلقت باسم الرضا من آل محمّد صلى الله عليه وآله وسلم، وحركات بني الحسن عليه السلام التي حدثت أيّام بني العبّاس. وقد أتاحت هذه الحركات فرصة التعريف بأهل البيت عليهم السلام وأعادتهم إلى الواجهة.

3- تميّز عصر الإمام الصادق عليه السلام -أيضاً- بانتشار النزعات الفكريّة المختلفة، على أثر انحسار حالة الكبت التي كانت سائدة في زمن عنفوان الدولة الأمويّة، فبرزت دعوات الزندقة والإلحاد والدهريّة، وانطلقت النزعة الاعتزاليّة وأفكار المجبرة والمرجئة والصوفيّة والحشويّة، واحتدمت المعارك الفكريّة والعلميّة إلى جانب المعارك السياسيّة.

وفي ظلّ هذا الدور الانتقاليّ، تنفّس أهل البيت وشيعتهم الصعداء نسبيّاً، وتنسّموا رائحة الحرّيّة، وأحسّوا ببعض الأمن، وأمِنوا مطاردة الأعداء وملاحقتهم، بينما كان وضع الشيعة حتّى

زمان الإمام الباقر عليه السلام لا زال في منتهى الشِدّة، فقد روي عن الإمام الباقر عليه السلام قوله:«**إنّ الرجل ليُقال له كافر أو زنديق أحبّ إليه من أن يُقال شيعة عليّ**»[1].

في ظلّ هذه المرحلة الانتقاليّة، كانت الفرصة مؤاتية للإمام الصادق عليه السلام لنشر علومه، فجلس في مسجد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم يكشف عن مكنون علمه، فانتشر ذكره في البلدان، وسارت بما نقل عنه من العلوم الركبان، وجمع أصحاب الحديث أسماء الرواة على اختلاف مذاهبهم وأهوائهم، فكانوا أربعة آلاف رجل، واستُدرِك على ذلك بما زاد على هذا الرقم بكثير، ذلك كلّه يكشف عن فتح الباب إلى حدٍّ ما أمام الإمام الصادق عليه السلام لينشر معالم الدين الصحيحة. وقد أقرّ بغزارة علمه وسِعة معارفه المُعادي والمؤالف.

يقول فيه الشهرستانيّ: «هو ذو علم غزير في الدين، وأدب كامل في الحكمة، وزهد في الدنيا، وورع تامّ عن الشهوات.. ومن غرق في بحر المعرفة لم يطمع في شطّ، ومن تعلّى إلى ذروة الحقيقة لم يخَف من حطّ»[2].

ولم تدم هذه الفترة طويلاً، فبدأ المنصور العبّاسيّ بالتنكّر للإمام الصادق عليه السلام بعد أن وجد اختلاف الناس إليه ومنزلته فيهم، فخشي من ذلك، وحاول الفتك به، ولكنّ الله أنجاه من غوائله، لكنّه لم يوفّر أحداً من العلويّين وشيعة الإمام الصادق عليه السلام،

(1) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، مصدر سابق، ج11، ص44.
(2) الشهرستانيّ، محمّد بن عبد الكريم، الملل والنحل، تحقيق: محمّد سيّد كيلانيّ، دار المعرفة، بيروت، لا.ت، لا.ط، ج1، ص166.

فقد روي عنه قوله: «قتلت من ذرّيّة فاطمة ألفاً أو يزيدون، وتركت سيّدهم ومولاهم وإمامهم جعفر بن محمّد...»[1].

وقد ترك لابنه المهديّ العبّاسيّ خزانة عبارة عن بيت فيه رؤوس الطالبيّين الذين قتلهم وفي آذانهم رقاع فيها أنسابهم، وفيهم أطفال[2].

وقد واجه الإمام في عصره الغلاة، وحذّر الشيعة منهم، ووصفهم بأنّهم شرّ خلق الله. وواجه عليه السلام حركة الفقه المتحرّرة من النصّ، فواجه القياس والاستحسان والعمل بالرأي، ففي مناظرة مع أبي حنيفة، قال عليه السلام له: «**أيّهما أعظم: قتل النفس أم الزنا؟**»، فقال: قتل النفس، فقال: «**إنّ الله قبِل في القتل شاهدَين، ولم يقبل في الزنا إلّا أربعة. أيّهما أعظم الصلاة أم الصوم؟**»، فقال: الصلاة، قال عليه السلام: «**فما بال المرأة تقضي صومها ولا تقضي صلاتها!**»[3].

وقد حاول المنصور مواجهة الإمام الصادق عليه السلام في الساحة العلميّة، وذلك عن طريق إبراز مالك بن أنس وأبي حنيفة النعمان، وتسليط الضوء عليهما في مقابل علم الإمام، فقد ورد أنّه قال

(1) عبد الوهاب، الشيخ حسين، عيون المعجزات، الناشر: محمّد كاظم الشيخ صادق الكتبيّ، 1369هـ، لا.ط، ص80؛ ابن حمزة الطوسيّ، محمّد بن عليّ، الثاقب في المناقب، تحقيق: نبيل رضا علوان، مؤسّسة أنصاريان للطباعة والنشر، إيران - قم، 1412هـ، ط2، ص208.

(2) الطبري، تاريخ الأمم والملوك، مصدر سابق، ج6، ص344.

(3) الصدوق، الشيخ محمّد بن عليّ، علل الشرائع، تقديم: السيّد محمّد صادق بحر العلوم، المكتبة الحيدريّة، العراق - النجف الأشرف، 1385هـ - 1966م، لا.ط، ج1، ص90.

للأوّل: «أنت -والله- أعقل الناس وأعلم الناس، ولئن بقيت لأكتبنّ قولك كما تكتب المصاحف، ولأبعثنّ به إلى الآفاق فأحملهم عليه»[1]، وقال للآخر: «إنّ الناس ولعوا بجعفر بن محمّد، وهم يتوافدون عليه باستمرار، فاجمع له من المسائل المستعصية واسأله عن جوابها، فإنْ هو عجز عن الإجابة عنها سقط في أعين الناس»[2]. وبالفعل جمع له أربعين مسألة والتقاه في الحيرة بحضور المنصور، وقد انقلب السحر على الساحر، حيث بانَ للناس مقدار علم الإمام[3] عليه السلام.

وفي جانب آخر، سعى الكثيرون لتشويه علمه بالكذب عليه، كما حصل في قصّة الرواة الذين دخلوا على جعفر بن محمّد عليه السلام وحدّثوه بأحاديث سمعوها من سفيان الثوريّ يرويها عن جعفر بن محمّد عليه السلام.

دور الإمام الصادق عليه السلام في تلك المرحلة

لقد استطاع الإمام الصادق عليه السلام أن يجدّد الدين، ويُعيد له نضارته وبهاءه، بعد أن عفا عليه الزمن، فقد كان له مدرسة حيّة تتدفّق بالمعرفة والعلم والفكر، يؤمّها الناس على مختلف

(1) الذهبيّ، شمس الدين، تذكرة الحفّاظ، مصدر سابق، ج1، ص209.
(2) المزّيّ، يوسف، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق وتعليق: الدكتور بشّار عوّاد معروف، مؤسّسة الرسالة، بغداد، 1406هـ.ق/1985م، ط4، ج5، ص79.
(3) ابن شهر آشوب، محمد بن علي، مناقب آل أبي طالب، تصحيح وشرح ومقابلة: لجنة من أساتذة النجف الأشرف، المكتبة الحيدرية، العراق - النجف الأشرف، 1376هـ - 1956م، لا.ط، ج3، ص378.

اتّجاهاتهم ونزعاتهم، وكانت هذه المدرسة بحقّ المادّة الغنيّة لكلّ من جاء بعده بشكل مباشر أو غير مباشر.

ففي الوقت الذي نضب فيه ما عند الحفّاظ من حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وكاد ينتهي أمره إلّا ما تسرّب من شِباك المنع والرقابة، جاء الإمام الصادق عليه السلام ليفيض من معينه الغزير ما لا حدود له من حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذي تناقله أئمّة أهل البيت عليهم السلام أباً عن جدّ.

فروى عنه أبان بن تغلب ثلاثين ألف حديث، وروى محمّد بن مسلم عنه وعن أبيه الإمام الباقر أربعين ألف حديث، وروى جابر بن يزيد الجعفيّ عنه تسعين ألف حديث[1].

وقد تتلمذ عليه أبو حنيفة النعمان، ومالك بن أنس، وسفيان الثوريّ، وسفيان بن عُيينة، ومحمّد بن الحسن الشيبانيّ، وشعبة وغيرهم.

ومن أشهر تلامذته من الشيعة: هشام بن الحكم، وهشام الجواليقيّ، ومحمّد بن النعمان (مؤمن الطاق)، وأبان بن تغلب، ومحمّد بن مسلم، وجابر الجعفيّ، وجابر بن حيّان العطّار، وزرارة بن أعين، وأبو بصير المراديّ، وبُرَيد بن معاوية العجليّ وغيرهم[2].

(1) راجع: النجاشي، الشيخ أحمد بن علي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة (رجال النجاشي)، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، إيران - قم، 1416، ط5، ص12؛ الطوسي، الشيخ محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي)، تصحيح وتعليق: مير داماد الأستراباديّ، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، لا.م، 1404، لا.ط، ج1، ص386؛ الشيخ الكليني، الكافي، مصدر سابق، ج8، ص157.

(2) راجع: الطوسيّ، الشيخ محمّد بن الحسن، الأبواب (رجال الطوسيّ)، تحقيق: جواد القيّوميّ الإصفهانيّ، مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرّفة، إيران - قم، 1415هـ، ط1، ص153.

التخصّص عند تلامذة الإمام عليه السلام

الجدير بالملاحظة اختلاف العلوم التي انتشرت عن الإمام الصادق عليه السلام، وقد كان يوجّه كلّ واحد من أصحابه إلى نوع المعارف الذي يجد عنده من الاستعداد والمؤهّلات للتفوّق به والبراعة.

فوجّه بعض تلامذته إلى الاهتمام بالكلام والمناظرات العقائديّة، حتّى إنّه كان يحيل عليهم المخالفين لمناظرتهم في حضرته وعلى مسمع منه ومرأى، كما حدث مع هشام بن الحكم ومؤمن الطاق.

واختصّ محمّد بن مسلم الثقفيّ وأبان في الفقه، واختصّ جابر بن حيّان العطّار بالكيمياء.

ولقد كان للإمام الصادق عليه السلام تأثير كبير في إبطال المقولات والنزعات، فحارب نزعة المجبرة بقولته الشهيرة: «**لا جبر ولا تفويض، ولكن أمر بين أمرين**»[1].

وحارب المشبّهة والمجسّمة وأبطل شبهاتهم، وناظرَ الملاحدة والزنادقة، وأبطلَ شبهاتهم أيضاً.

ويمكن القول إنّ علم الإمام الصادق عليه السلام كان السبب في بقاء الدين واستمراره حتّى عند المخالفين له، فإنّ كثيراً من جوانب الصواب التي عندهم إنّما ظهرت بتأثير مباشر أو غير مباشر منه، وما عندهم من انحراف فهو بسبب مخالفته والانحراف عنه.

(1) الشيخ الكليني، الكافي، مصدر سابق، ج1، ص160.

المذهب الجعفريّ

انتساب مذهب أئمّة أهل البيت عليهم السلام إلى الإمام الصادق عليه السلام دون غيره يعود إلى أمرين:

1- ما ورد عن الإمام الصادق عليه السلام هو أكبر ثروة علميّة تشكّل المادّة الرئيسة المميّزة للمدرسة والمذهب، وذلك بالقياس إلى ما ورد عن غيره عليه السلام.

2- المذاهب الأربعة التي تنتسب إلى أئمّة المذاهب المعروفين نشأت في ذلك العصر، وكان للمدرسة الخامسة المخالفة لهم خصوصيّتها وما يُعرّفها، فنُسِبت إلى الإمام الصادق عليه السلام ناشر معالمها، وإمامها في ذلك الزمان، ولو كان انقسام المذاهب في عصر آخر لنُسبت إلى غيره.

مدرسة أهل البيت عليهم السلام وفقهاء الشيعة

استمرّت مدرسة أهل البيت عليهم السلام بفضل الثروة العلميّة الكبيرة التي خلّفها لنا أئمّة أهل البيت عليهم السلام، وبفضل علماء وفقهاء الشيعة الذين عملوا خلال الغيبة الكبرى على دراسة تلك الثروة واستنباط ما يحتاج إليه الناس من أحكام منها، ومضت القرون على تلك الحال من عصر إلى عصر.

وقد أشبع الفقهاء بعض الأبواب الفقهيّة بحثاً، حيث كانت محلّ حاجة الناس، وبقي من الأبواب والمسائل ما هو أبعد عن الابتلاء وأندر حاجة، إلى أن قامت الثورة الإسلاميّة في إيران.

الفصل الرابع

خصائص المجتمع الإسلاميّ

المجتمع الإنسانيّ ليس مجرّد أفراد جمعهم مكان وزمان واحد، وإنّما هو وحدة مؤلّفة من أفراد يحميهم الهدف المشترك والمسار الواحد والثقافة والتفاعل الإيجابيّ. ولا شكّ في أنّ خصائص المجتمع الإسلاميّ تتفرّع من خصائص أفراده، وتنبع منها، وبالإمكان استخلاص جملة عناوين تعبّر عن أهمّ الخصائص، وهي:

أوّلاً: الأساس الفكريّ والعقائديّ

الفكر والعقيدة يشكّلان القاعدة التي يُبنى عليها المنهج العلميّ والسلوكيّ لكلّ إنسان؛ لأنّ طبيعة فهم الإنسان لمبادئه ومعاده، ونظرته إلى الوجود وأصله وأبعاده، ونظرته إلى بقيّة الموجودات التي تحيط به، ذلك كلّه يؤثّر تأثيراً مباشراً في علاقته معها، وأسلوب تعامله وتعاطيه؛ لذا كان للعقيدة الإسلاميّة التأثير المباشر في صياغة خصائص المجتمع الإسلاميّ وتحديد بنيته الاجتماعيّة.

ولكن ينبغي الالتفات إلى أنّ واقع المجتمعات الإسلاميّة التي نعيش فيها لا تمثّل الأنموذج الأمثل الذي يعبّر عن الإرادة الإسلاميّة والشكل المطلوب. والسبب ليس في انعدام تأثير الانتماء الدينيّ والعقيدة

الإسلاميّة، بل لأنّ المسلمين لم يأخذوا الإسلام بشكل صحيح وشامل وكامل، وإنّما أخذوا منه قسطاً وتركوا آخر، حتّى على مستوى العقيدة ثمّة تفاوت كبير في مستوى الفهم والتمسّك والانتماء، ومجرّد التمسّك بالشعار وأداء الطقوس العباديّة لا يتيح الفرصة الكاملة لظهور معالم الفكر الإسلاميّ والنهج العلميّ للشريعة.

فكلمة التوحيد التي تمثّل المحور الأساس للفكر والعقيدة والنظام، لها مستلزماتها، حيث إنّ التوحيد يقتضي التعلّق التامّ بالباري -عزّ وجلّ- روحاً وجسداً، فكراً وعملاً، ويقتضي رفض ما عداه وما لا يمتّ إليه من أفكار وأنظمة وشرائع.

ثانياً: حاكميّة القيم والأخلاق الاجتماعيّة

لا يمكن لنا أن نتصوّر مجتمعاً يتحلّى بالقيم، ويحكّم الأخلاق في علاقاته الاجتماعيّة ما لم يكن الدين هو الذي زرع هذه الأخلاق والقيم. وإذا كان بإمكان الفلاسفة أن يسلكوا طريق العقل لإثبات الأخلاق والاستدلال على حسنها، فإنّهم ليس بإمكانهم أن يربّوا الناس عليها وعلى التمسّك بها كما تمكّن الأنبياء والرسل عليهم السلام؛ لذا يمكن أن يقال إنّ الأديان هي الأصل والمصدر الأوّل لها.

يشبّه الشهيد مطهّري من يريد إثبات الأخلاق عن طريق العقل بمن يحاول تنقية التراب من برادة الحديد حبّة حبّة، بينما طريقة الأنبياء أشبه بمن يحمل قطعة المغناطيس ويديرها في كومة التراب فيستخرج كلّ ما فيها من حبّات حديد دفعة واحدة ويرميها جانباً.

ومهما يكن، فإنّ الإسلام قد وضع للناس منظومة من القيم والأخلاق تحدّد المنهج السلوكيّ الأمثل للإنسان في حياته الفرديّة والاجتماعيّة، لو أخذ بهذه المنظومة بتفاصيلها وجوانبها كلّها لأمكن بناء المجتمع الأرقى والأكمل والأمثل، على المستوى الروحيّ وعلى المستوى العاطفيّ.

﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾[1].

وهذا الأمر ليس مرتبطاً بأمّة دون أخرى، فقد حدّثنا القرآن الكريم عن الأُمم السابقة على القاعدة نفسها، وذلك في قوله -تعالى-: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُواْ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾[2].

ثالثاً: العدالة الاجتماعيّة

العدالة الاجتماعيّة في الإسلام تظهر بأبهى صورها من خلال تكريس مساواة الناس جميعاً أمام القانون، والحيلولة دون التمييز على أسس غير منطقيّة، وإقامة نظام اقتصاديّ متوازن لا يسمح بطغيان رؤوس الأموال من خلال الاحتكار وتمركز المال بيد الأغنياء دون أن يقع فريسة القضاء على الطموحات والحوافز نحو العمل، ودون ظلم ولا جَور.

(1) سورة الأعراف، الآية 96.
(2) سورة المائدة، الآية 66.

ولا شكّ في أنّ تطبيق العدالة الاجتماعيّة بشكلها الكامل يتوقّف على حكومة تتمتّع بالتقوى والصلاح: «**صنفان من أمّتي إذا صلحا صلحت أمّتي، وإذا فسدا فسدت أمّتي، قيل: يا رسول الله، ومن هما؟ قال: الفقهاء والأمراء**»[1].

وقد شهد العالم منذ القديم كثيراً من المآسي التي جرّها عليهم غياب العدالة الاجتماعيّة، بل حتّى في العصر الحاضر، فإنّ كثيراً من الأنظمة المتحضّرة والتي تزعم الدفاع عن حقوق البشر تعاني من غياب العدالة الاجتماعيّة الواقعيّة، واكتفت ببعض الجوانب منها فقط. وسنتناول بعض العناوين المهمّة التي أخلّت بها الأنظمة المعاصرة في الأمور الآتية:

1- التمييز العنصريّ، وقد عاش الغرب ولا يزال التمييز ضدّ السود والشرقيّين، حتّى أميركا التي تنصّب نفسها للدفاع عن حقوق الإنسان مارست التمييز العنصريّ بأبشع صوره، خاصّة ضدّ فئتَي السكان الأصليّين للبلاد (الهنود الحمر)، والسود الذين عانوا ولا يزالون العديد من صور التمييز، كما أنّ الجوّ الطاغي على عقليّة الأوروبيّين هو الشعور بتفوّق البيض على السود وتفوّق الأوروبيّ على غيره. ولعلّ من أبرز المصاديق الكيان الصهيونيّ الذي يقوم على أساس هذه الثقافة.

الإسلام حارب التمييز العنصريّ، وأسّس لقاعدة المساواة والعدالة، وجعل أساس التميّز في العمل والتقوى.

(1) الشيخ الصدوق، الخصال، مصدر سابق، ص37.

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَـٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَـٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾[1].

وورد في الحديث: «**لا فضل لعربيّ على عجميّ إلّا بالتقوى**»[2].

والشواهد التاريخيّة من سيرة الرسول ﷺ وأهل بيته الأطهار عليهم السلام تؤيّد أنّهم مارسوا المساواة عمليّاً، وأكرموا الكثير من السود الذين عاشوا بين ظهرانيهم، ولم يميّز أحد منهم في إقامة حدٍّ، أو تطبيق حكمٍ، أو أخذ حقٍّ، أو تقسيم فيءٍ، أو نشر علمٍ، أو دنوّ مقامٍ، بين عربيّ وعجميّ ولا بين أبيض وأسود، ولا بين قرشيّ وغير قرشيّ.

2- الاحتكار، وتمركز المقدرات بيد الأغنياء. هذه النقطة من أهمّ ما يشهده عالمنا اليوم، حيث بلغت سيطرة الغرب القويّ على مقدّرات الدول الفقيرة والمستضعفة حدّاً مخيفاً ومذهلاً، وصار الناس كلّهم خدماً عند جماعة يحكمون العالم من خلال الإمساك برؤوس الأموال. وعندما تُقام المؤتمرات لمساعدة الدول الفقيرة، يقصدون إعطاءها جرعات مسكّنة تبقيها على الحياة؛ لأنّه لا غنى لهم عنها؛ باعتبارها من أهمّ مصادر استثماراتهم وأسواق تصريف بضائعهم وأمثال ذلك.

الإسلام منع الاحتكار، وخاصّة فيما يرتبط بحياة الناس، ووضع نظاماً ماليّاً واقتصاديّاً أضفى عليه مسحة عباديّة، ضَمِنَ من خلاله حقوق الفقراء والمستضعفين، ولم يمنع الأغنياء من العمل

(1) سورة الحجرات، الآية 13.
(2) الجصاص، أحكام القرآن، مصدر سابق، ج1، ص382.

واستثمار أموالهم، لكن وضع لهم ضوابط تمنع طغيان رأس المال، فمنع الربا، والاحتكار، وفرض الزكاة والخمس والصدقات، ومنع الغبن والغشّ والاحتيال.

وهذا يميّز النظرة الإسلاميّة عن الأنظمة الماليّة العالميّة (خاصّة المعاصرة منها) التي طغت وأمسكت بالمال ومصادر الثروات ومناجم المواد الأوّليّة، وخلقت أنظمة مصرفيّة عالميّة تحتكر التداول بالأموال لمصلحتها حتّى تلك التي يجنيها الصغار والمستضعفون في مختلف بقاع العالم.

3- من الأمور التي تشكّل خللاً في العدالة الاجتماعيّة، احتكار المرجعيّة القانونيّة الدوليّة من خلال سيطرة بعض الدول الدائمة العضويّة في مجلس الأمن، واستعمال حقّ النقض لمنع أيّ قرار لا ينسجم مع مصالحها السياسيّة والأمنيّة الاقتصاديّة وغير ذلك. والمؤسف، أنّ هؤلاء هم الذين يرفعون شعار الحرّيّات، لكنّهم يستبعدون العالم أجمع، ويفرضون عليه قرارات لا تخدم إلّا مصالحهم الخاصّة. وقد شاهدنا كيف أنّ مجلس الأمن ينتفض كالصقر، ويجمع ترساناته العسكريّة لمحاربة دولة معتدية؛ لأنّها هدمت مصادر النفط التي يريدونها تحت سيطرتهم هم دون سواهم، ولم يعترفوا بالروح العدائيّة للعدوّ الصهيونيّ الذي يرتكب الجرائم والمجازر، ويقتل المدنيّين والأطفال والنساء، ويحتلّ الأرض، ويظلم ويهدم ويعربد على مرأى ومسمع من المنظمات الدوليّة التي تغضّ النظر ولا تحرّك ساكناً، فهم ينطلقون في مواقفهم من مصالحهم الخاصّة ومصالح حلفائهم، فأيّ عدالة هذه؟!

4- من مظاهر الخلل في العدالة الاجتماعيّة الذي يتفشّى اليوم في العالم، موضوع الحرّيّات الثقافيّة وثقافة الشعوب، وقد نصّبوا أنفسهم مدافعين عن الحرّيّات العقائديّة والصحفيّة والثقافيّة، ولكنّهم اتّخذوا ذلك ذريعة لتدمير ثقافة الشعوب وغزوها، وإحلال ثقافتهم محلّ ثقافات الشعوب، في الوقت الذي لا يسمح لأحد في العالم أن يعرض فكره وثقافته ورؤيته بشكل حرٍّ ودون عقبات وعراقيل مختلفة. فهم لا يقصدون من الحرّيّة إلّا حرّيّتهم هم، وما يسمح لهم بالتحرّك والعمل والغزو والسيطرة، أمّا مَن يخالفهم فيوصف بأبشع الأوصاف وأسوأ النعوت، ويُمنع ويُعاقَب.

فالعدالة الاجتماعيّة -إذاً- تقتضي إعطاء الفرص المتساوية لأبناء المجتمع كلّهم كي يعملوا ويتعلّموا ويُمارسوا حقّهم في التعبير والاعتقاد وإبداء الرأي، وتقتضي بإعطاء فرص متساوية لاحتلال المناصب وتحمّل المسؤوليّات. العدالة الاجتماعيّة تفرض التوازن في تحمّل المسؤوليّات وأخذ الحقوق. العدالة الاجتماعيّة تجعل الجميع أمام القانون في مرتبة واحدة.

رابعاً: التكافل الاجتماعيّ

من خصائص المجتمع الإسلاميّ، التكافل الذي عبّر عنه القرآن الكريم بقوله -تعالى-: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾[1]؛ لأنّ الكيان المتكامل بطبيعته يفرض التكامل الذي هو

(1) سورة التوبة، الآية 71.

أحد مظاهر التشكّل الاجتماعيّ، ولولاه كان المجتمع مجموعة أفراد لا يجمع بينهم جامع، ولا يربط بينهم رابط.

والتكافل الاجتماعيّ يمكن أن يتصوّر على مستويين:

1- التكافل الاجتماعيّ في المجال المعيشيّ، وعلى المستوى المادّيّ، وهذا يجعل المجتمع كلّه مسؤولاً عن حالات الفقر والحاجة فيه، وقد عبّر عن هذا النوع من التكامل بأكثر من أسلوب:

أ. الصدقات غير المحدّدة: يقول الإمام عليّ عليه السلام: «**إِنَّ اللَّه -سُبْحَانَه- فَرَضَ فِي أَمْوَالِ الأَغْنِيَاءِ أَقْوَاتَ الْفُقَرَاءِ، فَمَا جَاعَ فَقِيرٌ إِلَّا بِمَا مُتِّعَ بِه غَنِيٌّ، واللَّه -تَعَالَى- سَائِلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ**»[1].

وقال -تعالى-: ﴿وَفِيٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ حَقّٞ لِّلسَّآئِلِ وَٱلۡمَحۡرُومِ﴾[2].

وهذه الحقوق التي أُطلق عليها اسم الصدقات لا تقف عند حدّ ولا تقدّر بمقدار، حتّى لو كان الغنيّ قد أخرج الحقوق الواجبة من ماله، فإنّه مسؤول عن ذوي الحاجات والفقراء.

ب. الحقوق الماليّة المفروضة من زكاة محدّدة وخمس محسوب، وأمثال ذلك.

والملاحظ هنا أنّ الشريعة قد أعطت الصدقات والحقوق الواجبة بُعداً دينيّاً وعباديّاً ميّزها عن الضرائب المفروضة في الأنظمة الوضعيّة.

(1) الشريف الرضيّ، نهج البلاغة، مصدر سابق، حكمة 328، ص533.
(2) سورة الذاريات، الآية 19.

2- التكافل الاجتماعيّ في المجال السلوكيّ والتربويّ، وهو ما عبّر عنه فقهيّاً بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فقد حمّل كلّ فرد من أفراد المجتمع مسؤوليّة الحفاظ على صلاح المجتمع كلّه وسلامته ووقايته من الانحراف الأخلاقيّ والسلوكيّ.

وإنّما اعتبرناه نوعاً من التكافل؛ لأنّنا ننظر إلى الجانب المعنويّ بواقعيّة تجعلنا ندرك أهمّيّة صلاح الإنسان في دنياه وفوزه في آخرته، فوجه الإسلام عناية المؤمنين نحو برنامج دقيق إذا التزمه الجميع فإنّه يحول دون وقوع ضعفاء النفوس ضحايا شهواتهم وأهوائهم، فيتمّ إنقاذهم من أخطار العاقبة السيّئة والعذاب الأخرويّ بأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر. وهذا الجانب يحتلّ موقعاً يتقدّم على سدّ الحاجات المادّيّة على الرغم من أهمّيّتها.

وهكذا يتحوّل المجتمع إلى فريق يتكامل بالتواصي بالحقّ والتواصي بالصبر، ويصبح كياناً واحد كالجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو تداعت له سائر الأعضاء بالسهر والحمّى، وكالبنيان المرصوص يشدّ بعضه بعضاً.

الفصل الخامس

الأواصر الدينيّة والإنسانيّة

تمهيد[1]

عندما هاجر رسول الله ﷺ من مكّة المكرّمة إلى المدينة المنوّرة (يثرب)، قام بخطوات عدّة استهدفت تنظيم المجتمع المدنيّ وإعداده إعداداً يتناسب مع قيم الدين وتعاليم الشريعة الإسلاميّة. وقد جسّد رسول الله ﷺ عملياً في خطوتين تنظيميّتين طبيعةَ الأواصر والعلاقات التي أرادها الإسلام أداة بناءٍ وتوحيدٍ للمجتمع.

ومن المعروف أنّ المجتمع المدنيّ آنذاك كان متنوّعاً يضمّ مجموعة شرائح ثلاثة، هي:

الشريحة الأولى: الذين آمنوا من الأوس والخزرج، والذين هاجروا مع رسول الله ﷺ. وهم شريحة المؤمنين الذين أصبحوا فيما بعد دعامة المجتمع الإسلاميّ (المهاجرون والأنصار).

الشريحة الثانية: مشركو العرب من أهل يثرب، الذين تناقص عددهم فيما بعد مع انتشار الإسلام، إلّا القلّة الذين لعبوا دور

(1) راجع حول هجرة النبيّ ﷺ والخطوات التي قام بها ﷺ في مكّة المكرّمة والمدينة المنوّرة: مرتضى، السيّد جعفر، الصحيح من سيرة النبيّ الأعظم ﷺ، دار الحديث للطباعة والنشر، قم، 1426هـ.ق، ط1، الموسوعة كاملةً؛ ياسين، الشيخ كاظم، تاريخ خاتم الأنبياء، دار المحجّة البيضاء، لبنان - بيروت، 1434هـ/2013م، ط1، ج1؛ ج2.

المنافقين بعد ذلك، وتآمروا على الرسول ﷺ وعلى المسلمين، وتحالفوا تارةً مع قريش، وتارةً أخرى مع اليهود.

الشريحة الثالثة: اليهود الذين كانوا يشكّلون شريحة واسعة متمايزة في المدينة، ويتوزّعون على قبائل أهمّها: قريظة، وبنو النضير، وبنو قينقاع، وقد دخلوا في حروب مباشرة مع رسول الله ﷺ؛ ممّا أدّى إلى إخراجهم من المدينة.

فكيف نظّم رسول الله ﷺ مجتمع المدينة هذا؟ وكيف رتّب العلاقات بين أفراد الشريحة الأولى وبين الشرائح الثلاث؟

لقد أقدم الرسول ﷺ على خطوتين لهما كثير من الدلالات الاجتماعيّة والسياسيّة والتنظيميّة:

الخطوة الأولى: المؤاخاة بين المسلمين.

الخطوة الثانية: عقد معاهدات مع قبائل اليهود، وتنظيم العلاقة معهم، وموادعتهم.

إنّما المؤمنون إخوة

عندما هاجر الرسول ﷺ إلى المدينة كانت شريحة المؤمنين مؤلّفة من فريق المهاجرين الذين جاؤوا معه ﷺ أو وفدوا على المدينة بعد ذلك على مدى سنوات عدّة، وفريق الأنصار الذين كانوا يسكنون المدينة، ودعامتهم قبيلتا الأوس والخزرج اللتان كان بينهما قبل الإسلام كثير من الوقائع القتاليّة، والتي كان اليهود

يغزونها ويستغلّونها للنفوذ والسيطرة على المجتمع المدنيّ.

وقد تمكّن الرسول ﷺ -بحكمته وتدبيره- من أن يعيد بناء مجتمع المؤمنين على أسس جديدة جعلها القاعدة للعلاقات التي تربط المؤمنين، وتحفظ منعتهم وتماسكهم، ولتحلّ هذه الأسس محلّ العادات والتقاليد الجاهليّة السابقة.

فقد جعل العلاقة بين المؤمنين علاقة أخوّة ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾، وقام بما عرف بالمؤاخاة بين الفريق الوافد (المهاجرين) والفريق المقيم (الأنصار)، بل المؤاخاة بين المسلمين كافّة على أساس الحقّ والمواساة؛ ليكون الحقّ رائدَهم دائماً وضالّتَهم المنشودة، والمواساة في الشدّة والرخاء، وليتشاركوا حلاوة العيش ومرارته، وصعوبات الحياة ونعمها.

ولقد كان ﷺ يريد التأسيس لمجتمع مترابط متماسك كالبنيان المرصوص، يشدّ بعضه بعضاً في مقابل الهزاهز والأخطار المتوقّعة، وقد عالج بالفعل الأمور الآتية:

1- قضى على العصبيّات القبليّة التي كانت تحكم المدينة، بل الجزيرة العربيّة بشكل عامّ، وحالة التنازع والتناحر بين القبائل، والتي كانت تستغلّ من قِبَل اليهود -كما قدّمنا-، واستعاض عن روح الأنانيّة والغزو والغارة بروح الإيثار والتضحية.
2- أوجد حالة من الانسجام التامّ بين الفريق الوافد (المهاجرين) والفريق المقيم صاحب الدار (الأنصار) الذين آووا الرسول ﷺ ونصروه، وآووا المهاجرين الذين كان أغلبهم لا يملك شيئاً،

فحال من خلال المؤاخاة دون استشعار الأنصار بالثقل والعبء، وهو ما كانوا سينوؤون بحمله ولو بعد حين، ممّا كان بإمكانه أن يرشّح المجتمع إلى الدخول في باب من أبواب الفتنة والشقاق، فجاءت المؤاخاة لتزرع بينهم لحمة قويّة، وتربط بينهم برابطة الأخوّة الوثيقة التي تلغي الطبقيّة والفاصل الكبير الذي ينتج عادةً عن مثل هذه العوامل.

3- حصَّن ﷺ المجتمع في مقابلة الشدائد المحتملة، وأوجد لديه مناعة تجاه الفتن والهزّات.

فالمؤاخاة -إذاً- ليست مجرّد عمل تجميليّ، وإنّما هي خطوة في العمق، رسمت معالم العلاقة التي يريدها الإسلام في المجتمع. وقد تركت بالفعل أثرها الإيجابيّ بشكل سريع، فقد تقاسم الكثير منهم أموالهم وممتلكاتهم مع المهاجرين، وذابت عناصر التوتّر والنزاع.

وثيقة المدينة

والخطوة الثانية جاءت بعد مدّة وجيزة، وبعد الانتهاء من تنظيم وضع المؤمنين، فيقال إنّه بعد خمسة أشهر فقط كان قد عمل خلالها على مدّ الجسور مع مختلف القبائل، فعقد مع اليهود ومشركي المدينة معاهدات نظّمت العلاقة بينهم وبين المسلمين، وأقرّ أهل الكتاب على دينهم، ووادع الجميع ممّن كانوا لا يرغبون في الدخول معه في نزاع وحروب. وقد نقل لنا التاريخ وثيقة مفصّلة تبيّن وتوضح تفاصيل المعاهدة مع القبائل، وأسس تنظيم العلاقة، وأهمّها ما يأتي:

1- أكّدت وحدة الأمّة الإسلاميّة؛ ليكون الإسلام هو محور وحدتهم، كما في حركة المؤاخاة.
2- أقرّت المهاجرين على عاداتهم وسننهم في التعامل؛ لأنّه مظهر من مظاهر التكافل والتعاون.
3- أقرّت حالة التكافل بالمعروف، وعلى أساس الحقّ بين أفراد كلّ قبيلة كما كان معهوداً.
4- أكّدت على المعروف والبرّ دون الإثم، لتكون القاعدة التي تحكم العلاقات بين الجميع.
5- ألغت روح العصبيّة القبليّة التي كانت سائدة على مستوى التعصّب ولو على الباطل.
6- وفّرت أمن المدينة واستقرارها من خلال صيغة الدفاع المشترك ومنع التحالف والتعاون مع العدوّ.
7- ضمنت حرّيّة الأديان في المجتمع الجديد شرط عدم التعرّض للإسلام بالعداء.
8- وضعت حدّاً للبغي من خلال إلزام الجميع حتّى قبيلة الباغي نفسه بالوقوف في وجهه.
9- ترسيخ أسس التعاون في الدفاع عن طريق الاشتراك في نفقات الدفاع ونفقات أهل الحاجة من الغارمين، ومن الأسرى الذين هم بحاجة إلى فداء وأمثال ذلك.

أصالة الفرد أم أصالة المجتمع؟

عندما تطرح مسألة العلاقات الاجتماعيّة على بساط البحث،

يبرز سؤال مهمّ، مفاده أنّ مصالح الفرد تتعارض مع مصالح المجتمع غالباً، فأيّهما يقدّم؟ ولا شكّ في أنّ الصحيح هو ضرورة تقديم مصالح المجتمع على مصالح الفرد، إلّا أنّ المهمّ هو بيان فلسفة ذلك.

وفي البداية، لا بدّ من التأكيد على حاجة الإنسان إلى المجتمع الذي يعيش فيه؛ لأنّه اجتماعيّ بالطبع، وليس بإمكانه أن يعيش منفرداً؛ وهذا يعني أنّ ما يصيب المجتمع يصيبه، وما يعود على المجتمع بالخير يعود عليه أيضاً بلحاظ أنّه فرد من أفراده، وبلحاظ أنّه بيئته ومحيطه الذي يعيش فيه؛ وعليه، فإنّ كل ما فيه مصلحة للمجتمع، وكلّ ما فيه خير له، هو مصلحة لأفراده كلّهم، وخير لهم.

وبهذا، نحن ننقل التعارض المفترض بين مصلحة المجتمع ومصلحة الفرد، إلى التعارض بين مصلحتَين فرديّتَين، كما لو تعارضت مصلحة الإنسان بالحفاظ على صحّته التي تقتضي الراحة والاستجمام مثلاً مع مصلحته في الكسب وزيادة إيراداته، فيضحّي بالثانية لحساب الأولى؛ لأنّها أهمّ في نظره، لكنّ الأفراد يختلفون في طريقة حسابهم للأولويّات، وفي طريقة إدراكهم للأهمّ؛ ولذا نجد من يقدّم لذّة مؤقّتة وعابرة على مصلحة دائمة، فيعرّض صحّته للخطر في سبيل نزوة وإشباع شهوة، بينما نجد من يتدبّر الأمر، فلا يبيع الباقي بالفاني، ولا الدائم بالمؤقّت.

وهذا نفسه يجري في مجال نظر الأفراد إلى مصالح مجتمعهم، فقد يسوقهم ضيق النظر وقلّة الإدراك إلى التضحية بمصلحة عامّة لمصلحة خاصّة، مع أهمّيّة المصلحة العامّة وانعكاسها على

الفرد نفسه. ومن أوضح مصاديق ذلك، أولئك الذين يبيعون أمن وطنهم وكرامته وعزّته بحفنة مال أو موقع وهميّ يرضي نزوة في نفوسهم ودناءة لديهم، ولكنّهم يفقدون ما هو أهمّ، وما هو أعظم، وما هو أبقى لهم ولأمّتهم، وسرعان ما يجدون أنهم كانوا يركضون وراء سراب.

هذا إنّما نتناوله بعيداً عن دور القيم والأخلاق، فلو بقينا نحن والحسابات الذاتيّة والماديّة، فإنّ المساهمة في بناء المجتمع السليم، والمشاركة في حفظ مصالحه وعزّته وكرامته وعنفوانه، يدخلان في المصالح الخاصّة -أيضاً- من جهة أنّهما مساهمة في صناعة بيئة، ومحيط للأفراد أنفسهم لا لغيرهم.

وهو لا يعني إهمال الجانب الأخلاقيّ الذي يكفي وحده في دفع الإنسان إلى العمل في سبيل المصالح العامّة، والتضحية في سبيل الغير، وخاصّة إذا كان هو الأمّة والوطن، حيث ينبغي بذل الغالي والنفيس من أجله، فالعقيدة والقيم والأخلاق كلّها تدعو إلى ذلك، وليس في ذلك خسارة؛ لأنّ الأجر والثواب والمنزلة الأخرويّة تشكّل هدفاً، وذلك كلّه يدخل في حسابات الربح والخسارة بلا شكّ.

وهذا بالذات يفتح الباب لدراسة الحرص على المصالح العامّة بطريقة أقرب إلى الرؤية الدينيّة، فإنّ المضحّي في سبيل دفع العدوّ عن وطنه، وفي سبيل حفظ الاستقلال والكرامة والعزّة، هذا المضحّي إنّما يعمل في سبيل الوصول إلى منازل أخرويّة لا يصل إليها إلّا بامتلاك روحيّة المضحّي وروحيّة المجاهد، ولا يصل إليها

إلّا من تخلّق بالإيثار مثلاً، وعمل بالتكليف الشرعيّ وإن كان يتطلّب منه البذل.

وهذا هو الذي دعا الشهيد مطهّريّ إلى عدّ مصلحة الفرد هي الأصل، لكن بهذا الاعتبار؛ لأنّ الفرد في النتيجة لن يخسر شيئاً، بل هو يفوز بالشهادة والمنزلة العالية ودرجات المقرّبين والأجر والثواب، وهو ما تهفو إليه القلوب، ويعمل من أجله العاملون.

فعلى الإنسان أن يعمّق مستوى إدراكه، ولينظر إلى الأمور نظرة دقيقة وواقعيّة، فسيجد أنّ خدمة المجتمع وقضاء حوائج المؤمنين والإيثار والتضحية والبذل والعطاء والجدّ والجهاد، ذلك كلّه يعود عليه مباشرة بالفوائد الجمّة، فضلاً عن آثارها الاجتماعيّة التي تشكّل في حدّ ذاتها دافعاً ومنطلقاً وهدفاً.

إرادة الفرد وإرادة الأمّة

ونختم بالإشارة إلى أنّ إرادة الأمّة ليست سوى إرادة أفرادها، وصلابة إرادة الأمّة تأتي من صلابة إرادة أبنائها بما فيهم القادة. وما تعرّضت له الأمّة من ويلات ومآسٍ إنّما جاء من انعدام إرادة الأمّة، ونتيجة ضعف إرادة أبنائها، أو عدم التفاتهم إلى المعادلة السابقة.

في الكوفة مثلاً، عندما تخلّى الناس عن مسلم بن عقيل في الساعة الحرجة، كانت المشكلة في انعدام إرادة الأفراد، فكان الأب أو الأمّ أو الزوجة تأتي للرجل فتقول له: «يكفيك الناس»، وهو يعني أنّهم يريدون النصر ودفع العدوّ، ولكنّ كلّ واحد منهم تخيّل أنّه إذا

ترك الساحة فلن ينقص شيء، وهذا معناه أنّه توهّم أنّ قيمته في المجموعة ليست سوى صفر؛ أي لا قيمة لوجوده، فهو لا يزيدهم قوّة بحضوره، ولا ينقصهم بغيابه. ولمّا فكر الجميع بهذه الطريقة انعدمت الإرادة؛ لأنّهم أصبحوا أربعة آلاف صفر، أربعة آلاف رجل بلا إرادة، فتفرّقوا. فالإرادة الصلبة للأمّة التي تصنع الانتصار هي إرادة الأفراد؛ الصغير والكبير، النساء والرجال، القادة والقاعدة، ﴿لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾[1].

(1) سورة الرعد، الآية 11.

الفصل السادس

القيم والأخلاق الاجتماعيّة في المجتمع الإسلاميّ

تمهيد

يمتاز المجتمع الإسلاميّ بالفكر والعقيدة اللذين يشكّلان قاعدة تقوم عليهما مجموعة من الضوابط العمليّة التي تحكم حركة المجتمع في شتّى المجالات، هذه الضوابط هي:

1- منظومة القيم والأخلاق.
2- منظومة الحقوق.
3- منظومة الأحكام الشرعيّة.

والانتماء الصحيح إلى الإسلام يستلزم الاحتكام إلى هذه المنظومات في تفاصيل حركته كلّها، والمنهج العلميّ الذي نتبنّاه ونسلكه، وتجسيد ذلك في كلّ خطوة عمليّة أو موقف أو قبول أو رفض. ومن العناوين البارزة التي تمثّل القيم الاجتماعيّة:

القيم والأخلاق الاجتماعيّة في المجتمع الإسلاميّ

أوّلاً: التعاون:

قال -تعالى-: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ﴾[1].

(1) سورة المائدة، الآية 2.

يسعى الإسلام لبناء المجتمع الإسلاميّ المتوحّد والمتعاون، ويعدّه فريقاً متكاملاً، لكنّه يريد التعاون على محور التقوى والبرّ، من أجل الوصول إلى هدف مشروع وغاية رساليّة، فعندما يكون التعاون على الإثم يكون التعاون مرفوضاً؛ لأنّ مقتضى فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر منع الإثم والعدوان، والحيلولة دون حدوثه؛ ممّا يتعارض مع فرض التعاون عليه؛ ولذا قلنا سابقاً إنّ الإسلام يريد تأسيس مجتمع التواصي بالحقّ، «**قل الحقّ ولو على نفسك**»[1].

ومن هنا، كانت العصبيّة مرفوضة بأشكالها كلّها؛ لأنّها تدعو إلى التعاون في المجالات كافّة ومنها الإثم والعدوان، وفي مواجهة الحقّ والبرّ والتقوى. وما ربّما ينقل في المأثور: «**انصُر أخاك ظالماً أو مظلوماً**»[2] ليس المراد منه الإعانة على الظلم، وإنّما المراد انصره مظلوماً بدفع الظلم عنه وإعانته على ذلك، وانصره ظالماً بالحيلولة دون ارتكابه للظلم ومنعه من ذلك؛ لأنّه نصرة له، لإنقاذه من الاتّصاف بهذه الصفة وارتكاب هذا الجرم، وهو أهمّ بكثير من إعانة المظلوم.

وقد ورد عن رسول الله ﷺ أنّه قال: «**من تعصّب أو تُعُصّب له فقد خلع ربق الإيمان [ربقة الإسلام] من عنقه**»[3].

(1) الشيخ الصدوق، الأمالي، مصدر سابق، ص130.
(2) العسقلانيّ، أحمد بن عليّ بن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاريّ، تحقيق ومراجعة: محبّ الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، لا.ت، لا.ط، ج5، ص71.
(3) الشيخ الكلينيّ، الكافي، مصدر سابق، ج2، ص308.

وعن الإمام زين العابدين عليه السلام: «**العصبيّة التي يأثم عليها صاحبها أن يرى الرجل شرار قومه خيراً من خيار قوم آخرين، وليس من العصبيّة أن يحبّ الرجل قومه، ولكن من العصبيّة أن يُعِين قومه على الظلم**»[1].

والحقيقة، إنّ التعاون على الخير والبرّ والتقوى يحتاج إلى التربية، والتخلّص من أسر الأنانيّة، وتنمية روح الانتماء إلى الجماعة، والحرص على مصالحها، والاعتياد على نكران الذات، والتحسّس بآلام الآخرين.

«**خير إخوانك من سارع إلى الخير، وجذبك إليه، وأمرك بالبرّ، وأعانك عليه**»[2].

ثانياً: الحرص على المصالح العامّة:

لا شكّ في أنّ حرص أبناء الوطن على تحقيق المصالح العامّة يُعدّ من الصفات التي تدلّ على تماسك المجتمع وقدرته على مواجهة التحدّيات.

في الحديث: «**مثل المؤمنين في توادّهم وتراحمهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعت له سائر الأعضاء بالسهر والحمّى**»[3].

(1) الشيخ الكليني، الكافي، مصدر سابق، ج2، ص308.
(2) التميميّ الآمديّ، عبد الواحد بن محمّد غرر الحكم ودرر الكلم (مجموعة من كلمات وحكم الإمام عليّ عليه السلام)، الناشر: دار الكتاب الإسلاميّ، إيران- قم، 1410 هـ، ط2، ص358.
(3) ابن حنبل، مسند أحمد، مصدر سابق، ج4، ص270.

وسئل رسول الله ﷺ: مَن أحبّ الناس إلى الله؟ فقال «**أنفع الناس للناس**»[1].

وقال: «**من أصبح لا يهتمّ بأمور المسلمين فليس منهم**»[2].

فالمؤسف جدّاً، أن نربّي أبناءنا على استباحة الأموال العامّة، وإهمالها، وكأنّها لا تعنينا مطلقاً، بينما الواجب هو العمل على حفظها وتحمّل مسؤوليّتها، وهو مظهر من مظاهر الحضارة والنّظم الاجتماعيّ.

ثالثاً: قضاء حوائج المؤمنين:

يتفرّع من الصفة السابقة مبادرة المؤمنين لقضاء حوائج بعضهم. وهذا من مظاهر التعاون أيضاً؛ لأنّ الحرص على المصالح العامّة التي منها مصالح أفراد المجتمع كلّهم يملي الحرص على التعاون معهم وقضاء حوائجهم، وهو ينمّي عند الإنسان روح التضحية والإيثار والتحسّس بآلام الآخرين، ويذيب الذاتيّة والأنانيّة.

في الحديث عن الإمام الحسين عليه السلام: «**واعلموا أنّ حوائج الناس إليكم من نِعَم الله عليكم، فلا تملّوا النعم فتحور نقماً...**»[3].

وفي هذا المجال، لا يستصغر الإنسان شيئاً من الحوائج

(1) الشيخ الكلينيّ، الكافي، مصدر سابق، ج2، ص164.
(2) المصدر نفسه.
(3) ابن حمدون، محمّد بن الحسن، التذكرة الحمدونيّة، تحقيق: إحسان عبّاس وبكر عبّاس، لبنان - بيروت، دار صادر للطباعة والنشر، 1996م، ط1، ج1، ص102.

والمنافع، فقد ورد في الحديث عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: «**إماطتك الأذى عن الطريق صدقة**»[1].

رابعاً: الإنصاف والعدل:

الإنصاف والعدل لا ينحصر في الحقوق الماليّة والمادّيّة، وإنّما هو أهمّ وأصعب في الحقوق المعنويّة، وهو يقتضي معرفة الأحكام الشرعيّة والحقوق التي فرضها الله -سبحانه-.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَيَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ﴾[2].

ويقول الإمام عليّ عليه السلام: «**نظام الدين خصلتان: إنصافك من نفسك، ومواساة إخوانك**»[3].

وغاية الإنصاف أن ينصف المرء من نفسه، فإنّه كالعدل في الحكم والإمرة؛ لأنّ من ينصف الناس من نفسه مع قدرته على الحيف، فيلزم نفسه أداء حقّ غيره ولو كان مرّاً، يقف موقف الحاكم العادل المقتدر. وممّا كان يوصي به أمير المؤمنين عليه السلام عمّاله ما ورد في كتاب لهم: «... **فَأَنْصِفُوا النَّاسَ مِنْ أَنْفُسِكُمْ واصْبِرُوا لِحَوَائِجِهِمْ، فَإِنَّكُمْ خُزَّانُ الرَّعِيَّةِ، ووُكَلَاءُ الأُمَّةِ وسُفَرَاءُ الأَئِمَّةِ**»[4].

(1) ابن حنبل، مسند أحمد، مصدر سابق، ج5، ص178.
(2) سورة النحل، الآية 90.
(3) الليثيّ الواسطيّ، عليّ بن محمّد، عيون الحكم والمواعظ، تحقيق: الشيخ حسين الحسينيّ البيرجنديّ، دار الحديث، إيران - قم، 1418هـ، ط1، ص498.
(4) الشريف الرضيّ، نهج البلاغة، مصدر سابق، كتاب 51، ص425.

ومن الجدير بالذكر، أنّ إنصاف الناس من النفس لا يدخل نقصاً على المنصف ولا هواناً، فإنّ الله -تعالى- يزيده عزّاً ورفعة «**ألا إنّه من ينصف النّاس من نفسه لم يزده الله إلاّ عزّاً**»[1].

وثمّة ما هو أشدّ من الإنصاف، وهو الإيثار، وهو درجة أسمى بكثير، روي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال: «**عامل سائر الناس بالإنصاف، وعامل المؤمنين بالإيثار**»[2]. ومن المعلوم أنّ الإنصاف له أثر كبير في توثيق اللّحمة الاجتماعيّة. وقد وردت كلمات عدّة لأمير المؤمنين عليه السلام تشير إلى ذلك، منها:

1. «**الإنصاف يرفع الخلاف، ويوجب الائتلاف**»[3].
2. «**الإنصاف يَتَأَلّفُ القلوب**»[4].
3. « **بالنصفة تدوم الوصلة**»[5]، «**وبِالنَّصَفَةِ يَكْثُرُ الْمُوَاصِلُونَ**»[6].
4. «**المنصف كثير الأولياء والأوِدّاء**»[7].
5. وأصعب الإنصاف ما يرتبط باللسان، وقد ورد أنّه «**قلّما ينصف اللسان في نشر قبيح أو إحسان**»[8]؛ لأنّ اللسان سريع الزلّة، يسترسل فيظلم؛ ممّا يقتضي لجم اللسان والإمساك به لئلّا يتجاوز حدّه.

(1) الشيخ الكليني، الكافي، مصدر سابق، ج2، ص144.
(2) الآمديّ التميميّ، غرر الحكم، مصدر سابق، ص467.
(3) الليثيّ الواسطيّ، عيون الحكم والمواعظ، مصدر سابق، ص26.
(4) الآمديّ التميميّ، غرر الحكم، مصدر سابق، ص394.
(5) المصدر نفسه، ص296.
(6) الشريف الرضيّ، نهج البلاغة، مصدر سابق، ص508.
(7) الليثيّ الواسطيّ، عيون الحكم والمواعظ، مصدر سابق، ص20.
(8) المصدر نفسه، ص369.

خامساً: التواضع والعفو:

أوّل ما يفسد العلاقة الاجتماعيّة، ويصيبها في الصميم، هو التكبّر والتعالي؛ لأنّ من يتعالى على الناس يجهل قدر نفسه وقدر غيره، ويغفل عن موازين التفاضل الصحيحة، فيتعلّق بمقاييس باطلة وفاسدة، حيث إنّ المعجب بنفسه والمتعالي على الناس يجهل واقعه المليء بالضعف، ويعمى عن كثير من سيّئاته وسلبيّاته، ويتوهّم أنّ المال والقدرة والموقع السياسيّ أو الاجتماعيّ تجعله أرفع شأناً من باقي الناس، مع أنّ ذلك كلّه من النعم الإلهيّة التي يُسأل عنها، والتي يمكن أن تزول، وبالتالي فهي لم تزده في الواقع شيئاً، مع أنّ كلّ إنسان له جوانب امتياز خاصّة به، فإذا كان شخصٌ فاقد المال أو الجاه فلعلّه صاحب إيمان وتقوى، فهو عند الله أكرم وأوجه.

توجد كثير من الشواهد التاريخيّة التي تدلّ على أنّ التكبّر يردي صاحبه، كما هو شأن قارون وفرعون ونيرون وغيرهم، بينما التواضع يعود بالبركات والثمرات، وهو صفة المؤمنين والمتّقين، وبالتواضع تسمو النفوس وتطهر وتنال درجات القرب الحقيقيّ، ومن النصوص التي تؤيّد ذلك:

1. «**ثمرة التواضع المحبّة**»[1].
2. «**بخفض الجناح تنتظم الأمور**»[2].

(1) الليثيّ الواسطيّ، عيون الحكم والمواعظ، مصدر سابق، ص209.
(2) الآمديّ التميميّ، غرر الحكم، مصدر سابق، ص302.

3. «**وإِيَّاكَ والإِعْجَابَ بِنَفْسِكَ، والثِّقَةَ بِمَا يُعْجِبُكَ مِنْهَا وحُبَّ الإِطْرَاءِ، فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ أَوْثَقِ فُرَصِ الشَّيْطَانِ فِي نَفْسِه، لِيَمْحَقَ مَا يَكُونُ مِنْ إِحْسَانِ الْمُحْسِنِينَ**»[1].
4. وقد بيّن الإمام الرضا عليه السلام حدّ التواضع في قوله: «**أن تعطي الناس من نفسك ما تحبّ أن يعطوك مثله**»[2].
5. وفي الحديث عن الإمام الصادق عليه السلام أنّه قال: «**أن ترضى من المجلس بدون شرفك، وأن تسلّم على من لقيت، وأن تترك المراء وإن كنت محقّاً**»[3].

سادساً: النصيحة:

من أخلاقيّات المجتمع الإسلاميّ النصيحة، وذلك لأنّ النصح يمثّل الحرص على مصالح الغير والبرّ بهم وحفظهم.

عن الإمام عليّ عليه السلام: «**مُناصِحُك شفيقٌ عليك، محسنٌ إليك، ناظرٌ في عواقبك، مستدركٌ فوارطك، ففي طاعته رشادك، وفي مخالفته فسادك**»[4].

والنصيحة للمؤمنين تدخل في مفهوم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من بعض الجوانب، وإن كانت أعمّ من جهة أخرى. وللنصيحة آداب وسنن لا تكتمل إلّا برعايتها والتزامها؛ من أهمّها حفظ التوازن، وعدم تجاوز حدود الإنصاف، فقد يستنصحك

(1) الشريف الرضيّ، نهج البلاغة، مصدر سابق، ص444.
(2) الشيخ الصدوق، الأمالي، مصدر سابق، ص311.
(3) الحلواني، الشيخ حسين بن محمد، نزهة الناظر وتنبيه الخاطر، تحقيق ونشر: مدرسة الإمام المهدي عجل الله فرجه، إيران - قم المقدسة، 1408، ط1، ص108.
(4) الليثيّ الواسطيّ، عيون الحكم والمواعظ، مصدر سابق، ص489.

شخص في مشروع زواج أو عقد شراكة أو اتفاق عمل، فإنّ النصيحة للمستشير لا تبيح تجاوز حقوق الطرف الآخر، بل يجب إنصافه وحفظ العدل معه.

كما أنّ من آداب النصح رعاية الطريقة التي لا توجب توهيناً او إهانة، وقد أكّدت كثير من الروايات على ذلك، ومنها:

«**نصحك بين الملأ تقريع**»[1].

«**من وعظ أخاه سرّاً فقد زانه، ومن وعظه علانيّة فقد شانه**»[2].

«**إيّاك أن تكرّر العتب، فإنّ ذلك يغري بالذنب، ويهوّن العتب**»[3].

وإذا كان المؤمن مرآة أخيه، فإنّه أيضاً ينبغي أن يكون حريصاً عليه، ساتراً لعيوبه عن غيره، يتلطّف في إلفاته إليها، ويعينه على إصلاحها لا الانتقام منه بسببها.

سابعاً: حفظ جماعة المسلمين ووحدتهم:

وحدة المجتمع هدف يجب السعي لتحقيقه؛ لأنّه يحوّله إلى كيان متماسك وصلب، يصعب اختراقه وتفتيته، ولا يمكن لعدوّ أن يغلب أمّة موحّدة إلّا إذا فرّق شملها، وشتّت جمعها، وأزال وحدتها،

(1) الليثيّ الواسطيّ، عيون الحكم والمواعظ، مصدر سابق، ص497.
(2) الديلميّ، الشيخ الحسن بن أبي الحسن، أعلام الدين في صفات المؤمنين، مؤسّسة آل البيت لإحياء التراث، لا.م، 1988م، ط2، ص179.
(3) الليثيّ الواسطيّ، عيون الحكم والمواعظ، مصدر سابق، ص163.

وقديماً قيل «فرّق تسد»؛ إذ القوّة الكبيرة تتألّف من مجموعة قوى صغيرة ضُمّت إلى بعضها، وساندت بعضها، أمّا إذا حدثت الكارثة، وانشغل كلّ فريق من الأمّة بنفسه، وعملت كلّ طائفة بالاتّجاه المعاكس لغيرها، وكرّست جهدها وجهودها في غير الطريق الذي يحفظ وحدة الأمّة، فسوف تُصاب الأمّة كلّها بالوهن، وتضعف الإرادة، ويسهل على كلّ عدوّ أن يخترقها وأن يسلبها إرادتها، وقرارها ومقدّراتها، وحتى هويّتها وثقافتها وكلّ ما لديها من تراث وعزّة وكرامة.

﴿وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡۖ وَٱصۡبِرُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾[1].

ولهذا، فقد ورد في كثير من النصوص الحثّ على حفظ الجماعة، والنهي عن مفارقتها. والمسألة بلا شكّ من أهمّ المسائل السياسيّة، ولا شكّ في أنّه على مستوى حساب الأولويّات، فإنّ حفظ وحدة الأمّة وتماسكها أهمّ بكثير من القضايا الصغيرة التي تستغلّ عادة لإثارة نزاعات تبدأ ولا يعلم كيف تنتهي؛ لذا يحرص عقلاء الأمّة وأهل الحكمة من زعمائها على وأد الفتن، والترفّع عن صغائر النزاعات دائماً؛ لأنّهم ينظرون بعين الحكمة والتعقّل إلى أهمّيّة الحيلولة دون جرّ الناس إلى نزاعات من شأنها أن توهن الأمّة وتفتّت المجتمع.

ومن الجدير بالإشارة هنا -كما أشرنا في السابق عند الحديث عن التعاون-، أنّ الوحدة والقوّة والتماسك دائماً هي في سبيل حفظ الحقّ والوصول إليه والتمسّك به، أمّا عندما تكون الوحدة

(1) سورة الأنفال، الآية 46.

على نهج الباطل وفي سبيل الظلم، فليس ذلك مقصود الشريعة. وقد ورد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنّه قال: «**من فارق جماعة المسلمين فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه، قيل: يا رسول الله، وما جماعة المسلمين؟ قال: جماعة أهل الحقّ وإن قلّوا**»[1].

ولذا روي عن الإمام عليّ عليه السلام يوم دخل حربه مع معاوية أنّه قال: «**أهل الجماعة أنا ومن اتّبعني وإن قلّوا، وذلك الحقّ عن أمر الله وأمر رسول الله** صلى الله عليه وآله وسلم»[2].

هذا غيض من فيض قيم المجتمع الإسلاميّ، ويدخل فيها علاقة القائد بالأمّة وعلاقتها به؛ لأنّ مكان القيّم بالأمر من الأمّة مكان النظام من الحرز (أي الخيط في العقد) يجمعه ويضمّه، فإذا انقطع النظام تفرّق الحرز وذهب، ثمّ لم يجمع بحذافيره أبداً.

(1) الشيخ الصدوق، الأمالي، مصدر سابق، ص413.
(2) الطبرسي، الشيخ أحمد بن علي بن أبي طالب، الاحتجاج، تعليق: السيد محمد باقر الخرسان، دار النعمان للطباعة والنشر، العراق - النجف الأشرف، 1386هـ - 1966م، لا.ط، ج1، ص246.

الفصل السابع

المؤمن ومشاركة الناس
نظرة الإسلام إلى الفرد والمجتمع

للإسلام نظرتان، الأولى نظرة إلى الفرد؛ باعتباره مسؤولاً عن مصيره، وعن بناء حياته الأخرويّة الدائمة والخالدة، وما يتطلّبه ذلك من تشكّل لشخصيّته ومَلَكاتها وصفاتها المتناسبة مع تلك الحياة. وعلى أساس هذه النظرة تُبنى منظومة القيم والأحكام الشرعيّة الخاصّة بالفرد.

والنظرة الثانية نظرة إلى المجتمع ككلّ، بجميع أفراده بما يربطهم من علاقات وأواصر، وبما يتحمّله الأفراد من مسؤوليّات تجاه الآخرين وتجاه المجتمع بصورته الكلّيّة. وعلى أساس هذه النظرة تُبنى مجموعة من القيم والأحكام الشرعيّة التي لها أبعادها الاجتماعيّة، والتي تحكم طبيعة المسؤوليّات والعلاقات والمشاعر التي لها مدخليّة في تشكيل الأمّة والجماعة.

ومن الخطأ أن يكرّس الإنسان المؤمن اهتمامه بالجانب الفرديّ ويهمل الجانب الاجتماعيّ، فالعلاقة بينهما وثيقة وليست قابلة للتفكيك. إنّ بعض الجوانب الخاصّة ببناء شخصيّة الفرد تقوم على نظرته الاجتماعيّة وقيمه وأخلاقيّاته ذات البعد الاجتماعيّ، فلا يمكن لنا أن ننسى أنّ الأنانيّة تتعارض تماماً مع الأنموذج الأمثل للفرد المؤمن، كما يريده المولى -عزّ وجلّ-؛ وفي المقابل فإنّ حبّ

الناس، والشعور تجاههم بالرحمة والرأفة، والحرص على خدمتهم، وتحمّل المسؤوليّة تجاه صلاحهم وأمثال ذلك كلّها صفات حميدة تترك أثرها على مستوى الفرد، وعلى مستوى المجتمع كلّه.

ولذلك، أخذت القيم الاجتماعيّة حيّزاً واسعاً في منظومة القيم الإسلاميّة والتشريعات العباديّة والسلوكيّة والحقوقيّة، بل ربّما يقال إنّ أيّ تشريع عباديّ بما له من دور في صقل شخصيّة الفرد وتكريس حالة الارتباط بالله والعبوديّة له، يتناول في جوانبه الأخرى البُعد الاجتماعيّ؛ كالصلاة التي تحثّ الشريعة على إقامتها في المساجد جماعة، وكذلك الحجّ بجميع مناسكه، والواجبات الماليّة من زكاة وخمس وصدقة وكفّارة وما شابهها.

هذا يدلّ على أنّ الله -سبحانه وتعالى- يريد لنا أن نكوّن مجتمع الإيمان، ومجتمع التقوى والصلاح، وأن لا نكتفي بالعمل على أنفسنا فحسب، وإن كان العمل على النفس يشكّل قاعدة ومنطلقاً ضروريّاً للعمل تجاه المجتمع، إلّا أنّه من الضروريّ أن نلتفت عندما نربّي أنفسنا ونربّي أبناءنا إلى أهمّيّة هذا البُعد في التربية.

وقد نشأت منذ القديم نزعة تميل إلى الاعتزال والابتعاد عن الناس، والعيش في الكهوف والجبال والصحاري، والانشغال التامّ بالنفس وبنائها وتزكيتها، والتحلّل من المسؤوليّات الاجتماعيّة؛ هذه النزعة تمثّل تطرّفاً وانحرافاً نتجا عن النظرة المجتزأة إلى بعض النصوص القرآنيّة والروايات الواردة عن أهل بيت العصمة والطهارة. ومن هذه النصوص والروايات:

1- قوله -تعالى-: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ﴾[1].

فهذه الآية وردت في سياق قول الكافرين ﴿حَسۡبُنَا مَا وَجَدۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآۚ﴾[2]، وهي تنهاهم عن التأثّر السلبيّ بانحراف الآخرين والاستيحاش من قلّة أهل الهداية، وليست في سياق الحثّ على الاكتفاء بتحصيل الهداية الذاتيّة، والتخلّي عن المسؤوليّة الشرعيّة تجاه هداية المجتمع وصلاحه.

فالمشكلة، أنّ بعض الأفراد يميل إلى متابعة الآخرين، وخاصّة إذا كانت القضيّة تشكّل ظاهرة اجتماعيّة دون أن يتأكّد من سلامة الظاهرة الاجتماعيّة وصحّة خيار الآخرين، فيتحوّل إلى عنصر متأثّر بالجماعة وتابع لها، بدلاً من التأثير بها، والعمل على إصلاحها وتصويب مسارها وخياراتها.

2- عن أبي سعيد الخدريّ، قال: قال رجل: يا رسول الله، أيّ الناس أفضل؟ قال ﷺ: «**... رجل معتزل في شعب من الشعاب يعبد ربّه -عزّوجلّ-، ويدع الناس من شرّه**»[3].

ومنه ما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال: «**من خالط الناس نال مكرهم**»[4]، «**ومن اعتزل الناس سلم من شرّهم**»[5].

(1) سورة المائدة، الآية 105.
(2) السورة نفسها، الآية 104.
(3) ابن حنبل، مسند أحمد، مصدر سابق، ج3، ص37.
(4) الآمديّ التميميّ، غرر الحكم، مصدر سابق، ص599.
(5) المصدر نفسه.

وكذلك قوله عليه السلام: «**من انفرد عن الناس صان دينه**»[1].

وقوله: «**ملازمة الخلوة دأب الصلحاء**»[2].

وقوله أيضاً: «**سلامة الدين في اعتزال**»[3].

ويبدو أنّ هذه النصوص قد وردت في مورد الخوف على النفس من الانحراف، وعندما لا يكون الإنسان قادراً على أداء دور فاعل في مجتمعه، وعليه حينئذٍ أن يفرّ بدينه، وأن يرجّح الاعتزال ليتمكّن من عبادة ربّه عن هذا الطريق، وحفظ نفسه من الانحراف، وإلّا فإنّ بعض ما يؤدّيه الإنسان في مجتمعه من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإصلاح الآخرين، وخدمتهم، وقضاء حوائجهم التي فيها لله رضى، ودفع الظلم عن المظلومين، ومؤازرة المستضعفين في وجه المستكبرين، وجهاد أهل الباطل من المعتدين والطغاة والجائرين، لا يمكن أن تقاس نهائيّاً بشيء ممّا يستفيده الإنسان في عزلته حتّى العبادة المستحبّة المندوب إليها بعد أداء الواجبات.

وقد ورد في بعض الروايات: «**عدل ساعة خير من عبادة سبعين سنة...**»[4]، «**وعالم ينتفع بعلمه أفضل من عبادة سبعين ألف عابد**»[5]، «**وإن صبر المسلم في بعض مواطن الجهاد يوماً واحداً خير له من عبادة أربعين سنة**»[6].

(1) الليثيّ الواسطيّ، عيون الحكم والمواعظ، مصدر سابق، ص446.
(2) الآمديّ التميميّ، غرر الحكم، مصدر سابق، ص704.
(3) المصدر نفسه، ص344.
(4) الشيخ الطبرسيّ، مشكاة الأنوار، مصدر سابق، ص544.
(5) الصفار، محمّد بن الحسن بن فرّوخ، بصائر الدرجات، تصحيح: الحاج ميرزا حسن كوچه باغي، منشورات الأعلميّ، إيران - طهران، 1404هـ - 1362ش، لا.ط، ص26.
(6) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، مصدر سابق، ج10، ص39.

كما أنّ ما ورد من الأجر المضاعف لصلاة الجماعة، والحثّ على الحضور في المساجد، ذلك كلّه يؤكّد أنّ الدين لا يرجّح الاعتزال والابتعاد عن الناس بالمطلق، وأنّ ذلك يختصّ بموارد العجز عن عبادة الله وأداء حقّه بين الناس، وفي مورد الخوف من أن ينسيه الناس ذكر ربّه، أو خشية أن يحرفه الناس عن دينه.

فالموقف الأسلم أن ننظر إلى الدين الإسلاميّ في مجالاته كافّة، وأن نأخذ نصوصه المختلفة والمتنوّعة كاملة، وأن لا نقتصر على بُعد واحد من أبعاد اهتماماته. ومن جملة ما اهتم به الإسلام، الأخلاق الاجتماعيّة التي برزت في نصوص عديدة، وسلّطت الضوء على جملة من التوجيهات ذات البُعد الاجتماعيّ.

صفات المؤمن الاجتماعيّة

1- فمن صفات المؤمن الألفة:

وذلك حسبما ورد في الحديث عن النبيّ الأكرم ﷺ: «**المؤمن إلْفٌ مألوف، ولا خير فيمن لا يألَف ولا يُؤلف**»[1]. وهو تعبير موجز جدّاً يصوّر البُعد الاجتماعيّ في صفات المؤمن، وارتباطه بالآخرين، وعلاقته بهم، وعلاقتهم به.

2- الاهتمام بأمور المسلمين، وتحمّل المسؤوليّة تجاه المجتمع:

فقد ورد عن الرسول ﷺ: «**من أصبح لا يهتمّ بأمور**

(1) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، مصدر سابق، ج10، ص39.

المسلمين فليس بمسلم»[1]، وهذا ينسجم تماماً مع ما ورد من تشبيه المجتمع الإسلاميّ بالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعت له سائر الأعضاء بالسهر والحمّى، وبالبنيان يشدّ بعضه بعضاً. ومن الواضح أنّ ذلك لا يتحقّق إلّا بتوافر الاهتمام والحبّ والحسّ الاجتماعيّ، والشعور بالمسؤوليّة تجاه الآخرين، وهذا كلّه يحتاج إلى مخالطة وتواصل وحضور اجتماعيّ، فالمنعزل والمبتعد عن مجتمعه لا يمكنه أن يتحسّس آلامهم، ويتعرّف على حاجاتهم، بل يفقد تدريجيّاً الإحساس بالمسؤوليّة والاهتمام على فرض وجوده سابقاً.

3- العمل على ما فيه نفع المؤمنين وقضاء حاجاتهم:

وقد ورد في هذا الموضوع عدد كبير من الروايات، منها:

عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**الخلق كلّهم عيال الله فأحبّهم إلى الله أنفعهم لعياله**»[2].

عن الإمام عليّ بن الحسين عليه السلام: «**مَن قضى لأخيه حاجة فبحاجة الله بدأ، وقضى الله له بها مئة حاجة في إحداهنّ الجنّة، ومَن نفّس عن أخيه كربة نفّس الله عنه كرب القيامة بالغاً ما بلغت، ومَن أعانه على ظالم له أعانه الله على إجازة الصراط عند دحض الأقدام، ومَن سعى له في حاجة حتّى قضاها فيُسَرُّ بقضائها، كان إدخال السرور على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ومَن سقاه من ظمأ سقاه الله من الرحيق المحتوم، ومَن أطعمه من جوع،**

(1) الشيخ الكليني، الكافي، مصدر سابق، ج2، ص131.
(2) المصدر نفسه، ص149.

أطعمه الله من ثمار الجنّة، ومَن كساه من عري كساه الله من إستبرق وحرير...»[1].

وفي هذا المعنى روايات كثيرة لمن أرادها، وخاصّة في ما ورد عن أهمّيّة عيادة المرضى، وتشييع الجنائز، وإغاثة الملهوف، والمواساة في المصائب...

ومن الجدير بالذكر، أنّ ما ورد في هذه الأمور يتجاوز المجتمع الخاصّ بالمؤمنين إلى المجتمع بكامله، حتّى المخالف في المذهب والقناعات. وكثيراً ما تساهم هذه السجايا والتصرّفات الأخلاقيّة في زرع المودّة والمحبّة، وإثارة الجوانب العاطفيّة الإيجابيّة، وفتح القلوب على القلوب، وربّما كانت مدخلاً لقبول الأفكار وتغيير القناعات، وعلى أقلّ التقادير، فإنّ لها تأثيراً في إزالة الضغينة، وغسل القلوب، ونزع الأحقاد المتراكمة نتيجة البعد، وفي المثل الشعبيّ «البعد جفاء».

وإلى هذا الأمر يشير الإمام الصادق عليه السلام، حيث روي أنّه قال: «**تزاوروا، فإنّ في زيارتكم إحياءً لقلوبكم وذكراً لأحاديثنا، وأحاديثنا تعطف بعضكم على بعض**»[2].

4- التكافل الاجتماعيّ في المجالين الاقتصاديّ والثقافيّ:

فقد ورد عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: «**ما آمن بي مَن بات شبعان وجاره جائع**»[3].

(1) الشيخ الصدوق، ثواب الأعمال، مصدر سابق، ص146.
(2) الشيخ الكليني، الكافي، مصدر سابق، ج2، ص149.
(3) المصدر نفسه، ص668.

ولعلّ العبادات الماليّة تؤدّي دوراً مهمّاً في تحقيق التكافل الاجتماعيّ؛ فلو أدّى الناس كلّهم ما عليهم من فرائض في أموالهم لسُدَّ النقص الحاصل عند الفقراء والمساكين ولأغناهم عن المسألة، ولأدّى ذلك إلى تمويل مشاريع الرفاه الاجتماعيّ بالكامل، فضلاً عمّا يتركه ذلك في نفوس المؤدّين للحقوق والمستفيدين على السواء من شعور بالألفة والمودّة والرحمة والتقارب.

والتكافل الاجتماعيّ يتجاوز المسألة المعيشيّة إلى المسألة الفكريّة والثقافيّة والسلوكيّة التي يُعبّر عنها بنظام الأمر بالمعروف النهي عن المنكر، وهي الفريضة التي لو عمل بها بما تستحقّ لأقيمت الفرائض الأخرى كلّها، ولعمّ الصلاح.

بناء المجتمع المتماسك

وأخيراً، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الإسلام يريد للمجتمع الإسلاميّ أن يكون متماسكاً قويّاً محصّناً في مقابل الأعداء الذين يريدون به كيدا، والذين يسعون لتفكيكه وإثارة الفتن والنزاعات والتفرقة بين أبنائه.

ولا شكّ في أنّ بناء المجتمع القويّ المتماسك لا يتأتّى من خلال الاعتزال، فالمجتمع لا يتكوّن من أفراد مشتّتين، بل من أفراد تربط بينهم أواصر المودّة والألفة، ويجمعهم هدف واحد، أيديهم متشابكة متعاونة. وهذا ما يزعج الأعداء دائماً، فهم يتمنّون أن يروا المسلمين أفراداً لا يحسّ أحدهم بالآخر، ولا يعنيه ما يصيب

الآخر. ومن المؤكّد أنّ بناء المجتمع القويّ والمتماسك والمنيع لا يتأتّى إلّا بالاهتمام التامّ بالتكامل والتكافل والحضور الاجتماعيّ والشعور بالمسؤوليّة، والالتفاف حول القيادة العادلة والعالمة والأمينة على الدين والدنيا معاً؛ لأنّ وحدة القيادة والانقياد يمنحان الأمّة قوّة لا تقاوم، قوّة نريدها للدفاع عن مبادئنا ومقدّراتنا وأرضنا واستقلال ساحتنا وعزّتها وشرفها، وليست القوّة من أجل الظلم والعدوان والسيطرة والاستبداد.

الفصل الثامن

ثقـافة الاستهـلاك
آفـة اجتماعيّة تفتك بالمجتمع

ثقافة الاستهلاك

كثيراً ما نسمع بمصطلح المُستهلك، وهو من المصطلحات الحديثة التي تشير إلى الجهة المستفيدة من السلع المنتَجة في الحقل الزراعيّ أو الصناعيّ أو أيّ حقل من الحقول الإنتاج.

وكلّ فرد من أفراد المجتمع يُعدّ مستهلكاً لطعامه وشرابه اللذَين يتناولهما، وهو مستهلك لما يلبسه وما يستعمله من أدوات بسيطة ومعقّدة، ومن أثاث وآليّات وأمثال ذلك.

هذا الاستهلاك اليوميّ المستمرّ قد يتجاوز حدود الحاجة الضروريّة، ويصل إلى دائرة الإسراف والتبذير والترف، وقد يصبح حالة مأساويّة في آثارها وتداعياتها على المستهلك نفسه، وعلى المجتمع ككلّ، وعلى الطبيعة التي يعيش فيها.

ولا شكّ في أنّ الإنسان يحتاج إلى طعام يتقوّى به على واجباته، ويوفّر له الطاقة المطلوبة للحركة واستمرار الحياة، وهو بحاجة إلى لباس يواري سوأته ويحميه من البرد والحرّ ويتجمّل به بين الناس، وهو بحاجة إلى منزل يعيش فيه، وأثاث يريحه، وآليّة يتنقّل بها وأمثال ذلك من الأشياء، ولكنّه لا يكتفي بمقدار الحاجة، فيبالغ في طعامه على مستوى الأصناف والكمّيّات التي يطلب أن توضع على

المائدة بين يديه، وهو يبالغ في اختيار الألبسة وأنواعها وألوانها وأشكالها، حتّى يصبح التغيير هاجساً عنده.

وكذلك الأمر بالنسبة إلى أثاث المنزل وتجديده ونمطه، وما يقتنيه من أدوات ووسائل، فيتابع آخر المنتجات، وينفق كثيراً من المال مقابل الحصول على تقنيّات قد لا يحتاج إليها ولا يستعملها، ولم تُصنع لأمثاله.

فيحمل ساعة ذات خصائص عالية مثلاً، على الرغم من أنّه لا يحتاج إلى أكثر من ساعة دقيقة تشير إلى الوقت والتاريخ فحسب، ولا يرضى إلّا بجهاز هاتف متطوّر يقدّم خدمات وفيرة لا يحتاج إليها أمثالُه.

وتكمن الخطورة عندما يصبح الشراء والتسوّق هواية ومتعة، والاستهلاك ثقافة وعادة متأصّلة، كما هو واقع الحال بالنسبة إلى الأعمّ الأغلب من أبناء هذا العصر.

فعلى الرغم من الأوضاع الاقتصاديّة الصعبة للأسرة، والصراخ الذي يعلو دائماً من الجميع، نجد أنّ الأسواق تعجّ بالمتسوّقين، والمحلّات تزخر بمختلف البضائع الاستهلاكيّة الكماليّة، فمن السهل أن نلمس في واقعنا الاجتماعيّ منحىً خطيراً يدفع الفقير والغنيّ على حدٍّ سواء إلى الإقبال المتنامي على السلع غير الضروريّة، والاهتمام بالمواد الاستهلاكيّة الغذائيّة الجاهزة والمعلّبة؛ وهذا ما يرفع متوسّط الإنفاق الفرديّ إلى حدٍّ كبير لا يواكبه على الإطلاق مستوى الدخل الشهريّ، ممّا يرتّب أعباءً إضافيّة ثقيلة، ويخلّ بالتوازن الاقتصاديّ للأسرة والفرد.

أين تكمن المشكلة؟

وتكمن المشكلة في بُعدين:

الأوّل: في البُعد الشرعيّ: الاستهلاك غير الضروريّ، والفائض عن مقدار الحاجة العرفيّة والعقلائيّة، يُعدّ في نظر الشريعة المقدّسة من الإسراف ومن التبذير.

يقول -تعالى-: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُسۡرِفِينَ﴾[1].

ويقول أيضاً: ﴿إِنَّ ٱلۡمُبَذِّرِينَ كَانُوٓاْ إِخۡوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِۖ وَكَانَ ٱلشَّيۡطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورٗا﴾[2].

إنّ الله -سبحانه وتعالى- إذا أنعم على عبده وأجزل له، فمقتضى شكر النعمة استعمالُها فيما يرضى، وهو لم يعطه ليبذّر ولا ليفسد ولا ليسرف، وإنّما أعطاه ليمتحنه ويختبره، فعليه أن ينفق وفق مقتضيات الحكمة، وأن يستعمله في طاعة الله؛ فبإمكان المؤمن أن يتصدّق على المحتاجين، فيكون ذلك ذخيرة له ليوم فقره وفاقته يوم القيامة وفي الحياة الآخرة، وبإمكانه أن يبذل ماله في سُبُل الخير، بدلاً من إهداره في الإسراف والتبذير.

الثاني: على المستوى العامّ، وعلى مستوى المجتمع، يُعدّ الاستهلاك الترفيّ والتبذير والإسراف من الإفساد، فإنّ الغنيّ يتوهّم أنّه عندما يسرف ويبذّر، وعندما يقدِم على الاستهلاك بما يزيد

(1) سورة الأعراف، الآية 31.
(2) سورة الإسراء، الآية 27.

على الحاجة، إنّما يفعل ذلك في ماله الذي كسبه بكدّ يمينه وعرق جبينه، فيعدّه من خصوصيّاته، وضمن دائرة حرّيّاته الشخصيّة، وأنّه ليس لأحد أن يعترض عليه، ولكنّه يغفل تماماً عن عنوانين لهذا العمل، يُدان بهما:

أحدهما: الإفساد والتبذير والإسراف، وهي مفاسد نهى الله -تعالى- عنها.

وثانيهما: إنّ الموارد الطبيعيّة محدودة، وهي حقّ مشترك لجميع البشر المعاصرين وغيرهم من الأجيال القادمة، فإذا استأثر لنفسه بما يفيض عن حاجته فقد ظلم غيره بمنعها عنه، وإذا أتلفه بغير وجه من وجوه الحكمة فقد أخلّ بالتوازن والعدالة العامّة.

قال -تعالى-: ﴿كُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ مِن رِّزۡقِ ٱللَّهِ وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ﴾[1].

وإنّنا نرى اليوم أنّ حيتان التجارة في بعض أصقاع الأرض يعمدون إلى إتلاف كثير من عطاءات الله، وكمّيّات كبيرة من الناتج الزراعيّ لمجرّد الاحتكار التجاريّ والحفاظ على مستوى السعر العالميّ، وأمام أعين هؤلاء شعوب تتضوّر جوعاً، وتعاني من الجفاف والحاجة، ويموت جمّ غفير منهم في كلّ يوم، فلو أُعطي ما أُتلِف لمن يحتاجون إليه لحصل التوازن الاجتماعيّ.

(1) سورة البقرة، الآية 60.

كما يحذّر بعض الخبراء من نقص في المياه سيواجه الناس في المستقبل غير البعيد، وربّما ظهرت بعض مؤشّراته في هذه السنوات، فبينما نجد من يعاني من شحّ في المياه، نجد في المقابل من يهدر المياه، ويسرف في استهلاكها دون فائدة تُذكر؛ فلو عمل هؤلاء على ترشيد استهلاكهم، واستخدموا المياه بطريقة تحول دون هدرها، لأمكن استثمار الفائض في الزراعة، أو في إرواء العطشى ومَن هم بحاجة إليها.

فعن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال: «**فَمَا جَاعَ فَقِيرٌ إِلَّا بِمَا مُتِّعَ بِهِ غَنِيٌّ، واللَّه -تعالى- سَائِلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ**»[1]. من يتمكّن من الحصول على حصّة أكبر من عطاءات الأرض ونتاجات المصانع بماله أو نفوذه لا يبرَّر له الاستئثار به إذا كان مضرّاً بالغير.

مشكلتنا اليوم أنّ بعض العادات تسرّب إلى المجتمعات الفقيرة والمحدودة الدخل أيضاً، فبات الجميع يتنافسون في الاستهلاك، وابتلي الجميع بعادات ترسّخت لديهم، وهي غريبة عن مبادئهم وواقعهم.

فتجدنا ننفق على الكماليّات أضعاف ما ننفق على الضروريّات، ونستهلك مداخيلنا في أمور يمكن الاستغناء عنها بسهولة، فنحن لم نعد نرحم أنفسنا بعد أن كان الأغنياء لا يرحموننا.

(1) الشريف الرضيّ، نهج البلاغة، المصدر سابق، حكمة 328، ص533.

كيف تتشكّل ثقافة الاستهلاك؟

العوامل التي تساهم في ترويج ثقافة الاستهلاك:

ثمّة مجموعة من العوامل التي لها تأثير كبير على ترويج ثقافة الاستهلاك، ومنها:

1- الكمّ الهائل من الدعايات والإعلانات التجاريّة التي تغرق المجتمع، والتي باتت على مرأى الأطفال والنساء حيثما ذهبوا، في الشوارع، وعلى شاشات التلفزة، وفي جميع المطبوعات، والإنترنت والهواتف وغيرها، بل ربّما تحوّل بعض المطبوعات والشاشات إلى منبر إعلانيّ يتخلّله بعض البرامج الأخرى، وليس العكس، مضافاً إلى التفنّن في تقديم السلعة وعرضها بطريقة مغرية. فطريقة الترويج والإعلان التسويقي كمّاً ونوعاً تغري الناس، وتؤثّر بهم من حيث يشعرون أو لا يشعرون، وتدفعهم إلى التسابق نحو الشراء والاستهلاك.

2- التسهيلات المصرفيّة الشرائية التي تُغري بالاستهلاك، والتي تدفع الناس إلى الإنفاق قبل قبض الرواتب، فلم يعد المثل القائل: «أنفق ما في الجيب يأتِ ما في الغيب» سائداً، بل بات السائد اليوم أنفق ما في الغيب -أيضاً- ممّا لم تحصل عليه بعد ولم يصل إلى يديك، وهذه من إبداعات الهيئات التجاريّة والتسويقيّة، ومستثمري الأموال، فتعمد كبريات الشركات والمؤسّسات التجاريّة إلى سياسة التقسيط لجذب الزبائن، وتقدّم البنوك بدورها للعاملين القروض والتسهيلات الشرائيّة، بحيث يمكن أخذ الرواتب عن الأشهر القادمة مسبّقاً لصرفها

والتخلّص منها، دون أن يفكّر بماذا يعيش لاحقاً.

3- أسلوب التسويق الذي كان يسعى في السابق لإقناع المستهلك بأنّ هذه السلعة أنسب لحاجته ليشتريها، أو هي أرجح من حيث السعر أو الجودة، بينما السياسات التسويقيّة الحديثة التي يعتمدها أغلب الشركات اليوم تعمل على خلق الحاجة وإقناع المستهلك بأنّه محتاج إلى شراء السلعة؛ وهكذا أصبحت الأمور الترفيهيّة وغير الضروريّة حاجة ماسّة نتيجة دهاء المسوّقين.

4- التسابق المجنون بين الناس -وربّما كان نتيجة ما تقدّم- على شراء الملابس والسيّارات والأجهزة وقطع الأثاث، واستبدالها باستمرار، فتحوّلت المنازل إلى صالات عرض، والنساء إلى عارضات أزياء، تخجل إحداهنّ أن تلبس اليوم ما كانت تلبس بالأمس، ويُعاب عليها أن ترتدي في مناسبَتَين الملابس نفسها؛ ولذا تجد ازدهاراً غريباً في محلّات تسويق الملابس النسائيّة.

5- إفشاء روح التفاخر، والسعي وراء التميّز باللباس والأثاث والسيارة والهاتف وغيرها من المقتنيات والأدوات، وغياب روح القناعة والتواضع والزهد والرضى بالواقع. وبات من الغريب على مجتمعاتنا ما كان يتحدّث عنه المثل الشعبيّ: «على مقدار بساطك مدّ رجليك»، فأصبحنا نبحث عن البساط الذي يمكّننا من التمدّد عليه كيفما نشاء، ولم يعد يقيّد سلوكنا في الاستهلاك ضيق الحال ومحدوديّة الدخل، فالكلّ في هذه الآفة سواء.

6- تحوّل كثير من الكماليّات غير الضروريّة إلى ضروريّات ملحّة في العُرف الاجتماعيّ، مع أنّه مجرّد وهم؛ فمثلاً بات يُعَدّ عدم

امتلاك هاتف محمول منقصة، والكثيرون يحملون الهاتف لمجرّد الاستجابة لهذا العرف، ولأنّه بات ينزعج من كثرة ما يقال له: هل يوجد مَن لا يحمل هاتفاً محمولاً؟! ويتمّ استبدال جهاز الهاتف لا لشيء سوى أنّه أصبح قديماً، والحال أنّه قد صنع قبل ثلاث أو أربع سنوات، وتأتي الاتّصالات لاحقاً لكي لا يبقى الهاتف بلا استعمال، اليوم تنفق العائلة على الاتّصالات مبالغ طائلة، وكثير منها ليس له داعٍ، (هاتف ثابت، هاتف محمول عند الزوج، وآخر عند الزوجة، وواحد عند كلّ فرد من أفراد العائلة حتّى الأطفال في المدارس). فبين فاتورة الهاتف وثمن بطاقات التشريج وتبديل الأجهزة يتبيّن أنّ هذه الفقرة تستهلك أحياناً نسبة عالية من الراتب الشهريّ، ربّما هذا المبلغ يكفي عائلة مستضعفة.

7- لا داعي إلى الكلام عن الطعام الجاهز (دلفري)، فهو ألذّ، ولا يوجد وقت لإعداد الطعام في البيت، بل أصبح طعام العائلة في المطعم نوعاً من التكريم! ناهيك عن السيّارات والنزهات الأسبوعيّة، وما يتمّ إحضاره من مشتريات للعصرونيّة أو للسهرة يعادل أحياناً مصروف عائلة، وهو من محض الكماليّات.

8- الإنفاق الجنونيّ على الاستشفاء، ففي لبنان لا أبالغ إذا قلت إنّ أكثر من نصف ما يُنفق على العلاج هو غير ضروريّ. وفي هذا المجال يتقاسم تحمّل المسؤوليّة عن ذلك كلّ من الأسرة والأطبّاء والمستشفيات وشركات توزيع الأدوية، في حين يتخلّى الإعلام عن دور المسؤول في توعية الناس أيضاً.

الآثار السلبيّة لثقافة الاستهلاك

لا شكّ في أنّ لهذه الثقافة كثيراً من النتائج والآثار السلبيّة. وتطال هذه الثقافة بآثارها ومفاسدها مختلف الجوانب الاجتماعيّة والفرديّة والروحيّة. ويمكن في المقام أن نستعرض بعض هذه السلبيّات في النقاط الآتية:

1- كرّست هذه الثقافة قِيَماً جديدة غريبة عنّا، وغيّبت قيماً أخرى كان يجب أن تتأصّل فينا، فبدلاً من الاهتمام بمعايير الصفات العلميّة والفضائل، والتميّز بالعمل الصالح والأخلاق الحميدة والتقوى، بات التمايز في المجتمع يقوم على أساس بعض الشكليّات والاعتبارات القشريّة التي لا قيمة لها.

2- فرضت ثقافة الاستهلاك علينا رفع مستوى المعيشة؛ ممّا اضطرّنا إلى البحث عن موارد ماليّة إضافيّة تلبّي النمط الذي ألزمتنا ثقافة الاستهلاك به، فأحياناً يضطرّ الإنسان إلى العمل بدوامَين ولساعات طويلة لتلبية متطلّبات المعيشة التي اختارها، أو تلجأ الأسرة بأفرادها كلّهم للانخراط في ميدان العمل والكسب لتحقيق هذه الغاية، أو يؤول الأمر إلى الاقتراض لأجل الشراء والاستهلاك الترفيّ؛ ممّا يؤدي إلى الوقوع تحت ثقل الديون المتراكمة والعجز عن سدادها، وهذا كلّه يحصل على حساب اهتمامات أخرى ضروريّة ترتبط بالتنمية العلميّة والثقافيّة، أو العلاقات الأسريّة والاجتماعيّة، أو المسؤوليّات التربويّة تجاه الأبناء...

3- تؤثّر ثقافة الاستهلاك سلباً على الاقتصاد الوطنيّ؛ لأنّها تُحْدِث

خللاً في الميزان التجاريّ؛ إذ إنّ الاستهلاك غير العقلائيّ يرفع بشكل كبير من حجم المستوردات في قِبال حجم الإنتاج المحلّيّ، ويفرض على المسؤولين تلبية صرخات المطالبين بإيجاد التناسب بين التقديمات والحاجات المتزايدة، بناءً على هذه الثقافة.

يضاف إلى هذه الأمور سلبيّات أخرى غير مباشرة نُعرض عن تناولها اختصاراً.

الحلّ في تغيير الثقافة والحدّ من نموّ الظاهرة

لا شكّ في أنّ العودة إلى عالم البساطة باتت أمراً صعباً، وليس من السهل أن يتخلّى الناس عن وسائل الراحة، ولكنّ الأمور تجاوزت الحدود، فإنّ من مظاهر هذه الثقافة انتشار الفساد في المجالات كلّها (الإدارة، والتجارة، والعمل، والأسرة و...)، فنحن نعقّد الحياة أمام الجيل الصاعد الذي لن يتمكّن من الزواج وتكوين أسرة مستقرّة بسهولة، هذه الثقافة رفعت من معدل سنّ الزواج حتّى بات المتوسّط هو ثلاثين عاماً عند الذكور، وجعلت هذه الثقافة الفتاة لا تقبل بالارتباط بعريس إلّا إذا كان من النوع الذي يستطيع تلبية هذا المستوى من المعيشة والمتطلّبات.

هذه الثقافة تدفع الناس نحو البحث عن أساليب الربح السريع دون ضوابط أخلاقيّة، وتدفع المجتمع إلى التخلّي عن قِيَم واقعيّة كثيرة. هذه الثقافة تدفع نحو الجريمة والكذب والاحتيال والسرقة

والغشّ وغير ذلك ممّا هو قائم حالياً.

لذا، يجب على الجميع أن يدركوا خطورة الواقع، وأن يعملوا على تغييره، بدءاً من النفس وليس بدءاً من الغير.

لماذا لا تقوم الجهات الرسميّة بوضع معايير دقيقة وضوابط مدروسة للحدّ من انتشار ظاهرة الإعلان التجاريّ ومحتواه وأهدافه، ولماذا تسمح بالكذب الإعلانيّ، ولماذا تسمح بخدش الحياء، ولماذا باتت الشوارع والأوتوستّرادات تحجب عنّا رؤية البحر والطبيعة وتجبرنا على قراءة البانوهات التي تحاصرنا من الجهات كلّها، ولماذا يسمح بإقحام الإعلانات التسويقيّة في الهواتف الخليويّة، فتأتي إلينا رغماً عنّا؟!

لماذا لا تقوم الجهات التربويّة والثقافيّة بدورها في زرع قيم البساطة في العيش والتواضع ونبذ التفاخر والابتعاد عن الإسراف والتبذير، ولماذا لا نعود إلى ممارسة تلك الثقافة التي يرشدنا إليها المثل الشعبيّ المعروف «على قدر بساطك مدّ رجليك»؟!

الأسرة هي الضحيّة الأولى لثقافة الاستهلاك، فيجب وضع برامج خاصّة لشبابنا وفتياتنا الذين هم في سنّ الزواج لإقناعهم بأهمّيّة التخلّي عن المظاهر الترفيهيّة، والعودة إلى البساطة من أجلهم ولمصلحتهم، على أن تكون هذه البرامج موجودة في المدارس والمساجد والمراكز الثقافيّة، ولا مانع من مشاركة البلديّات فيها.

الحلّ يكمن بالعودة إلى ثقافتنا الأصيلة وقيم الدين الحنيف التي تريد للإنسان أن يتحرّر من أسر الأهواء النفسانيّة والزخارف

الدنيويّة، وأن يتعامل مع النِعَم الإلهيّة، وما جعلنا الله مستخلفين فيه، بالحكمة والعدل والإصلاح، بعيداً عن الإفساد والإسراف والتبذير، وتدعو إلى التحلّي بالقناعة والتواضع وبساطة العيش، والابتعاد عن التفاخر والتكبّر والتباهي بأمور شكليّة لا قيمة لها ولا طائل من ورائها.

ورد في الحديث الشريف: «**ضمنت لمن اقتصد أن لا يفتقر**»[1].

وفي حديث آخر: «**مَن تواضع لله رفعه الله، ومَن تكبّر خفضه الله، ومَن اقتصد في معيشته رزقه الله، ومَن بذّر حرمه الله، ومَن أكثر من ذكر الموت أحبّه الله**»[2].

(1) الشيخ الكليني، الكافي، مصدر سابق، ج4، ص53.
(2) المصدر نفسه، ج2، ص122.

الفصل التاسع

العلاج الإيجابيّ للمفاسد الاجتماعيّة

تمهيد

توجد مقولة مشهورة تقول إنّ «الإنسان اجتماعيّ بالطبع». ولا شكّ في أنّ الحياة الاجتماعيّة ضرورة ملحّة لتحقيق كثير من الأهداف التي يعجز الإنسان عن تحقيقها بمفرده، إلّا أنّه قد يتولّد عن العلاقات الاجتماعيّة جملة من المفاسد والتجاوزات التي ينبغي معالجتها من قِبَل المفكّرين والعلماء والقادة، عبر برامج تربويّة وأنظمة وقوانين وإجراءات تحدّ من تفاقمها.

فيما يلي نعرض لأبرز أنواع المفاسد الاجتماعيّة، والطرق الإيجابيّة لمعالجتها.

أنواع المفاسد الاجتماعيّة

المفاسد الاجتماعيّة هي الممارسات والتصرّفات والعادات التي تنشأ من العلاقات الاجتماعيّة ومن الاشتراك في العيش في إطارٍ ما، وتؤثر سلباً على مسيرة المجتمع وحركته نحو الأهداف السامية التي حدّدها البارئ -عزّ وجلّ-، وجعلها غاية لخلق البشر. وهي على أنواع:

أوّلاً: المفاسد الاجتماعيّة ذات الصلة بالحقوق المعنويّة

للمجتمع والأفراد الذين يتكوّن منهم المجتمع.

ومن هذه الحقوق: الحرّيّة، الكرامة، الشعور بالأمن، وحفظ الخصوصيّات الشخصيّة للفرد والمجتمع... إلخ.

هذه الحقوق تتعرّض للتعدّي والتجاوز، وقد لا تعطى الأولويّة في المعالجة عادةً، على الرغم من أنّها تحتلّ أهمّيّة كبرى في المنظومة الأخلاقيّة والتربويّة للشرائع السماويّة، وتتناولها بكمٍّ هائل من النصوص التوجيهيّة، تزخر بها الموسوعات الحديثيّة.

وتضمن الشريعة الإسلاميّة حرّيّة الإنسان في هذا المجال، ففي حديث الإمام عليّ عليه السلام: «**ولَا تَكُنْ عَبْدَ غَيْرِكَ وقَدْ جَعَلَكَ اللَّه حُرّاً**»[1]، وهي قاعدة تؤسّس لرفض عبوديّة الإنسان للإنسان «**شرّ الناس من باع الناس**» كما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم[2]. وليس المقصود بالحرّيّة طبعاً أن يتحرّر الإنسان من عبوديّة الله، فهو أمر غير ممكن، فالمخلوق لا يمكنه الخروج الحقيقيّ من سلطان الخالق، وإن توهّم نفسه قادراً على ذلك بفضل المساحة الممنوحة له من قِبَل خالقه وَفق ما تقتضيه مسألة التكليف والامتحان والاختبار.

وينبغي أن نشير إلى أنّ الحرّيّة لا تعني الإذن في التمرّد على القوانين والأنظمة الشرعيّة أو الاجتماعيّة، فللحرّيّة دائماً مساحة لا تتجاوز حقوق الآخرين وحرّيّتهم، ومن هنا تنشأ المشكلة، حيث يبادر بعض الأفراد إلى توسيع دائرة الحرّيّة لنفسه فيضيّق حرّيّة

(1) الشريف الرضيّ، نهج البلاغة، مصدر سابق، وصيته للإمام الحسن عليه السلام، ص401.
(2) الشيخ الكلينيّ، الكافي، مصدر سابق، ج5، ص114.

غيره أو يصادرها، وربما صادر حرّيّة المجتمع بكامله.

أمّا الكرامة، فهي حقّ معنويّ آخر له أهمّيّته الكبرى، فقد يجد الإنسان أنّ حفظ الكرامة أهمّ من الطعام والشراب، بل قد يفضّل الموت بكرامة على الحياة مع الذلّ ولو توافر له فيها كلّ ما لذّ وطاب. وهذا أصل تلتزم به الأديان بما فيها الدين الإسلاميّ.

ففي الرواية عن الإمام الصادق عليه السلام أنّه قال: «**إنّ الله -عزّ وجلّ- فوّض إلى المؤمن أموره كلّها ولم يفوّض إليه أن يذلّ نفسه**»[1]. وإذا كان من غير المسوّغ أن يذلّ المؤمن نفسه، وأن يرضى لها بالذلّ، فمن باب أَوْلى أن لا يكون التعدّي على كرامة الغير وإذلاله مسموحاً وجائزاً في الشريعة.

ويأتي في سياق الحفاظ على خصوصيّات الأشخاص والجماعات النهي عن الغيبة؛ باعتبار أنّها تشوّه صورة المغتاب، وتخدش شخصيّته في أعين الآخرين، وتساهم في إسقاطه والحدّ من صلاحيّته كعنصر فاعل في كيان المجتمع الذي يراد له أن يكون متماسكاً متكافلاً متعاوناً كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعت له سائر الأعضاء بالسهر والحمّى.

ثانياً: المفاسد الاجتماعيّة ذات الصلة بالحقوق المادّيّة: كالظلم، والاحتكار، والتعدّي على الأموال، وإغلاق أبواب الكسب المباح، وحجب الحقوق. ولعلّ كثيراً من الحالات التي ينتج عنها التمركز الكبير في الموارد المادّيّة عند أفراد أو جماعات يعود

(1) الشيخ الكلينيّ، الكافي، مصدر سابق، ج5، ص63.

إلى اعتماد الأساليب غير المشروعة، وتجاوز حقوق الأفراد والجماعات، واحتكار الإمكانيّات والفرص، واستخدام القوّة في منع الآخرين من الوصول إلى ما من حقّهم الوصول إليه؛ فقد ورد في الرواية أنّه « **فَمَا جَاعَ فَقِيرٌ إِلَّا بِمَا مُتِّعَ بِهِ غَنِيٌّ**»[1].

ومن المؤسف أنّ بعض التعدّيات المادّيّة على حقوق الآخرين يتّخذ شكلاً مقنّناً ومعترفاً به في عدد من الدول والأنظمة المعاصرة، أو يأتي نتيجة ضعف السلطات أو خيانتها في معظم الدول الأخرى.

وقد حرّمت الشريعة الإسلاميّة «الحكرة» في الطعام؛ لأنّها تضرّ بالناس، ممّا يعني أنّ حقّ الناس بالحصول على ضروريّات المعيشة أمر يجب رعايته، ويحرم التعدّي عليه؛ ولذا، يُلزم المحتكر بعرض الطعام للبيع.

ثالثاً: المفاسد الاجتماعيّة ذات الصلة بالغرائز الجنسيّة: وهي كثيرة الانتشار، تنشأ من الاختلاط السلبيّ، والعلاقات الاجتماعيّة المتحلّلة من القيود الأخلاقيّة والضوابط الشرعيّة؛ ممّا يؤدّي إلى التمادي في الاستجابة لنداء الغريزة، وربّما الانجرار إلى حالات الشذوذ الجنسيّ، وتغليب البُعد الحيوانيّ على حساب البُعد الإنسانيّ.

وقد يلجأ دعاة الإباحيّة والتحلّل من القيود الجنسيّة إلى الترويج لهذا النوع من المفاسد، عبر إدخاله في دائرة الحرّيّات الفرديّة وسلطة الإنسان على نفسه، متناسين تماماً أنّ الإنسان

(1) تقدّم تخريج الحديث.

مملوك لخالقه، ليس له أن يستخدم سلطته في الإضرار بنفسه وإرضاء شهواته على حساب مَلَكاته الروحيّة والعقليّة، وليس له أن يتمرّد على ما رسمه له الخالق والمالك من حدود شرعيّة وأخلاقيّة، فضلاً عن مساهمته في إفساد الذوق العامّ والبيئة الاجتماعيّة.

العلاجات الإيجابيّة للمفاسد الاجتماعيّة

لن أتناول بالعرض أدوات الردع ووسائل العقاب التي يُلجأ إليها عادةً للحدّ من انتشار المفاسد، وإن كانت تحتلّ موقعها في الشرائع السماويّة والأنظمة الوضعيّة على حدٍّ سواء، لكنّي أشعر بضرورة تنمية وتطوير الوسائل التربويّة الإيجابيّة التي تكسب الإنسان منعة ذاتيّة وارتداعاً إراديّاً؛ ففي عالم التربية يُقدّم هذا النوع من العلاجات على النوع الأوّل في الأهمّيّة، وعلى الرغم من ذلك، يسرع المربّون عادةً إلى استخدام النوع الأوّل؛ لأنّه أسهل تناولاً، ولأنّ أساليبه تحدث ردعاً فوريّاً، ممّا يوهم أنّها أوصلت إلى الهدف بيسر وفعاليّة، لكنّ الدقّة والتأمّل يكشفان عن أنّ الارتداع الآتي نتيجة الخوف من العقاب سرعان ما يرتفع عند ارتفاع أسبابه، فيستمرّ الارتداع باستمرار الرادع وعند بقاء الخوف، فإذا غاب الرادع وزال الخوف، أو ضعف تأثيره، أو تمكّن المستهدَف من التهرّب منه والتمرّد عليه، عاد من حيث بدأ، بخلاف الوسائل الإيجابيّة التي تستهدف إكساب الإنسان مَلَكة الصلاح والفضيلة، والامتناع عن المفاسد الاجتماعيّة ذاتيّاً حتّى في غياب الرقيب، والأمن من العقاب.

لذا، نجد أنّ الإسلام يعمل في تشريعاته على الخطّين معاً، ويولي الوسائل التربويّة الإيجابيّة الاهتمام الأكبر، ويقنّن -في الوقت ذاته- الحدود والتعزيرات لردع الحالات التي لا تستجيب للعلاجات الإيجابيّة.

معالجة الإسلام للمفاسد الاجتماعيّة بالطرق الإيجابيّة

أوّلاً: القاعدة الفكريّة والعقائديّة:

لا بدّ من بناء القاعدة الفكريّة والعقائديّة، وربط الحياة الدنيويّة التي يعيشها الإنسان بالمبدأ من جهة والمعاد من جهة أخرى، لتكون مرحلة في سياق متّصل بما قبلها وبما بعدها؛ وعندئذٍ يجد العاقل أنّه لا محيص عن التعاطي مع تفاصيل الحياة الدنيا وما فيها من متع وشهوات ونِعَم وملذّات، وما يشوبها من بلاءات ومصائب وغموم ومصاعب؛ باعتبارها حالة برزخيّة مؤقّتة، ومرحلة عابرة تؤسّس لما بعدها؛ ممّا يفرض عدم الاستغراق في لذّاتها بما يضرّ بحياته الأخرى، وعدم الجزع لهمومها وبلاءاتها، بل يؤخذ منها بالقدر الذي لا يتعارض مع ما بعدها من مراحل وما ينتظر من مصير، وفي المقابل يجب الصبر والتحمّل؛ لأنّ الفرج آتٍ لا محالة.

هذا المحور هو الأساس في العلاج الإيجابيّ للمفاسد من وجهة نظر الدين الإسلاميّ، وهو أساس التغيير الجذريّ، وعلى ضوئه يتمايز الناس في أدائهم وسلوكهم، فأهل الدنيا يعملون من أجلها،

ويحرصون على استنفاذ كلّ ما بوسعهم للفوز بلذّاتها، ولا يحسبون لآخرتهم حساباً، بينما في المقابل أهل الإيمان بالآخرة يتعاملون معها بطريقة أخرى.

ثانياً: القيم الإنسانيّة والاجتماعيّة:

يجب العمل على زرع القيم وتجذيرها؛ وذلك لأنّ القيم الراسخة في النفوس تحدث منعة ذاتيّة في مواجهة المفاسد، فعندما تهفو النفس لممارسة رذيلة أو الحصول على لذّة رخيصة، تعمل قيم الفضيلة على ردع النفس وتمسك بزمامها، وعندما يهمّ الإنسان بتجاوز حدود الآخرين والتعدّي على حقوقهم، تتحرّك قيمة العدالة في النفس إذا كانت قويّة، لتقف في وجهه، وتحول دونه وما يريد.

لكنّ العبرة في السبل والبرامج التي من شأنها أن تساعد على ترسيخ القيم وتجذيرها، وهنا بيت القصيد، فنحن ندعو الآخرين إلى الالتزام بالفضيلة، وقد لا نلتزم بها، ممّا يفقد سعينا في إحداث التأثير المطلوب والمرتجى، فالقيم لا تنشر بالتعليم ولا بالمحاضرات، وإنّما تحتاج إلى عمل دؤوب وتربية مبكّرة ومتواصلة ومستمرّة.

أحياناً ندرّب أبناءنا على الكذب من حيث لا نقصد، وذلك عندما يسمعوننا نكذب عليهم أو على الآخرين، وندرّبهم على عدم احترام حقوق الآخرين من خلال تجاوزاتنا للحقوق المادّيّة والمعنويّة.

وفي المقابل، ندرّب أبناءنا على حفظ النظام عندما يرون ذلك منّا بشكل دائم وثابت وفي أصعب الظروف، وندرّبهم على الصدق

عندما نمتنع عن الكذب في أحرج المواقف، وندرّبهم على احترام الكبير والعطف على الصغير، ومساعدة ذوي الحاجات، والوفاء بالوعد، والاعتراف بالجميل... إلخ، من خلال سلوكنا وممارساتنا، بشرط أن تكون دائمة ومستمرّة، وفي السرّاء والضرّاء.

ولذلك ورد الحثّ على الدعوة إلى الله من خلال العمل والسلوك: «**كونوا دعاة الناس بأعمالكم، ولا تكونوا دعاة بألسنتكم**»[1]، «**ولْيَكُنْ تَأْدِيبُه بِسِيرَتِه قَبْلَ تَأْدِيبِه بِلِسَانِه**»[2]. فتأثير السلوك العمليّ كبير جدّاً؛ لأنّه يقدّم المثال الحسن والقدوة؛ ولذا بعث الله الأنبياء والرسل إلى الناس، ولم يكتفِ بإنزال الكتب والاعتماد على العقل؛ لأنّ النبيّ يمثّل القدوة والأسوة، ولأنّه يثبت للناس الإمكانيّة العمليّة لتطبيق توجيهات الشريعة وقيمها وأخلاقيّاتها كلّها من خلال المثال الفعليّ القائم.

وما ينبغي التأكيد عليه، أنّ عمليّة التغيير تبدأ بفرد؛ وعليه، فليس مبرّراً على الإطلاق أن ينتظر الشخص غيره، فلو توقّف الإصلاح والتغيير على توافر جماعة تلتزم بذلك لما أمكن الانطلاق به على الإطلاق، لكن إذا بادر بعض الناس أمكن توفير الجماعة، وازداد بهم التأثير، وتسارعت وتيرة الإصلاح والتغيير.

(1) الحميريّ القمّيّ، عبد الله بن جعفر، قرب الإسناد، تحقيق ونشر: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، إيران - قم، 1413هـ، ط1، ص77.
(2) الشريف الرضيّ، نهج البلاغة، مصدر سابق، حكمة 73، ص480.

ثالثاً: معالجة الظواهر السلبيّة في المجتمع بالوسائل الإيجابيّة:

من المسلّم به أنّ المجتمع الملتزم والمتديّن لن يكون سدّاً منيعاً أمام وقوع بعض الظواهر السلبيّة من الفساد الاجتماعيّ؛ ولذلك توضع عادةً أنظمة العقوبات، إلّا أنّه من الضروريّ اعتماد وسائل العلاج الجذريّ للظواهر، وذلك عن طريق دراسة الأسباب والدوافع ومعالجتها، وعدم الاتّكال على أجهزة القضاء والرقابة.

فالقضاة عندما يعالجون أيّ مشكلة إنّما يتناولونها من الزاوية الجزائيّة، بقطع النظر عن الآثار الاجتماعيّة والأبعاد الإنسانيّة التي ترافق الأحكام، وهو أمر على أهمّيّته لا يكفي لمن يريد أن يعالج المفاسد، ويجتثّها من جذورها؛ ممّا يفرض على التربويّين والمعالجين الاجتماعيّين والمبلّغين أن يضعوا برامج خاصّة للحالات المتورّطة كلّها؛ لإنقاذها والحيلولة دون انتشار العدوى إلى غيرهم من عناصر المجتمع.

رابعاً: الإجراءات الوقائيّة:

يعتمد الإسلام بعض الإجراءات الوقائيّة التي تحول دون حصول المشكلة، وهي إجراءات تنطلق من ضرورة توخّي الحذر عندما وجود أيّ خطر محتمل، من قبيل الحدّ من الاختلاط، والفصل بين الأطفال في المضاجع ابتداءً من عمر عشر سنوات فصاعداً، وإزالة عوامل الإثارة الجنسيّة، واعتماد وسائل أمينة للحيلولة دون قيام من تسوّل له نفسه بما يريد من تعدٍّ على الحقوق، كما في الحثّ على كتابة العقود والديون، والإشهاد، وأخذ الرهان وغير ذلك من

إجراءات تقلّل من فرص التجاوز. فالمثل السائد يقول: «المال السائب(المهمل) يعلّم النّاس الحرام(السرقة)»، وهذا باب واسع جدّاً، فلعلّ كثيراً من حالات الخلاف الماليّة والتجاريّة وما يحصل بين الشركاء سببه عدم الوضوح في تفاصيل العقود والاتّفاقات، أو عدم توثيق ما اتّفق عليه؛ ممّا يفتح الباب أمام الشيطان وما تسوّل به النفس الأمّارة بالسوء.

الفصل العاشر

الحرّيّة بين النظرة الدينيّة والنظرة العلمانيّة

«الحرّيّة» من القيم الإنسانيّة الفطريّة التي يسعى الإنسان للحصول عليها، ويكافح في سبيل الحفاظ عليها وحمايتها. وعلى الرغم من وضوح هذا المفهوم، إلّا أنّه كان غامضاً بالنسبة إلى كثير من الناس، خاصّة في ما يتعلّق برسم حدوده وتشخيص تطبيقاته.

والسؤال الذي يُطرح باستمرار هو أنّه ما هو موقف الدين الإسلاميّ من الحرّيّة؟ وما هي الحدود الشرعيّة التي يضعها لها؟

وفيما يلي نستعرض نقاط عدّة تشكّل بمجموعها إجابة عن هذا السؤال:

أوّلاً: الإنسان في نظر الدين الإسلاميّ خاصّة، والأديان السماويّة عامّة، هو مخلوق لخالق سرمديّ واحد، هو خالق الكون وموجده، ومن بيده ملكوت كلّ شيء، وهو الحيّ الدائم العليم الحكيم... ومقتضى ذلك عبوديّة الإنسان لخالقه، وما تستلزمه هذه العبوديّة الحقيقيّة من أنّ كلّ تصرّف من تصرّفاته التي ترتبط بنفسه أو بغيره من البشر أو بأيّ كائن مخلوق، فهو بحاجة إلى إذن المولى الخالق والمالك، وهو مسؤول أمامه ومحاسَب من قِبَله.

إلّا أنّ الخالق والمالك، بموجب رحمته ورأفته وحكمته وغناه، قد أَذِنَ للإنسان في التصرّف في الكائنات، وسخّر له كثيراً منها، بعد أن وضع له جملة من الحدود الشرعيّة التي تضيّق دائرة التصرّف لديه، وتحدّ من مساحة الحرّيّة، إلّا أنّه -تعالى- منح الإنسان قدرة أوسع وإمكانيّات أكبر لحكمة الاختبار، وامتحان الطاعة الاختياريّة والإراديّة.

﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا مِّنۡهُۚ﴾[1].

﴿خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا﴾[2].

﴿قُلۡ مَنۡ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِيٓ أَخۡرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزۡقِۚ﴾[3].

ثانياً: فطر الله -تعالى- الإنسان على حبّ الحرّيّة، وقد يصل به الأمر إلى الرغبة في تجاوز الحدود الشرعيّة التي وضعها الله -تعالى-، فيتمرّد عليها، متوهّماً أنّه يحقّق بذلك درجة متقدّمة من الحرّيّة. والحقيقة، أنّ ما يحصل هو العكس تماماً؛ لأنّ تجاوز الحدود الشرعيّة والتمرّد على الأحكام الإلهيّة يُدخلان العبد المتمرّد والمتجاوز في الأسر، ويضعه في القيد من جهتين:

الجهة الأولى: ما يترتّب من استحقاق العقاب الإلهيّ؛ ممّا يجعل العبد في أسر ما أعدّه الله للعصاة، ممّا لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر. وهذا الأسر ليس منه مفرّ إلّا العودة إلى دائرة الطاعة بالتوبة والعمل الصالح، ومن هنا ورد في الدعاء: «**اللهمّ، فكّ رقبتي من النار، واعتقني من النار**»[4] وأمثال ذلك، ممّا يؤكّد هذا النوع من الأسر والرقّ.

(1) سورة الجاثية، الآية 13.
(2) سورة البقرة، الآية 29.
(3) سورة الأعراف، الآية 3.
(4) ابن طاووس، السيّد عليّ بن موسى، إقبال الأعمال، تحقيق: جواد القيّوميّ الأصفهانيّ، مكتب الإعلام الإسلاميّ، قم المقدّسة، 1414هـ.ق، ط1، ج1، ص83.

الجهة الثانية: لا شكّ في أنّ كلّ خروج على طاعة الله -تعالى-، وأيّ تمرّد على حدوده وأحكامه، يأتيان استجابة لدعوة جهة أخرى، إمّا طاعة للشيطان الذي يسعى لاستعباد البشر وجذبهم لطاعته بدلاً من طاعة ربّهم، أو يأتي طاعة للغرائز والأهواء والشهوات؛ الأمر الذي يدخل الإنسان في عبادة الأهواء والشهوات، والوقوع في أسرها، فهو يسعى للحرّيّة، فيقع في عبوديّة من لا يستحقّ منه ذلك، فهو يطلب التحرّر من قيود لا يصحّ التحرّر منها، فيدخل في أسر ما لا يجوز الإذعان له والتسليم لأمره ونهيه، فعلى الإنسان أن يتمرّد على الشهوات، ويهرب منها إلى طاعة الباري -عزّ وجلّ-.

في الرواية عن الإمام عليّ عليه السلام: «**من ترك الشهوات كان حرّاً**»[1]، «**من زهد في الدنيا أعتق نفسه وأرضى ربه**»[2].

وعن الإمام الصادق عليه السلام: «**إنّ صاحب الدين...، ورفض الشهوات فصار حرّاً...**»[3].

ثالثاً: تلحظ الحرّيّة من زاويتين: الزاوية التكوينيّة، والزاوية التشريعيّة.

في المجال التكوينيّ، أعطى الباري -عزّ وجلّ- للإنسان جملة من القدرات، وسخّر له من الوسائل والأدوات ما يمكّنه من توسيع قدرته بواسطتها. وهذه حرّيّة تكوينيّة يجد الإنسان نفسه أمام

(1) ابن شعبة الحرّاني، تحف العقول، مصدر سابق، ص89.
(2) الليثيّ الواسطيّ، عيون الحكم والمواعظ، مصدر سابق، ص462.
(3) المفيد، الشيخ محمّد بن محمّد، الأمالي، تحقيق: حسين الأستاد ولي، عليّ أكبر الغفّاريّ، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان - بيروت، 1414 - 1993م، ط2، ص52.

مساحة واسعة منها، فيعمل على استغلالها ما استطاع إلى ذلك سبيلاً.

﴿يَٰمَعۡشَرَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ إِنِ ٱسۡتَطَعۡتُمۡ أَن تَنفُذُواْ مِنۡ أَقۡطَارِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ فَٱنفُذُواْۚ لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلۡطَٰنٍ﴾[1].

فقد ترك الله -سبحانه- الإنسان في هذا المجال حرّاً مختاراً، ولم يُعمل قدرته في منعه من التصرّف، ولو كان تصرّفه مخالفاً لأمره ونهيه، أو كان في تصرّفه إفساد أو إضرار بالنفس أو بالغير أحياناً؛ وذلك لمصلحة اقتضتها الحكمة الإلهيّة، لفتح باب السير نحو الكمال الروحيّ والسموّ الإنسانيّ، وهو -بلا شكّ- يتوقّف على منح الاختيار وحرّيّة الإرادة، وبذلك تتمّ مقدّمات الامتحان والاختبار.

أمّا في المجال التشريعيّ: فقد رسم الله -سبحانه- للإنسان حدوداً تمثَّلت في التكاليف والواجبات والمحرّمات والمباحات، ودعاه إلى الالتزام بهذه الحدود، وأرسل الرسل والهداة والأدلّاء، بما لم يترك عذراً لمعتذر. هذه الأحكام بالإجمال تقيّد حرّيّة الإنسان تشريعاً، وتضعه ضمن مساحة محدّدة، ولا تلغيها، علماً بأنّ هذه المساحة من السعة بحيث لا توجب له حرجاً في حياته، ولا تمنعه من الاستمتاع بدنياه، لكنّ الشهوات والغرائز والنفس التوّاقة للهوى تطمح لأمور ترغب في ممارستها، والحال أنّ فيها هلاك الإنسان، وفيها الأضرار الروحيّة التي تعوق مسيرة تكامله.

(1) سورة الرحمن، الآية 33.

رابعاً: نحن نرى أنّ القوانين الوضعيّة يجب أن تضمن الحرّيّات الفكريّة والاعتقاديّة؛ لأنّ ذلك يفتح الباب واسعاً أمام العقل (الرسول الباطنيّ) لكي يمارس دوره في إظهار الحقيقة وإثبات الصواب والعقيدة الصحيحة.

وليس ثمّة ما يدعو إلى خلاف ذلك، فإنّ العقيدة الصحيحة لا تُفرض بالقوّة، ولا يمكن الوصول إليها إلّا من خلال التفكير وإعمال العقل والاستدلال وإقامة الحجّة والبرهان، في جوٍّ من الحرّيّة الفكريّة، وبعيداً عن الإكراه: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ﴾[1].

هذه الآية لا تشكّل اعترافاً بالمذاهب والأديان المخالفة، فهو أمر غير ممكن؛ لأنّ الحقيقة واحدة لا تتعدّد، ولا يمكن الإقرار بالأضداد والمتناقضات، إلّا أنّ الحقيقة -أيضاً- لا يمكن فرض الاعتقاد بها بالقوّة والإكراه، ولا يمكن منع الاعتقاد بما يخالفها كذلك بالقوّة والإكراه.

ومن الضروريّ الإشارة إلى أنّ الآية الشريفة المتقدّمة لا تعني أبداً تشريع حرّيّة المعتقد بالكامل بمعنى مقبوليّة أيّ معتقد عند الله -تعالى-، وإنّما تنفي إمكانيّة فرض المعتقد، فإنّ الإنسان العاقل مكلّف شرعاً ومطالَب أمام الله -تعالى- بأن يبحث عن الحقيقة وأن يلتزم بها، وليس له أن يقصّر في البحث، ولا أن يتبنّى عقيدة دون دليل.

(1) سورة البقرة، الآية 256.

عندما أقرّ النظام السياسيّ والإداري الإسلاميّ أهل الأديان السماويّة على أديانهم، وقبلهم في المجتمع مع بقائهم عليها، لم يبْنِ ذلك على صوابيّة المعتقد، وإنّما قام بذلك تحقيقاً للتعايش، وميّز بين رفض الفكرة وقبول التعايش مع صاحبها، وإذا صحّ أن يسمّى هذا الإقرار وهذا التعايش حرّيّة معتقد، فلا شكّ في أنّه لا يصل إلى حدّ القول إنّ ذلك أبعد من الأُطر القانونيّة والسياسيّة، فإنّ الإنسان ليس حرّاً في الواقع بعد معرفة الحقيقة أن يرفضها وأن يأخذ بخلافها، لكن هذا ممّا يحاسب عليه غداً يوم القيامة، أمّا هنا فيمكن للناس أن يتعايشوا معه كما هو.

خامساً: ورد عن الإمام عليّ عليه السلام: «**وَلَا تَكُنْ عَبْدَ غَيْرِكَ وَقَدْ جَعَلَكَ اللَّه حُرّاً**»[1]. وفي كلامه عليه السلام إشارة إلى قاعدة شرعيّة تؤسّس لحرّيّة الإنسان بالنسبة إلى غيره من بني البشر، فالناس كلّهم يشتركون في العبوديّة لله -تعالى-، فما الذي يبرّر استعباد إنسان لغيره، ممّن يساويه ويشترك معه في الإنسانيّة وفي العبوديّة الحقيقيّة لله، وما الذي يدعو الإنسان إلى الرضى بالعبوديّة لغير الله -تعالى-؟!

لا شكّ في أنّ من أقبح أنواع الجَور أن يعمد القويّ إلى استعباد الناس، والحدّ من حريتهم؛ إرضاءً لغرائزه وأهوائه وشهواته، إلّا أنّ الطاعة المفروضة لمن أمر الله بطاعتهم خارجة عن هذه القاعدة؛ لأنّها ليست استعباداً، ولأنّ طاعة من أمر الله بطاعته تؤول إلى طاعة الله -تعالى-:

(1) تقدّم تخريج الحديث.

قال -تعالى-: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ﴾[1].

وفي الحديث الشريف: «**من أصغى إلى ناطق فقد عبده، فإن كان الناطق يؤدّي عن الله -عزّ وجلّ- فقد عَبَدَ الله، وإن كان الناطق يؤدّي عن الشيطان فقد عَبَدَ الشيطان**»[2].

سادساً: الدعوات التي تنطلق منادية بالتحرّر من قيود الأديان والأعراف، وإعطاء الحرّيّات الفرديّة أقصى مداها، تهدف إلى إسقاط الإنسانيّة في مستنقعات الرذيلة والبهيميّة، وإلغاء ما يميّز الإنسان عن كافّة المخلوقات، بل تسخير كلّ شيء في خدمة الغرائز والشهوات. هذه الدعوات تُدخل الإنسان غياهب ظلمات الأسر والعبوديّة للشهوات، حتّى العقل يصبح عندهم خادماً مطيعاً للأهواء والشهوات.

هذا النوع من الدعوات يرتكز على فكرة رفض الخالق، ويؤسّسن للحرّيّة في قبال حدود الله الشرعيّة، ويخالفن بذلك أمره ونهيه، بخلاف الحرّيّة المستندة إلى الإقرار بالعبوديّة لله التي تفرض التبعيّة له ووجوب استئذانه في كلّ شيء، حتّى في ما يرتبط بالنفس والجسد، فضلاً عن الغير.

في قصّة بِشر الحافيّ المعروفة، «مرّ الإمام الكاظم عليه السلام على منزل يُسمع منه صوت المعازف والقيان، فإذا بجارية تخرج من الدار لبعض الحاجة، فسألها الإمام عليه السلام: **لِمَن هذه الدار؟**

(1) سورة النساء، الآية 80.
(2) الشيخ الكلينيّ، الكافي، مصدر سابق، ج6، ص434.

فأخبرته بأنّه لسيّدها بِشر، فقال: سيّدك هذا حرٌّ أم عبد؟ فقالت: بل حرّ، فقال عليه السلام: **صدقت، لو كان عبد الله يخاف الله**»[1]، إلى آخر القصّة.

ففي هذه القصّة يريد عليه السلام العبوديّة لله -تعالى- والحرّيّة في قبال إرادة مولاه، وإلّا فالإنسان حرّ في قبال الإنسان كما أسلفنا.

والذين يتمرّدون على طاعة الله -عزّ وجلّ- وعلى أحكام شريعته يسيؤون للمجتمع، ويؤسّسون لنهج الانحراف، ويروّجون لثقافة الفساد والانحلال، ويغرّرون بالبسطاء من الناس، ويتذرّعون في ذلك كلّه بالحرّيّات الفرديّة.

فإذا كانت حرّيّة الفرد تنتهي حيث تبدأ حرّيّة الآخرين، فمن حقّ الناس، كلّ الناس، خاصّة أولئك البسطاء والصغار الذين لم يدركوا بعد ولم تنضج إرادتهم، أن يعيشوا في بيئة سليمة غير ملوّثة من الناحية الروحيّة والفكريّة والتربويّة والاجتماعيّة، فضلاً عن الطبيعيّة، ومن حقّهم أن يمنعوا مَن يلوّث بيئتهم الأخلاقيّة والتربويّة والاجتماعيّة، كما يمنعون من يلوّث بيئتهم الطبيعيّة، فالإنسان أشدّ احتياجاً لتنشقّ نسائم الصحّة الروحيّة من حاجته لتنشقّ نسائم الهواء النقيّ والارتشاف من الماء الصافي.

(1) القمّيّ، الشيخ عبّاس، الكنى والألقاب، منشورات مكتبة الصدر، قم، لا.ت، لا.ط، ج2، ص168.

قائمة المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم.
2. الشريف الرضيّ، السيّد محمّد الرضيّ بن الحسن الموسويّ، نهج البلاغة (خطب الإمام عليّ عليه السلام)، تحقيق وتصحيح: صبحي الصالح، لا.ن، لبنان - بيروت، 1387هـ.ق/1967م، ط1.
3. الكلينيّ، الشيخ محمّد بن يعقوب، الكافي، تصحيح وتعليق: عليّ أكبر الغفّاريّ، دار الكتب الإسلاميّة؛ مطبعة حيدريّ، طهران، 1365هـ.ش، ط4.
4. الجصّاص، أحمد بن عليّ، أحكام القرآن، ضبط نصّه وخرّج آياته: عبد السلام محمّد عليّ شاهين، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1415هـ.ق/1994م، ط1.
5. ابن حنبل، أحمد، المسند (مسند أحمد)، دار صادر، لبنان - بيروت، لا.ت، لا.ط.
6. الصدوق، الشيخ محمّد بن عليّ، الأمالي، تحقيق: قسم الدراسات الإسلاميّة - مؤسّسة البعثة، مركز الطباعة والنشر في مؤسّسة البعثة، إيران - قم، 1417هـ.ق، ط1.

7. الطوسيّ، الشيخ محمّد بن الحسن، الأماليّ، تحقيق: قسم الدراسات الإسلاميّة - مؤسّسة البعثة، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، إيران - قم، 1414هـ.ق، ط1.
8. الزمخشريّ، محمود بن عمر، ربيع الأبرار ونصوص الأخبار، تحقيق: عبد الأمير مهنّا، مؤسّسة الأعلميّ للمطبوعات، لبنان - بيروت، 1412هـ.ق/1992م، ط1.
9. القاضي النعمان المغربيّ، النعمان بن محمّد، دعائم الإسلام، تحقيق: آصف بن عليّ أصغر فيضيّ، دار المعارف، مصر - القاهرة، 1383هـ.ق/1963م، لا.ط.
10. الخميني، الإمام روح الله، صحيفة الإمام الخميني قدس سره. (برنامج صحيفة النور الالكتروني).
11. الصدوق، الشيخ محمّد بن عليّ، ثواب الأعمال، تقديم: السيّد محمّد مهديّ السيّد حسن الخرسان، منشورات الشريف الرضيّ، إيران - قم، 1368 هـ.ش، ط2.
12. أبو الفتح الكراجكيّ، الإمام العلّامة محمّد بن عليّ، كنز الفوائد، مكتبة المصطفويّ، إيران - قم، 1369هـ.ش، ط2.
13. الطبرسيّ، الشيخ الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، تحقيق وتعليق: لجنة من العلماء والمحقّقين الأخصّائيّين، مؤسّسة الأعلميّ للمطبوعات، لبنان - بيروت، 1415هـ.ق/1995م،ط1.
14. الصدوق، الشيخ محمّد بن عليّ، الخصال، تصحيح وتعليق: عليّ أكبر الغفّاريّ، مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرّفة، إيران - قم، 1403هـ - 1362ش، لا.ط.

15. القاضي أبي يعلى الفراء، محمد بن الحسين، الأحكام السلطانية، دار الكتب العلمية، لبنان - بيروت، 1421هـ - 2000م،ط2.
16. ابن حزم الأندلسي، علي بن أحمد، الفصل في الملل والأهواء والنحل، مكتبة الخانجي، مصر - القاهرة، لا.ت، لا.ط.
17. النوويّ، يحيى بن شرف، شرح النوويّ على صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، 1392هـ.ق، ط2.
18. البخاريّ، محمّد بن إسماعيل، صحيح البخاريّ، دار الفكر، بيروت، 1401هـ.ق/1981م، لا.ط.
19. الهيثميّ، عليّ بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، دار الكتب العلميّة، لبنان - بيروت، 1408هـ.ق/1988م، لا.ط.
20. الطبرانيّ، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفيّ، مكتبة ابن تيميّة، القاهرة، لا.ت، ط2.
21. البيهقيّ، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، دار الفكر، لبنان - بيروت، لا.ت، لا.ط.
22. ابن أبي عاصم، عمرو بن أبي عاصم، السنّة (ومعه ظلال الجنّة بتخريج السنّة، بقلم: محمّد ناصر الدين الألبانيّ)، المكتب الإسلاميّ، لبنان - بيروت، 1413 - 1993م، ط3.
23. الماورديّ، عليّ بن محمّد، الأحكام السلطانيّة والولايات الدينيّة، دار الحديث، القاهرة، لا.ت، لا.ط.
24. ابن قدامة، عبد الله، المغني، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركيّ وعبد الفتّاح الحلو، دار عالم الكتب، لا.م، 1417هـ.ق/1997م،ط3.

25. الباقلانيّ، محمد بن الطيب، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، محمّد بن الطيّب، تحقيق: رتشرد يوسف مكارثي، المكتبة الشرقيّة، بيروت، 1957م، لا.ط.
26. الطبريّ، محمّد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك (تاريخ الطبريّ)، مراجعة وتصحيح وضبط نخبة من العلماء الأجلّاء، مؤسّسة الأعلميّ للمطبوعات، لبنان - بيروت، 1403هـ.ق/1983م، ط4.
27. الصدوق، الشيخ محمّد بن عليّ، عيون أخبار الرضا عليه السلام، تحقيق: تصحيح وتعليق وتقديم: الشيخ حسين الأعلميّ، الناشر: مؤسّسة الأعلميّ - بيروت - لبنان، 1404هـ.ق/1984م، لا.ط.
28. ابن أبي زينب النعمانيّ، الشيخ محمّد بن إبراهيم، الغيبة، تحقيق: فارس حسّون كريم، أنوار الهدى، إيران - قم، 1422هـ.ق، ط1.
29. الكوفيّ، حسين بن سعيد، الزهد، تحقيق: ميرزا غلام رضا عرفانيان، لا.ن، لا.م، 1399هـ.ق، لا.ط.
30. الطبرسيّ، الشيخ عليّ، مشكاة الأنوار في غرر الأخبار، تحقيق: مهديّ هوشمند، دار الحديث، 1418هـ.ق، ط1.
31. ابن نما الحلّيّ، محمّد بن جعفر، مثير الأحزان، المطبعة الحيدريّة - النجف الأشرف، 1369هـ.ق/1950م، لا.ط.
32. ابن طاووس، السيد علي بن موسى، اللهوف في قتلى الطفوف، أنوار الهدى، إيران - قم، 1417هـ، ط1.
33. ابن أعثم الكوفي، أحمد، الفتوح، تحقيق: علي شيري، دار الأضواء للطباعة والنشر والتوزيع، لا.م، 1411هـ.ق، ط1.

34. ابن شعبة الحرّانيّ، الحسن بن عليّ، تحف العقول عن آل الرسول ﷺ، تصحيح وتعليق: عليّ أكبر الغفّاريّ، مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرّفة، إيران - قم، 1404هـ - 1363ش، ط2.
35. السبحانيّ، الشيخ جعفر، الإلهيّات على هدى الكتاب والسنّة والعقل، الدار الإسلاميّة، بيروت، 1409هـ.ق/1989م، ط1.
36. الصدوق، الشيخ محمّد بن عليّ، التوحيد، تصحيح وتعليق: هاشم الحسينيّ الطهرانيّ، مؤسّسة النشر الإسلاميّ، قم المقدّسة، لا.ت، لا.ط.
37. النيسابوريّ، محمد بن عبدالله، المستدرك على الصحيحين، إشراف يوسف عبد الرحمن المرعشليّ، دار المعرفة، بيروت - لبنان، لا. ت، لا. ط.
38. الذهبيّ، محمّد بن أحمد، تذكرة الحفّاظ، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، لا.ت، لا.ط.
39. ابن أبي الحديد، عبد الحميد بن هبة الله، شرح نهج البلاغة، تحقيق وتصحيح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، نشر مكتبة آية الله المرعشيّ النجفيّ، إيران - قم، 1404هـ، ودار إحياء الكتب العربيّة - عيسى البابيّ الحلبيّ وشركاه، 1378هـ - 1959م، ط1.
40. المفيد، الشيخ محمد بن محمد، الإرشاد، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لتحقيق التراث، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان - بيروت، 1414هـ - 1993م، ط2.
41. الشهرستانيّ، محمّد بن عبد الكريم، الملل والنحل، تحقيق: محمّد سيّد كيلانيّ، دار المعرفة، بيروت، لا.ت، لا.ط.

42. عبد الوهاب، الشيخ حسين، عيون المعجزات، الناشر: محمّد كاظم الشيخ صادق الكتبيّ، 1369هـ.ق، لا.ط.
43. ابن حمزة الطوسيّ، محمّد بن عليّ، الثاقب في المناقب، تحقيق: نبيل رضا علوان، مؤسّسة أنصاريان للطباعة والنشر، إيران - قم، 1412هـ، ط2.
44. الصدوق، الشيخ محمّد بن عليّ، علل الشرائع، تقديم: السيّد محمّد صادق بحر العلوم، المكتبة الحيدريّة، العراق - النجف الأشرف، 1385هـ.ق/1966م، لا.ط.
45. المزّيّ، يوسف، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق وتعليق: الدكتور بشّار عوّاد معروف، مؤسّسة الرسالة، بغداد، 1406هـ.ق/1985م، ط4.
46. ابن شهر آشوب، محمد بن علي، مناقب آل أبي طالب، تصحيح وشرح ومقابلة: لجنة من أساتذة النجف الأشرف، المكتبة الحيدرية، العراق - النجف الأشرف، 1376هـ - 1956م، لا.ط.
47. النجاشي، الشيخ أحمد بن علي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة (رجال النجاشي)، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، إيران - قم، 1416، ط5.
48. الطوسي، الشيخ محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي)، تصحيح وتعليق: مير داماد الأسترابادي، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، لا.م، 1404، لا.ط.
49. الطوسيّ، الشيخ محمّد بن الحسن، الأبواب (رجال الطوسيّ)، تحقيق: جواد القيّوميّ الإصفهانيّ، مؤسّسة النشر الإسلاميّ

التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرّفة، إيران - قم، 1415هـ.ق، ط1.
50. الجصّاص، أحمد بن عليّ، أحكام القرآن، ضبط نصّه وخرّج آياته: عبد السلام محمّد عليّ شاهين، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1415هـ.ق/1994م، ط1.
51. مرتضى، السيّد جعفر، الصحيح من سيرة النبيّ الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم، دار الحديث للطباعة والنشر، قم، 1426هـ.ق، ط1.
52. ياسين، الشيخ كاظم، تاريخ خاتم الأنبياء، دار المحجّة البيضاء، لبنان - بيروت، 1434هـ/2013م، ط1.
53. العسقلانيّ، أحمد بن عليّ بن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاريّ، تحقيق ومراجعة: محبّ الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، لا.ت، لا.ط.
54. التميميّ الآمديّ، عبد الواحد بن محمّد، غرر الحكم ودرر الكلم (مجموعة من كلمات وحكم الإمام عليّ عليه السلام)، الناشر: دار الكتاب الإسلاميّ، إيران- قم، 1410 هـ.ق، ط2.
55. ابن حمدون، محمّد بن الحسن، التذكرة الحمدونيّة، تحقيق: إحسان عبّاس وبكر عبّاس، لبنان - بيروت، دار صادر للطباعة والنشر، 1996م، ط1.
56. الليثيّ الواسطيّ، عليّ بن محمّد، عيون الحكم والمواعظ، تحقيق: الشيخ حسين الحسينيّ البيرجنديّ، دار الحديث، إيران - قم، 1418هـ.ق، ط1.
57. الحلواني، الشيخ حسين بن محمد، نزهة الناظر وتنبيه الخاطر، تحقيق ونشر: مدرسة الإمام المهدي عليه السلام، إيران

- قم المقدسة، 1408، ط1.
58. الديلميّ، الشيخ الحسن بن أبي الحسن، أعلام الدين في صفات المؤمنين، مؤسّسة آل البيت لإحياء التراث، لا.م، 1988م، ط2.
59. الطبرسي، الشيخ أحمد بن علي بن أبي طالب، الاحتجاج، تعليق: السيد محمد باقر الخرسان، دار النعمان للطباعة والنشر، العراق - النجف الأشرف، 1386هـ - 1966م، لا.ط.
60. الصفّار، محمّد بن الحسن بن فرّوخ، بصائر الدرجات، تصحيح: الحاج ميرزا حسن كوچه باغي، منشورات الأعلميّ، إيران - طهران، 1404هـ.ق/1362هـ.ش، لا.ط.
61. الحميريّ القمّيّ، عبد الله بن جعفر، قرب الإسناد، تحقيق ونشر: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، إيران - قم، 1413هـ.ق، ط1.
62. ابن طاووس، السيّد عليّ بن موسى، إقبال الأعمال، تحقيق: جواد القيّوميّ الأصفهانيّ، مكتب الإعلام الإسلاميّ، قم المقدّسة، 1414هـ.ق، ط1.
63. المفيد، الشيخ محمّد بن محمّد، الأماليّ، تحقيق: حسين الأستاد ولي، عليّ أكبر الغفّاريّ، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان - بيروت، 1414هـ.ق/1993م، ط2.
64. القمّيّ، الشيخ عبّاس، الكنى والألقاب، منشورات مكتبة الصدر، قم، لا.ت، لا.ط.